

النَّفْسَانِ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ



خالد عبد القوي خليف

تخصص القراءات وعلوم القرآن بكلمة القرآن
الأزهر الشريف وعصره علماء الجمعية الشرعية

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

النَّفْسَيْنِ
بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ

جميع الحقوق محفوظة للناسر

الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

بطاقة الفهرسة

خليف ، خالد عبد المعطي

التفسير بين الظاهر والباطن ط ١ - المنصورة :

دار الكلمة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦

١٤٤ ص ، ٢٤ سم

رقم الإيداع : ٢٥٧١ / ٢٠١٦

تدمك : ٧ - ٥٤٨ - ٣١١ - ٩٧٧ - ٩٧٨

أ - العنوان :

دار الكلمة للنشر والتوزيع مصر - القاهرة

القاهرة . محمول : ٠١٠٩٧٠٧٤٩٥

دار
الكلمة
للنشر والتوزيع

E-mail: mmaggour@hotmail.com

E-mail: daralkalema_pdp@hotmail.com

www.facebook.com/DarAlkalema

النَّفْسَانِ بَيْنَ الظَّالِمِ وَالْبَاطِنِ

خالد عبد القوي خليف

تخصص القراءات وعلوم القرآن بكلية القرآن
الأزهر الشريف وعضوية علماء الجمعية الشرعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والقرآن الكريم والسنة
المطهرة مرجع كل مسلم في
تعرف أحكام الإسلام ،
ويفهم القرآن طبقا لقواعد
اللغة العربية من غير
تكلف ولا تعسف ، ويرجع
في فهم السنة المطهرة إلى
رجال الحديث الثقات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين وبعد،
فتدبر القرآن والحديث أصل لاستنباط العلوم منها ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ
عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: ٢٤].

والناس يتفاوتون في ذلك تفاوتاً كبيراً، ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ
بِقَدَرِهَا ﴾ [الرعد: ١٧]. كما يتفاوتون في الاستيعاب والاستحضار لما يعرض على
أذهانهم من علوم ومعارف وفي الحديث: «رُبَّ مبلغ أوعى من سامع».

قال ابن عباس (رضي الله عنه): ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾ قال: قرأنا ﴿ فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا ﴾
قال: الأودية: قلوب العباد^(١). اهـ.

وقال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا ﴾: «هو إشارة إلى
القلوب وتفاوتها فمنها ما يسع علماً كثيراً ومنها من لا يتسع لكثير من العلوم بل
يضيق عنها» اهـ^(٢).

وقال مسروق: «جالست أصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) فوجدتهم كالإخاذا - يعني
الغدير - فالإخاذا يروى الرجل، والإخاذا يروى الرجلين، والإخاذا يروى العشرة،
والإخاذا يروى المائة، والإخاذا لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم» والإخاذا: البئر أو
الغدير يؤخذ منه الماء.

وقال ابن تيمية: «لا ريب أن الله يفتح على قلوب أوليائه المتقين وعباده

(١) تفسير القرطبي (٩/ ٢٥٩).

(٢) تفسير ابن كثير (٢/ ٦٦٨).

الصالحين - بسبب طهارة قلوبهم مما يكرهه ، واتباعهم ما يحبه - ما لا يفتح به على غيرهم وهذا كما قال عليٌّ: إلا فهم يؤتية الله عبداً في كتابه ، وفي الأثر: من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم ، وقد دل القرآن على ذلك في غير موضع» اهـ^(١).

وقال ابن القيم: «والمقصود تفاوت الناس في مراتب الفهم في النصوص وأن منهم من يفهم من الآية حكماً أو حكماً ، ومنهم من يفهم منها عشرة أحكام أو أكثر من ذلك ، ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون إيماؤه وإشارته وتنبهه واعتباره» اهـ^(٢).

وهذا الاختلاف أضفي بظلاله على النتاج البشري من العلوم والمعارف ومنها علم التفسير وهو المتعلق ببيان وتوضيح أقدم رسالة من الخالق إلى المخلوقين وهو القرآن.

والذي نود أن نذكره في هذا البحث أن التفسير على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: التفسير الظاهري وهو الأصل وهذا بالمأثور والرأي.

والنوع الثاني: التفسير الصوفي الإشاري وهو تفسير بغير الظاهر مع عدم إبطال الظاهر.

والنوع الثالث: التفسير بغير الظاهر مع إبطال الظاهر أو جعله للعامة دون الخاصة، وهو الصوفي النظري والباطني بأنواعه المتعددة.

ففي الباب الأول نتدارس النوع الأول ولا يفوتنا أن نركز على القضايا التي تتعلق بأصول التفسير وضوابطه عند أهل السنة منها: معنى التفسير والتأويل والفرق بينهما، حاجتنا إلى معرفة مناهج المفسرين، وأصول وضوابط التفسير عند أهل السنة، والتفسير بالمأثور، والإسرائيليات، وأفضل كتبه والتفسير بالرأي،

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٤٥).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٣٥٤).

وأنواعه، وضوابط، وشروط قبوله، وأشهر كتبه، وما أنواع العلوم التي يحتاج إليها المفسر، وما هي شروط المفسر وآدابه، والمنهج الأمثل في التفسير، وقانون الترجيح عند تعارض التفاسير، ثم تحدثت عن حاجتنا إلى تنقية التراث.

أما الباب الثاني وهو ما يتعلق بالتفسير الصوفي النظري والتفسير الباطني فقد حاولنا فيه إلقاء الضوء الكاشف على مناهج هذه الفرق مع تقييم أدائها في التفسير، وكان لابد أن نمر ببعض المحطات مثل:

التفسير الصوفي الإشاري وأمثله وحكمه والأدلة على جوازه وشروط قبوله، ثم نحاول أن نتمق ونتعرف على مصادر تلك الإشارات في تفاسيرهم مع ذكر نماذج لتفسيرهم وتفاسيرهم، ولا يفوتنا أن نضع التفسير الإشاري في الميزان العلمي ليأخذ حجمه الصحيح، وذلك بمعرفة أنواعه، وهل هو تفسير؟ وهل هو ملزم؟ ثم نعرض على الألوسي وابن عربي كنموذجين متباعدين يمثلان النوع المقبول وغير المقبول من التفسير الإشاري، ثم نتقل سويًا لتعرف على تأويلات الفرق من غير أهل السنة ونخص منها الشيعة الاثنا عشرية بأهدافهم ووسائلهم وآرائهم والتعقيب عليها كاشفين عن فساد هذه التأويلات، ثم نتقل إلى الشيعة الإسماعيلية كذلك القدامى منهم والمحدثين كالبهرة والبابية والبهائية وبالله التوفيق

وقد رجعت إلى كتب التفاسير التي تعتمد عليه كل طائفة كما هو مثبت في هوامش البحث ثم إلى المصادر المعنية بهذه القضايا والمعنية بعلوم القرآن الهوامش مثل كتاب البرهان للزركشي والإتقان للسيوطي وحديثا: التفسير والمفسرون للدكتور: محمد حسين الذهبي، ومناهل العرفان للشيخ العلامة: محمد عبد العظيم الزرقاني ورسائل علمية مثل رسالة: القول المنير لليمني. ورسالة للشيخ الألباني: كيف نفسر القرآن، ومناهج المفسرين: صالح آل الشيخ وغيرها ومن الرسائل العلمية أيضا رسالة وفيما يخص الشيعة رجعت إلى كتبهم، وإلى ما كتبه السيد مختار

في كتابه: منهاج التفسير بين السنة والشيعة الاثنا عشرية والتفسير الإشاري: دراسة تأصيلية لقديش اليافعي، والمدخل لمناهج المفسرين لحسب الرسول العباس محمد ومن المقالات: التفسير الإشاري للفقير الثاني وغيرها. كما حرصت على التوثيق بالرجوع لأمّهات كتب التفسير والحديث وتوثيق النقول وعزوها إلى أصحابها والحمد لله رب العالمين.

الباب الأول

مناهج التفسير
المعتبرة عند أهل السنة
(أصول وضوابط)

الباب الأول

مناهج التفسير المعتمدة عند أهل السنة (أصول وضوابط)

ونحن في هذا الباب نحاول أن نسلط الضوء على أن النوع الأول وهو التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي هو المنهج المعتمد عند أهل السنة في التفسير وهو الذي يأخذ بما ورد في اللفظ (المأثور) أو بما يحتمله اللفظ (المعقول) بما تقتضيه القرائن المعتمدة دون الخوض في الغوامض والغرائب التي لا دليل عليها أولاً، ولا يحتملها اللفظ أو النظم القرآني ثانياً.

وهذا التناول نتعرف عليه من خلال النقاط التالية:

معنى التفسير والتأويل والفرق بينهما:

التفسير في اللغة: مأخوذ من الفسر، بمعنى: الإبانة، والكشف، وإظهار المعنى، يقال: فسر الشيء يفسر - بالكسر والضم - فسراً إذا أبانه وكشف غطاءه. قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

«الفسر: البيان، فسر الشيء يفسره بالكسر ويفسره بالضم فسراً وفسره أبانه والتفسير مثله ابن الأعرابي التفسير والتأويل والمعنى واحد وقوله ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾: الفسر كشف المغطى، والتفسير: كشف المراد عن اللفظ المشكل والتأويل رد أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر، واستفسرته كذا أي سألته أن يفسره لي والفسر نظر الطبيب إلى بول المريض»^(١).

وعليه فقولنا: فسر بمعنى: بين ووضح، وكلام مفسر: أي واضح ظاهر.

وأما التفسير في الاصطلاح: فهو علم يُعرف به فهم كتاب الله تعالى المنزل على

نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه ، أو : هو علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية^(١) .

و أما التأويل لغةً : فهو من الأول بمعنى الرجوع ، فكأن المفسر أرجع الآية إلى ما تحتمله من المعاني .

ويرى بعض العلماء أن التأويل مرادفٌ للتفسير ، حتى قال صاحب القاموس :
أَوَّلَ الكلام تَأْوِيلًا وتَأْوَلَهُ بمعنى : دَبَّرَهُ وَقَدَّرَهُ وَفَسَّرَهُ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَتَبَغَاءَ
الْفِتْنَةِ وَاتَّبَعَاءَ تَأْوِيلِهِ ۚ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] ^(٢) .

أما في الاصطلاح : فهو عند المتقدمين بمعنى التفسير ، فيقال : تفسير القرآن ،
ويقال : تأويل القرآن ، بمعنى واحد . فتفسير الطبري سماه « جامع البيان في تأويل آي
القرآن » ، وعند تفسير الآيات الكريمة يقول : القول في تأويل كذا ، أو اختلف أهل
التأويل ، أو اتفق أهل التأويل ... الخ .

وذهب فريق من العلماء إلى أن بين التفسير والتأويل فرقاً جلياً ، وقد اشتهر هذا
عند المتأخرين .

فالتفسير عندهم هو المعنى الظاهر من الآية الكريمة وأما التأويل فهو ترجيح
بعض المعاني المحتملة من الآية الكريمة التي تحتمل عدة معاني^(٣) .

وليس هذا الترجيح بقطعي بل هو ترجيح بالأظهر والأقوى^(٤) .

أما التأويل في أصول الفقه فيعنون به صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر

(١) هذا تعريف الزركشي كما في البرهان (١/ ١٣) .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ٥٢) .

(٣) التبيان في علوم القرآن للصابوني (٧٤) .

(٤) للاستزادة انظر التفسير والمفسرون (٧/ ١) وما بعدها .

لدليل يقترن به لاستحالة حمل اللفظ على ظاهره شرعاً وعقلاً. قال ابن تيمية: «التأويل في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثّة والمتصوفة ونحوهم: هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به، وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف...» اهـ^(١).

وقد يطلق على التفسير أيضاً: المعنى؛ فالفراء - مثلاً - سمي تفسيره «معاني القرآن»، وسئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن التأويل فقال: التأويل والمعنى والتفسير واحد، وقال مثل هذا ابن الأعرابي^(٢).

وروى عن ابن مسعود أنه قال: كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن، والعمل بهن^(٣).

(١) دقائق التفسير من تفسير الإمام ابن تيمية (١٠٩-١١٠) وقال الفخر الرازي محمد بن عمر بن الحسين (ت ٦٠٦) في كتابه أساس التقديس (٢٢٢): - (التأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معناه المرجوح، مع قيام الدليل القاطع عن أن ظاهره محال) ونلاحظ عند الرازي أن التأويل (الذي بمعنى صرف اللفظ عن ظاهره) لا يلجأ إليه إلا إذا دعت الحاجة، واستحال قبول المعنى الظاهر.

(٢) راجع لسان العرب، مادتي «فسر» و«أول».

(٣) انظر تفسير الطبري (١/ ٨٠).

مناهج المفسرين

يقصد بـ «مناهج المفسرين»: «الطُّرُق التي يتبعها المفسِّرون في تفسير كتاب الله تعالى». ذلك أنَّ منهم الذي يعتمد على الرواية، ومنهم مَنْ يعتمد على الدَّراية، ومنهم مَنْ يجمع بين الرواية والدَّراية، ومنهم مَنْ يعتمد على الفهم الشَّخصيِّ والمجال الذي تَخَصَّص فيه. ومن هنا برزت عدَّة مسمَّيات، منها: «التَّفسير بالمأثور»، «التَّفسير الموضوعيِّ»، «التَّفسير الصوفيِّ الإشاريِّ»، «التَّفسير الصوفيِّ النظريِّ»، «التفسير العلميِّ»، و«التَّفسير البدعيِّ» الذي يؤول كلام الله ويحمِّله معاني فاسدة وبعيدة عن النَّصِّ القرآنيِّ الكريم.

كل هذه الطُّرُق تدخل تحت كلمة «مناهج المفسرين»^(١).

حاجتنا إلى معرفة مناهج المفسرين:

إذا احتاج المسلم وربما الدارس لمعرفة معنى آية فهو يرجع إلى أي كتاب تفسير تحت يده ويظن أن قداسة التفسير من قداسة القرآن وربما يكون منهج المفسر العقدي أو ميله الفكري أو معالجته للآية على غير الوجه الصحيح وربما تكون بغية الطالب للمعنى يليها تفسير آخر.

ومعلوم أن علم أصول الفقه يضبط التعامل مع المسائل الفقهية، وينبغي التعرف عليه قبل الخوض في الفقه، وعلم مصطلح الحديث يضبط التعامل مع المرويات وذلك قبل الاستدلال بها، وعلم القراءات يضبط القراءة ويسبقها.

كذلك منزلة مناهج المفسرين بالنسبة لكتب التفسير حيث نتعرف بها على الطريقة التي ينتهجها المفسر في تفسيره، وهي منهج وصفي نحصل عليه باستقراء تفسير المفسر، ومما يذكره في مقدمة تفسيره غالباً حيث يعرفنا بالطريقة التي سيسير عليها.

(١) للمزيد: بحث المدخل لمناهج المفسرين: حسب الرسول العباس محمد.

وبالجملة: فكل من يتعامل مع كتب التفسير يحتاج إلى معرفة مناهج المفسرين لما يأتي:

١- ليس أحد من المفسرين يؤخذ منه كل شيء وكل منهم برز في جانب أو أكثر فهناك تفاسير برز فيها الجانب اللغوي وأخري فيها جانب الفقه وغيرهما في السلوك وهكذا.

٢- مشارب المفسرين متعددة، وكل إناء بما فيه ينضح، وكونه ألف تفسيراً فليس هذا صك أمان له من المحاسبة وقد رد بعضهم على بعض وبعضهم خطؤه فاحش والآخر خالف الأولى فقط وخطؤه مغتفر؛ والعلم بمناهج المفسرين يوفر علينا هذه المتاعب فنقرأ للزمخشري مثلاً ونستفيد منه في جانب البلاغة ونتجنب منحاه الاعتزالي، ونحاذر تأويلات الجبائي الفاسدة، ولا نخضع لسوانح ابن عربي المكفرة... وهكذا.

٣- بعض الكتب ألقت تلبية لحاجة في نفوس أصحابها كالانتصار لبعض المذاهب والنحل، ولم يكن الغرض منها التفسير ككتب الباطنية التي ادعوا أنها تفسير لآيات القرآن وهي في الحقيقة تطويع للقرآن لنصرة مذاهبهم الهدامة.

٤- حاجتنا إلى نقد المرويات ووزن كل تفسير بقدر ما فيه من صواب والتنبيه على الأخطاء حتى لا تنقل على أنها من تعاليم الإسلام وهي في الحقيقة اجتهادات بشرية تخطئ وتصيب.

٥- التيسير على الدارسين لأن كتب التفسير قديماً وحديثاً لا يحصرها حصر والتعرف على مناهجها يسهل الاستفادة منها؛ فمن أراد الأحكام فالأفضل له مدارس القرطبي، ومن أراد المأثور فابن جرير وابن كثير، والمححر الوجيز لابن عطية في اللغة والنسفي في القراءات ومفاتيح الغيب للرازي في علم الكلام وغير ذلك مما يسهله علينا علم مناهج المفسرين.

ملحوظة: قد يجتهد الرجل الفاضل وتكون له التأويلات غير المقبولة وهو معذور في خطئه وله أجر اجتهداه والملامة عنه مرفوعة لكن ليس لنا أن نقلده بعد تبين خطئه ولا بن تيمية رحمته الله رسالة رائعة بعنوان (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) فليرجع إليها في هذا المعنى .

أصول وضوابط التفسير عند أهل السنة:

قرر علماء الشريعة أن الأصل عدم التأويل، وأن التأويل خلاف الأصل، ولا يعدل عن الأصل إلى غيره إلا بقريضة. وعلى هدي من هذا الأصل، وحفاظاً على نصوص الشريعة من نزعات الهوى، ولكي لا تتخذ المذاهب الضالة والتيارات الهدامة من التأويل سنداً ووسيلة لخدمة أغراضها، وبث الفوضى الفكرية، والإجتماعية، والدينية - لأجل كل ذلك وضع علمائنا شروطاً للتأويل المقبول، ولم يعتبروا التأويل صحيحاً مقبولاً إلا بتوفر هذه الشروط، وإلا فهو تأويل فاسد مردود. ومن أهم هذه الشروط، ما يلي:

أولاً: أن يكون المتأول ممن توفرت فيه شروط الاجتهاد، عالماً بأسباب التأويل ومجالاته، ملماً بمدلولات الألفاظ، ومقاصدها، عالماً بروح الشريعة الإسلامية وأدلتها، وله دراية بأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ.، فإن فقد هذا الشرط في المؤول، لم يكن أهلاً للتأويل. (سأفصل في هذه الشروط فيما بعد عند الحديث عن العلوم التي يحتاج إليها المفسر) .

ثانياً: أن يكون المعنى الذي أول إليه اللفظ، من المعاني التي يحتملها اللفظ نفسه، وإنما يكون اللفظ قابلاً للمعنى الذي يُصرف إليه إذا كان بينه وبين اللفظ نسب من الوضع اللغوي، أو عرف الاستعمال أو عادة الشرع فقد جرت عادة الشرع على تخصيص العام في كثير من نصوصه^(١)، مثل قصر الوجوب في كلمة

(١) العام: هو اللفظ الذي يستغرق جميع ما يصلح له من الأفراد، وتخصيص العام: هو قصر اللفظ على بعض أفرادها، أو صرف العام عن عمومها. انظر: د. وهبة الزحيلي/ أصول الفقه الاسلامي، (٢/٢٤٣، ٢٥٤).

(الناس) في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] على المكلفين، دون الصبيان والمجانين. كذلك تقييد المطلق^(١)، جرت به عادة الشرع، واللغة لا تأباه، فقد قام الدليل على تقييد (الوصية) المطلقة في قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٌ﴾ [النساء: ١١] بالثلث في قوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «الْثُلُثُ، وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»^(٢).

فالعام إذا صرف عن العموم، وأريد به بعض أفراده بدليل، فهو تأويل صحيح، لأن العام يحتمل الخصوص، وحين يراد به بعض أفراده، فقد أُوِّلَ إلى معنى يحتمله. والمطلق إذا صرف عن الشيوخ، وحمل على المقيد بدليل فهو تأويل صحيح. أما إذا كان المعنى الذي صرف إليه اللفظ من المعاني التي لا يحتملها اللفظ نفسه، ولا يدل عليها وجه من وجوه الدلالة، فلا يكون التأويل صحيحاً مقبولاً.

ثالثاً: عدم الخوض بالتأويل في النصوص الدالة على أحكام أساسية تعتبر من العقائد وقواعد الدين ولا تتغير بتغير الزمن: كالإيمان بالله تعالى، وملائكته، وكتبه ورسله واليوم الآخر. (كمن فسر الكعبة بالإمام، الشيطان بعمر وكممن فسر الجن بالجرائيم والعذاب الأخروي بالتبكيك النفسي... وهكذا)، وكذلك النصوص الدالة على أحكام هي من أمهات الفضائل، وقواعد الأخلاق التي تقرها الفطر

(١) المطلق: هو اللفظ الخاص الذي يدل على فرد شائع أو أفراد على سبيل الشيوخ، ولم يتقيد بصفة من الصفات، كقوله تعالى في آية الظهار: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾ [المجادلة: ٣] والرقبة واقعة على صفات متغايرة، من كفر، وإيمان، وذكورة، وأنوثة، وصغر، وكبر. أما المقيد: فهو اللفظ الواقع على صفات قيد ببعضها، كقوله تعالى في كفارة القتل ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، فاسم الرقبة: واقع على المؤمنة والكافرة، فلما قيدها هنا بالإيمان، كان مقيداً من هذا الوجه. انظر د. وهبة الزحيلي: أصول الفقه: (١/ ٢٠٨ - ٢٥٤).

(٢) رواه البخاري (١٢٣٣) وغيره.

السليمة، ولا تستقيم حياة الأمم بدونها، كالوفاء بالعهد، والعدل، وأداء الأمانة، والمساواة أمام الشريعة وصلة الأرحام، وبر الوالدين، والصدق، والنصوص التي تحرم أضدادها من: الكذب، والخيانة، وعقوق الوالدين، والنصوص التي اقترن بها ما يفيد التأييد وغيرها من القواعد الأساسية، التي لا تحتل تأويلًا ولا نسخًا، منذ أوحى بالنصوص التي تقررهما.

رابعًا: أن لا يتعارض التأويل مع نصوص قطعية الدلالة، لأن التأويل منهج من مناهج الاستدلال والاستنباط الاجتهادي الظني، والظني لا يقوى على معارضة القطعي، كتأويل القصص الوارد في القرآن الكريم، بصرفها عن معانيها الظاهرة إلى معانٍ أخرى خيالية لا واقع لها (كتأويل فرعون بالقلب)، وهذا التأويل معارض لصريح الآيات القاطعة التي تدل على أن لها واقعًا تاريخيًا ففرعون شخصية حقيقية معروفة.

خامسًا: أن يستند التأويل إلى دليل صحيح (قرينة) يدل على صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى غيره، وأن يكون هذا الدليل راجحًا على ظهور اللفظ في مدلوله، لأن الأصل هو العمل بالظاهر، إلا إذا قام دليل على أن المراد باللفظ هو المعنى الذي حمل عليه، فالعام مثلاً على عموميه، ولا يقصر على بعض أفرادها إلا بدليل، والمطلق على إطلاقه، ولا يعدل عن إطلاقه الشائع إلى تقييده إلا بدليل يدل على إرادة هذا القيد، وظاهر الأمر الوجوب فيعمل به حتى يقوم الدليل على صرفه إلى الندب أو الإرشاد أو غيرهما، والنهي ظاهره التحريم، فيعمل به حتى يدل الدليل على العدول عنه إلى الكراهة مثلاً. ويشترط في الدليل أن يكون صحيحًا مُعتبرًا شرعًا من كتاب أو سنة أو إجماع، ويرشد إلى تحديد إرادة الشارع في النصوص المتعارضة، وهذا مفصل في كتب الأصول^(١).

(١) انظر: الشاطبي/ الموافقات، (٤/ ١٠٥-١١٨). ود. محمد سلام مذكور/ المدخل للفقه =

أنواع العلوم في القرآن:

لا يجوز لأحد أن يتهجم على تفسير ما استأثر الله تعالى بعلمه وحجبه عن خلقه، كما لا يجوز له أن يقطع بأن مراد الله كذا وكذا من غير دليل، لذا وجب علينا أن نبين أنواع العلوم التي اشتمل عليها القرآن ما يمكن معرفته منها وما لا يمكن، فنقول: تتنوع علوم القرآن إلى أنواع ثلاثة، وهى ما يأتى:

النوع الأول: علم لم يطلع الله عليه أحدًا من خلقه، وهو ما استأثر به من علوم أسرار كتابه، من معرفة كنه ذاته وغيوبه التي لا يعلمها إلا هو، وهذا النوع لا يجوز لأحد الخوض فيه والتهجم عليه بوجه من الوجوه إجماعًا كأوان الساعة وحقيقة الروح وسائر الغيبات التي لم يخبر الوحي بها.

النوع الثاني: ما أطلع الله عليه نبيه ﷺ من أسرار الكتاب واختصه به، وهذا لا يجوز الكلام فيه إلا له ﷺ أو لمن أذن له. قيل: ومنه الحروف المقطعة في أوائل السور، ومن العلماء من يجعلها من النوع الأول. وهو ما لا مجال للرأي فيه

النوع الثالث: علوم علمها الله نبيه مما أودع في كتابه من المعاني الجليلة والخفية وأمره بتعليمها، وهذا النوع قسمان: قسم لا يجوز الكلام فيه إلا بطريق السمع، وذلك كأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والقراءات، واللغات، وقصص الأمم الماضية، وأخبار ما هو كائن من الحوادث، وأمور الحشر والمعاد.

وقسم يؤخذ بطريق النظر والاستدلال والاستنباط والاستخراج من العبارات والألفاظ، وهو ينقسم إلى قسمين.. أحدهما: اختلفوا في جوازه، وهو تأويل الآيات المتشابهات في الصفات، وثانيهما: اتفقوا على جوازه، وهو استنباط الأحكام الأصلية والفرعية، والمواعظ والحكم والإشارات وما شاكل ذلك من كل ما لا

= الإسلامي، (٢٨٦-٢٩١). د. محمد أديب الصالح: تفسير النصوص (١/ ٣٨١). ود. محمد فتحي الدريني/ المناهج الأصولية، (٧٦-٧٧)، والشوكاني/ إرشاد الفحول (١٧٧) (بتصرف).

يتمتع استنباطه من القرآن واستخراجه منه لمن كان أهلاً لذلك^(١).

بدء تدوين التفسير:

بدأ تدوين التفسير في أواخر عهد بني أمية وأوائل عهد العباسيين، وحظي الحديث بالنصيب الأوفى، وشمل تدوين الحديث أبواباً متنوعة، وكان التفسير باباً من هذه الأبواب، فلم يفرد له تأليف خاص يفسر القرآن سورة سورة، وآية آية. وقد اشتدت عناية جماعة من المفسرين بالتفسير المنسوب إلى النبي وأصحابه والتابعين، وفي مقدمة هؤلاء يزيد بن هارون السلمي ١١٧هـ، وشعبة بن الحجاج ١٦٠هـ، ووکیع بن الجراح ١٩٧هـ، وسفيان بن عيينة، ولم يصل إلينا من تفاسيرهم شيء منظم إلا ما نُقِلَ هنا وهناك.

ثم جاء من بعد هؤلاء من أفرد التفسير بالتأليف، وجعله علماً قائماً بنفسه، ففسر القرآن حسب ترتيب المصحف، كابن ماجة ٢٧٣هـ، وابن جرير الطبري ٣١٠هـ، وأبي بكر بن المنذر النيسابوري ٣١٨هـ، وابن أبي حاتم ٣٢٧هـ.

(١) مناهل العرفان (٣٧/٢)، التفسير والمفسرون (٤٨/٤)، الإتيقان (٤٨٢/٢).

أقسام التفسير

١ - التفسير بالرواية أو التفسير بالمأثور.

٢ - التفسير بالدراية أو التفسير بالرأي.

٣ - التفسير الإشاري والباطني.

ونحن في هذا الباب نتناول التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي (أي: ما يحتمله ظاهر الكلام) ونرجئ الكلام عن الصوفي الإشاري والباطني في الباب الآخر.

ومن نظر إلى كتب التفاسير من أهل السنة أو الشيعة أو غيرها ما يجد منها ما يشتمل على أحد هذه الأقسام ومنها ما يشتمل على اثنين ومنها ما يشتمل على الثلاثة أقسام. وإنما ترتفع قيمة التفسير كلما كان يتصف بصحة الرواية وقوة الدراية، مع سلامة العقيدة والبعد عن الهوى، وتهبط بعكس ذلك.

أولاً: التفسير بالمأثور:

يشمل التفسير بالمأثور ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نُقل عن الرسول ﷺ، وما نُقل عن الصحابة رضوان الله عليهم، وما نُقل عن التابعين، من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم. وإنما أدرجنا في التفسير المأثور ما رُوِيَ عن التابعين - وإن كان فيه خلاف: هل هو من قبيل المأثور أو من قبيل الرأي - لأننا وجدنا كتب التفسير بالمأثور، كتفسير ابن جرير وغيره، لم تقتصر على ذكر ما رُوِيَ عن النبي ﷺ وما رُوِيَ عن أصحابه، بل ضمت إلى ذلك ما نُقل عن التابعين في التفسير كالحسن البصري وأبي العالية ومحمد بن كعب القرظي وزيد بن أسلم ومجاهد وقتادة وغيرهم.

أما تفسير القرآن بالقرآن. أو بما ثبت من السُّنة الصحيحة، فذلك مما لا خلاف في قبوله، لأنه لا يتطرق إليه الضعف. ولا يجد الشك إليه سبيلاً.

ويدخل في هذا القسم القراءات الواردة في الآية الواحدة فهي أولى من الأحاديث وأعلى رتبة، وأما ما لم تصح نسبته إلى النبي ﷺ لظعن في السند أو لفساد في المتن فذلك مردود غير مقبول.

وأما تفسير القرآن بما يُروى عن الصحابة أو التابعين أو غيرهم، ففيه ما ثبت عنهم بالسند الصحيح، وفيه ما نقل عنهم بالسند الضعيف، بل وفيه ما نسب إليهم كذباً وليس من كلامهم. وقيض الله تعالى من العلماء مَنْ يبين الصحيح من السقيم والله الحمد والمنة.

هل فسر الرسول ﷺ القرآن كله؟

إن الرسول ﷺ بين الكثير من معاني القرآن لأصحابه، كما تشهد بذلك كتب الصحاح، ولم يُبين كل معاني القرآن، لأن من القرآن ما استأثر الله تعالى بعلمه، ومنه ما يعلمه العلماء، ومنه ما تعلمه العرب من لغاتها، ومنه ما لا يُعذر أحد في جهالته كما صرح بذلك ابن عباس فيما رواه عنه ابن جرير، قال: «التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته، وتفسير تعرفه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله»^(١).

وبدهى أن رسول الله ﷺ لم يفسر لهم ما يرجع فهمه إلى معرفة كلام العرب، لأن القرآن نزل بلغتهم، ولم يفسر لهم ما تتبادر الأفهام إلى معرفته وهو الذي لا يُعذر أحد بجهله، لأنه لا يخفى على أحد، ولم يفسر لهم ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة، وحقيقة الروح، وغير ذلك من كل ما يجري مجرى الغيوب التي لم يُطلع الله عليها نبيه، وإنما فسر لهم رسول الله ﷺ بعض المغيبات التي أخفاها الله عنهم وأطلعها عليها وأمره ببيانها لهم، وفسر لهم أيضًا كثيرًا مما يندرج تحت القسم الثالث، وهو ما يعلمه العلماء يرجع إلى اجتهادهم، كبيان المجمل، وتخصيص العام،

(١) تفسير الطبري (١/ ٧٥).

وتوضيح المشكل، وما إلى ذلك من كل ما خفى معناه والتبس المراد به^(١).

هذا.. وإنَّ مما يؤيد أن النبي عليه الصلاة والسلام لم يُفسَّر كل معانى القرآن، أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وقع بينهم الاختلاف في تأويل بعض الآيات، ولو كان عندهم فيه نص عن رسول الله ﷺ ما وقع هذا الاختلاف، أو لارتفع بعد الوقوف على النص.

ما نوع بيان الرسول للقرآن؟

بقى بعد هذا أن نجيب على هذا السؤال، وهو: على أي وجه كان بيان رسول الله ﷺ للقرآن؟ فنقول:

إنَّ الناظر في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة يجد فيهما ما يدل على أن رسول الله ﷺ وظيفته البلاغ والبيان لكتاب الله، فيجد أن منزلة السُّنَّة النبوية من القرآن، منزلة المبيِّن من المبيَّن.

فمن القرآن، قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

ومن السُّنَّة، ما رواه أبو داود عن المقدم بن معد يكرب، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ألا وإني أوتيتُ الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلُّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرِّموا، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السباع، ولا لقطة معاهد، إلا أن يستغنى عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه، فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه».

فقوله: «أوتيتُ الكتاب ومثله معه» معناه أنه أوتى الكتاب وحياً يُتلى، وأُوتى

(١) الذهبي/ التفسير والمفسرون (١/ ٤٢).

من البيان مثله، أي أذن له أن يبين ما في الكتاب. فيعم ويخص، ويزيد عليه ويُشرع ما في الكتاب، وكل ذلك بوحى من الله قطعاً، فيكون في وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن. ويحتمل وجهاً آخر: وهو أنه أُوتى من الوحي الباطن عن المتلو، مثل ما أعطى من الظاهر المتلو.

وقد روى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال: «كان الوحي ينزل على رسول الله ﷺ، ويحضره جبريل بالسُّنة التي تفسر ذلك»، وروى الأوزاعي عن مكحول قال: «القرآن أحوج إلى السُّنة من السُّنة إلى القرآن».

وعلى هذا يكون تفسير الرسول - إن صح السند به - وحياً واجب الاتباع لقوله تعالى في سورة النجم: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤] ^(١)..

(١) للمزيد: التفسير والمفسرون الفصل الأول: فهم النبي للذهبي (٩/٢) بتصرف.

الصحابة المفسرون

اشتهر عدد من الصحابة بالتفسير وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون الأربعة، وابن عباس وابن مسعود وأبيّ بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن الزبير، وعائشة وابن عمر وأنس وجابر وغيرهم، وهم بين مقلٍ ومكثر.

فمن الصحابة المكثرين في التفسير: عبد الله بن عباس وهو أكثرهم ببركة دعوة النبي ﷺ له، فقد روى الإمام أحمد والطبراني وغيرهما عن ابن عباس أن الرسول ﷺ دعا له فقال: «اللَّهُمَّ فَفِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ»^(١).

ثم عبد الله بن مسعود ثم علي بن أبي طالب ثم أبيّ بن كعب ؓ أجمعين. وكان عليّ بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ؓ أكثر من كذب الناس عليهما في التفسير، لكونهما من آل البيت، فيكون المنسوب إليهما أولى بالقبول والرواج، وأيضاً لظروف سياسية ومذهبية فمن أراد إرضاء خلفاء بني العباس وضع أثراً ونسبه إلى ابن عباس، وكذلك فعل الشيعة مع علي ؓ وأهل بيته^(٢).

(١) رواه أحمد (٢٣٩٧) بسند قوي على شرط مسلم، والطبراني في الكبير (١٠٦١٤) والأوسط (١٤٢٢)، وابن حبان (٧٠٥٥) وصححه الأرئؤوط، وفي البخاري (١٤٣) بلفظ: «اللهم فقهه في الدين».

(٢) التفسير والمفسرون د. محمد حسين الذهبي (٢٥/١) وما بعدها.

من أسباب ضعف التفسير المأثور؟

نستطيع أن نُرجع أسباب الضعف في رواية التفسير المأثور إلى أمور منها:

أولها: كثرة الوضع في التفسير.

ويرجع الوضع في التفسير إلى أسباب متعددة: منها التعصب المذهبي، فإنَّ ما جَدَّ من افتراق الأمة إلى شيعة تطرَّفوا في حب عليّ، وخوارج خرجوا عليه وحاربوه ونواصب ناصبوه العداء، فنسب الشيعة إلى النبي ﷺ، وإلى عليّ وغيره من أهل البيت أقوالاً كثيرة من التفسير تشهد لمذهبهم. كما وضع خوارج والنواصب كثيراً من التفسير الذي يشهد لمذهبهم، ونسبوه إلى النبي ﷺ أو إلى أحد أصحابه، وكان قصد كل فريق من نسبة هذه الموضوعات إلى النبي ﷺ أو إلى أحد أصحابه الترويج للمروي.

هذا وقد دخل في الإسلام مَنْ تبطن الكفر والتحف الإسلام بقصد الكيد له من الفرس واليهود وغيرهم من الشعوبيين ممن امتلأت قلوبهم حقداً على الإسلام وأهله بعدما رأوا زوال دَوْلهم أمام زخوفه المتلاحقة، وعلموا أنهم لن يستطيعوا القضاء عليه بالقوة، فتظاهروا بالدخول فيه للكيد له وتضليل أهله وهدمه من الداخل، وأغلبهم أظهر التشيع والحب لآل البيت حتى تخفي على الناس بواطنهم ولا يفتن إليهم أحد، فوضعوا ما وضعوا من روايات باطلة، ليصلوا بها إلى أغراضهم السيئة، ورغباتهم الخبيثة.

ثانيها: دخول الإسرائيليات فيه:

هذا ومن يتصفح كتب التفسير بالمأثور يلحظ أن غالب ما يرى فيها من إسرائيليّات، يكاد يدور على أربعة أشخاص، هم: عبد الله بن سلام الصحابي الجليل، وكعب الأحبار ثقة من كبار التابعين كان من اليمن فسكن الشام أدرك النبي ﷺ وأسلم في خلافة أبي بكر، ووهب بن منبه اليماني الصنعاني ثقة من الطبقة

الوسطى من التابعين أخو همام بن منبه، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وهو رومي الأصل، أحد الأعلام عاصر صغار التابعين، وكان ثقة فقيهاً فاضلاً، إلا أنه كان يرسل ويدلس، ولكن إذا وجد شيء فيما ذكروه - أنكره العلماء - فليس من قبلهم ولكن بسبب من دونهم في السند أو بسبب الكتب التي أخذوا منها لأننا نعلم أن الكتب السابقة قد وقع فيها التحريف.

أقسام الإسرائيليات:

ليست المرويات عن أهل الكتاب في درجة واحدة، وإنما تنقسم الأخبار الإسرائيلية إلى أقسام ثلاثة وهى:

القسم الأول: ما يُعلم صحته بأن نُقل عن النبي ﷺ نقلاً صحيحاً، وذلك كتعيين اسم صاحب موسى ﷺ بأنه الخضر، فقد جاء هذا الاسم صريحاً على لسان رسول الله ﷺ كما عند البخاري، وقصة الغلام والساحر التي ورد ذكرها في قصة أصحاب الأخدود، وكذلك ما كان له شاهد من الشرع يؤيده. وهذا القسم صحيح مقبول.

القسم الثاني: ما يُعلم كذبه بأن يناقض ما عرفناه من شرعنا، أو كان لا يتفق مع العقل، وهذا القسم لا يصح قبوله ولا روايته. ومثل ذلك ما نسبوه إلى الله وأنبيائه من النقائص التي يندى لها الجبين خجلاً.

القسم الثالث: ما هو مسكوت عنه، لا هو من قبيل الأول، ولا هو من قبيل الثاني، وهذا القسم نتوقف فيه، فلا نؤمن به ولا نكذِّبه، وتجاوز حكايته، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ وَقُولُوا: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ الْآيَةَ» ^(١).

ثالثها: حذف الأسانيد:

وهذا السبب يكاد يكون أخطر الأسباب جميعاً، لأن حذف الأسانيد جعل مَنْ ينظر في هذه الكتب يظن صحة كل ما جاء فيها، وجعل كثيراً من المفسرين ينقلون عنها ما فيها من الإسرائيليات والقصص المخترعة على أنها صحيحة كلها، مع أن فيها ما يخالف النقل ولا يتفق مع العقل. وقد أدى ذلك إلى افتقار كتب التفسير غالباً إلى تحقيق يميّط اللثام عن صحة أو ضعف الرويات المذكورة.

رابعها: الجهل بمنهج كل مفسر من المفسرين في التعامل مع الرويات في تفسيرهم وجهل من جاءوا بعدهم بمنهجهم، فابن جرير يروي بالأسانيد كل ما وقع على سمعه من الرويات وفيها الغث والسمين ويظن أنه خلت عهده لأنه ذكر الأسانيد ورجاها ويفترض في القارئ أن يكون عالماً بأحوال الرجال وهذا ما لم يكن لا سيما بعد طول الأمد وقلة العلم وبقيت هذه الروايات كما هي لأهل زماننا، ثم يأتي المغرضون ليحتجوا علينا بأن هذه الرويات التي تؤيد أهواءهم المذكورة في تفسير ابن جرير أو غيره من العلماء الأجلاء ولا يخلو الأمر من بلبلة تنشأ في قلوب وعقول الأغمار من الناس إزاء هذه الرويات.

أشهر كتب التفسير بالمأثور:

هذا.. وكان التفسير بالمأثور بعد عصر التابعين وتابعيهم قد دون كثيراً منه رواية الحديث، فالبخاري - مثلاً - قد ذكر في صحيحه كتاباً وسماه (كتاب التفسير) وذكر فيه الأحاديث الواردة في تفسير بعض الآيات وكذلك الآثار عن مفسري الصحابة والتابعين وكذا فعل غيرهم من أصحاب الصحاح والسنن، ثم دونت بعد ذلك كتب خاصة بالتفسير بالمأثور، ومن أشهرها:

١ - جامع البيان في تفسير القرآن للإمام ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ).

٢ - بحر العلوم لأبي الليث السمرقندي (ت ٣٧٣هـ).

- ٣- عن تفسير القرآن لأبي اسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧هـ).
- ٤- تفسير معالم التنزيل لمحيي السنة أبي محمد حسين البغوي (ت ٥١٠هـ).
- ٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ).
- ٦- تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ).
- ٧- الجواهر الحسان في تفسير القرآن لعبد الرحمن الثعالبي (ت ٨٧٦هـ).
- ٨- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).

تفاوت التفاسير:

ليست هذه التفاسير في رتبة واحدة أو على طريقة واحدة وإن اتفقت على الأخذ بالمأثور من الرواية دون الخوض بالرأي. فهذه التفاسير كلها - عدا الأخير - لم تقتصر على التفسير بالمأثور بل منها ما ذكرت مع ذلك أوجه القراءات ووجوه الإعراب والمسائل الفقهية واللغوية وغير ذلك، وإنما سماها العلماء كتب التفسير بالمأثور لأنه الغالب عليها.

أما السيوطي في الدر المنثور فقد اكتفى بجمع ما يروى من الأحاديث والآثار عن السلف في التفسير، مما ورد في صحيح البخاري ومسلم وسنن الترمذي والنسائي وأبي داود ومسنند أحمد ومما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم وابن أبي الدنيا وغيرهم ممن تقدمه من المفسرين. فجمع الصحيح وغير الصحيح، ولم يرجح أو يعقب بشيء.

وأما تفسير أبي الليث السمرقندي فإنه يذكر كثيرًا من أقوال الصحابة والتابعين غير أنه لا يذكر الأسانيد.

وأما الثعلبي - رحمته الله - مع صلاحه وديانته - فهو مولعٌ بالقصص والأخبار، وقد

ملاً تفسيره بالغث والسمين، وأكثر من الأحاديث الضعيفة والموضوعة حتى أنه ذكر كثيرًا من الأحاديث التي وضعها الشيعة كذبًا على عليّ (عليه السلام).

وجاء الإمام البغوي من بعده فاختصر تفسير الثعلبي وهذبته، وأضاف عليه فوائد في تفسيره المسمى (معالم التنزيل).

وتفسير المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي حسن في بابيه، وهو أجود من التفاسير السابقة واختصره أبو عبد الرحمن الثعالبي الجزائري، وأضاف إليه بعض الأحاديث والفوائد القليلة من كتب الآخرين في تفسيره المسمى (الجواهر الحسان).

أفضل هذه الكتب:

وأفضل هذه التفاسير على الإطلاق تفسير الطبري وابن كثير رحمهما الله تعالى: أما ابن جرير الطبري فهو إمام المفسرين من أهل السنة وتفسيره من أجل التفاسير، يذكر الوجه في تفسير الآية ثم يذكر من قال بهذا الوجه من الصحابة والتابعين، ويذكر الأحاديث والآثار الواردة في ذلك بأسانيدھا كاملة. ويرجح بين الأقوال، وغالب من جاء بعده نقل منه وانتفع به.

قال السيوطي عن ابن جرير:

وله التصانيف العظيمة، منها: «تفسير القرآن»، وهو أجل التفاسير، لم يؤلف مثله كما ذكر العلماء قاطبة، منهم النووي في تهذيبه، وذلك لأنه جمع فيه بين الرواية والدراية، ولم يشاركه في ذلك أحد لا قبله ولا بعده.. الخ^(١).

وقال السيوطي في الإتيقان: «... وبعدهم ابن جرير الطبري، وكتابه أجل

(١) انظر طبقات المفسرين للسيوطي (٩٥، ٩٦). والإتيقان (٤/٢١٣).

(٢) الإتيقان للسيوطي (٤/٢١٢).

التفاسير وأعظمها، ثم ابن أبي حاتم، وابن ماجه، والحاكم، وابن مردويه، وأبو الشيخ ابن حبان، وابن المنذر، في آخرين، وكلها مسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وليس فيها غير ذلك، إلا ابن جرير؛ فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب، والاستنباط، فهو يفوقها بذلك».

ونقل الذهبي وابن كثير وابن حجر قول الخطيب في تاريخه - عن الطبري - حيث قال: كان أحد أئمة العلماء، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه بمعرفته وفضله. وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره: فكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، ناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، وله الكتاب المشهور في «أخبار الأمم وتاريخهم»، وله كتاب: «التفسير» لم يصنف مثله الخ^(١).

وكذلك تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير من أفضلها وأجودها لتحريره الآراء والأحاديث الصحيحة والتنبيه على الضعيفة ما أمكن، وهو يكثّر النقل ممن سبقه كابن جرير الطبري وابن أبي حاتم وغيرهما وهو يمتاز بملكة التحري والتدقيق لسعة علمه بالحديث والرجال كما أنه يذكر الآراء الفقهية ومناقشتها باختصار، ويفصل فيما لا بد منه. وقال صاحب كتاب التفسير والمفسرون: هذا التفسير من خير كتب التفسير بالمأثور وقد شهد له بعض العلماء فقال السيوطي في ذيل (تذكرة الحفاظ) والزرقاني في (شرح المواهب): إنه لم يؤلف على نمطه مثله اهـ^(٢).

(١) الخطيب البغدادي / تاريخ بغداد (٢/ ١٦١)، ابن كثير / البداية والنهاية (١١/ ١٤٢)، والذهبي / سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٩) وابن حجر / لسان الميزان: (٥/ ١٠١).

(٢) التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي (١/ ١٧٦).

كلمة جامعة للحافظ ابن كثير عن أفضل طرق التفسير :

وقد ذكر ابن كثير في مقدمة تفسيره أحسن طرق التفسير والتزم بها وسار على نهجها، فقال: فإن قال قائل فما أحسن طرق التفسير؟ (فالجواب) أن أصح الطريق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن فما أُجِّل في مكان فإنه قد بُسِّط في موضع آخر فإن أعيانك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى: كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ بِالْحَقِّ لِنَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤] وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] ولهذا قال رسول الله ﷺ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه» ^(١) يعني السنة. والسنة أيضا تنزل عليهم بالوحي كما ينزل القرآن إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن وقد استدلل الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة ليس هذا موضع ذلك. والغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجده فمن السنة كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «فبم تحكم؟» قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: بسنة رسول الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: أجتهد رأيي. فضرب رسول الله ﷺ في صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله» ^(٢) وهذا الحديث في المسند والسنن بإسناد جيد كما هو مقرر في موضعه. وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي

(١) رواه أحمد (١٧٢١٣) بسند صحيح عن المقداد بن معدي كرب ؓ.

(٢) رواه أحمد (٢٢٠٦٠) وأبو داود (٣٥٩٢) والترمذي (١٣٢٧) وفي سنده جهالة.

اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح لا سيما علماءهم وكبراءهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، والأئمة المهتدين المهديين، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه ثم ذكر ابن كثير بعد ذلك تفسير التابعين.. ثم التفسير بالرأي المبني على العلم لا الهوى... إلخ ^(١).

ثانياً: التفسير بالرأي:

يُطلق الرأي على الاعتقاد، وعلى الاجتهاد، وعلى القياس، ومنه: أصحاب الرأي: أي: أصحاب القياس ^(٢). والمراد بالرأي هنا «الاجتهاد» وعليه فالتفسير بالرأي، عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالاتها، واستعانتها في ذلك بالشعر الجاهلي، ووقوفه على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وعلم القراءات، وعلم أصول الدين، وعلم أصول الفقه، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسر.

نشأة التفسير بالرأي وظهوره:

نزل القرآن في قوم عرب يفهمون المراد من الآية غالباً لمعرفتهم باللغة وشهودهم التنزيل وفسر لهم الرسول بعض الغوامض التي صعب عليهم القطع بفهمها ثم فسروا هم لمن جاءوا بعدهم ومضت الرواية بهذه التفسيرات لكن جدد أحداث آخر والعقول التي كانت تكفيها الإشارة صارت تستعجم العبارة وما ورد من التفسير بالمأثور لا يلبي شرح وبيان كل ما صار في عصور المتأخرين غامضاً إما لنشأة قضايا جديدة وإما لضعف سليقة المخاطبين حتى احتاج التفسير إلى تفسير؛ وبما أن القرآن حمال أوجه والبشر ليسوا على درجة واحدة في الفهم تعددت الزوايا التي نظر منها المفسرون للآية الواحدة؛ فجاء على إثر الذين عنوا بالرواية والتفسير

(١) مقدمة تفسير ابن كثير (٣/١)

(٢) التفسير والمفسرون (٤١/٤).

بالمأثور مَنْ تجاوز ذلك إلى التفسير بالرأي والمعقول، ومن ثم اتسعت العلوم، وتم تدوينها، وظهر التعصّب المذهبيّ، حيث أصبح المفسّرون يعتمدون في تفسيرهم على الفهم الشّخصيّ، واهتم كلّ واحد من المفسّرين بحشو التّفسير بما برز فيه من العلوم، فصاحب العلوم العقليّة كالرازي يعنى بأقوال الحكماء والفلاسفة، وصاحب الفقه كالجصاص يعنى بالفروع الفقهيّة، وصاحب التاريخ كالثعلبيّ يعنى بالقصص والأخبار، وصاحب البدعة كالجبائيّ يؤول كلام الله على مذهبه الفاسد، وصاحب التّصوّف كابن عربيّ يستخرج المعاني الإشارية البدعية وينتصر لها، وبذلك طغى التّفسير بالرّأي على التّفسير بالمأثور.

أدلة جواز التفسير بالرأي:

لم يسلم العلماء للذين أرادوا تفسير القرآن برأيهم وفهومهم بسهولة بل شنعوا عليهم وحصلت مناوشات انتهت بإجازة التفسير بالرأي لكن بضوابط نبينها بعد ذكر أهم أدلتهم باختصار وهي كما يلي:

أولاً: بنصوص كثيرة وردت في كتاب الله تعالى: منها قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفَرَقَاتِ أَمْرٌ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا .. ﴾ [محمد: ٢٤] وقوله: ﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لَيْذِبُرْوَاءَ إِلَيْنِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩] وقوله: ﴿ وَتَوَرَّادُوا إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أَوْلَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ٨٣]، ووجه الدلالة في هذه الآيات: أنه تعالى حثّ في الآيتين الأوليين على تدبر القرآن والاعتبار بآياته، والاتعاظ بعظاته، كما دلّت الآية الأخيرة على أن في القرآن ما يستنبطه أولوا الأبواب باجتهادهم، ويصلون إليه بإعمال عقولهم، وإذا كان الله قد حثنا على التدبر، وتعبّدنا بالنظر في القرآن واستنباط الأحكام منه، فهل يُعقل أن يكون تأويل ما لم يستأثر الله بعلمه محظوراً على العلماء، مع أنه طريق العلم، وسبيل المعرفة والعظة؟ لو كان الأمر كذلك لكنّا مُلزَمين بالاعتناظ والاعتبار بما لا نفهم، ولما توصلنا لشيء من

الاستنباط، ولما فهم الكثير من كتاب الله تعالى.

ثانيًا: لو كان التفسير بالرأى غير جائز لما كان الاجتهاد جائزًا، ولتعطلت كثير من الأحكام، وهذا باطل بَيِّنُ البطلان، وذلك لأن باب الاجتهاد لا يزال مفتوحًا إلى اليوم أمام أربابه، والمجتهد في حكم الشرع مأجور، أصاب أو أخطأ، والنبى ﷺ لم يُفسر كل آيات القرآن باتفاق الجميع، ولم يستخرج لنا جميع ما فيه من أحكام.

ثالثًا: ثبت أن الصحابة - رضوان الله عليهم - قرأوا القرآن واختلفوا في تفسيره على وجوه، ومعلوم أنهم لم يسمعوا كل ما قالوه في تفسير القرآن من النبى ﷺ، إذ أنه لم يُبين لهم كل معاني القرآن، بل بَيَّنَّ لهم بعض معانيه، وبعضها الآخر توصلوا إلى معرفته بعقولهم واجتهادهم، ولو كان القول بالرأى في القرآن محظورًا لكانت الصحابة قد خالفت ووقعت فيما حرم الله، ونحن نُعيذ الصحابة من المخالفة والجُرْأة على محارم الله.

رابعًا: قالوا: إن النبى ﷺ دعا لابن عباس ؓ، فقال في دعائه له: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل» فلو كان التأويل مقصورًا على السماع والنقل كالتنزيل، لما كان هناك فائدة لتخصيص ابن عباس بهذا الدعاء، فدلَّ ذلك على أن التأويل الذي دعا به الرسول ﷺ لابن عباس أمر آخر وراء النقل والسماع، ذلك هو التفسير بالرأى والاجتهاد، وهذا بَيِّنٌ لا إشكال فيه.

قال الغزالي في الإحياء، بعد الاحتجاج والاستدلال على بطلان القول بأن لا يتكلم أحد في القرآن إلا بما يسمعه -: «فبطل أن يُشترط السماع في التأويل، وجاز لكل واحد (عنده الآلات اللازمة) أن يستنبط من القرآن بقدر فهمه وحدة عقله». كما قال قبل ذلك بقليل: «إن في فهم معاني القرآن مجالًا رحبًا، ومتسعًا بالغًا، وإن المنقول من ظاهر التفسير ليس منتهى الإدراك فيه»^(١).

(١) إحياء علوم الدين (١/٢٩٩).

توجيه مواقف المانعين:

وأجابوا عن إحجام مَنْ أحجم من السلف عن التفسير بالرأي، بأن ذلك كان منهم ورعاً واحتياطاً لأنفسهم، مخافة ألا يبلغوا ما كُلِّفوا به من إصابة الحق في القول، وكانوا يرون أن التفسير شهادة على الله بأنه عَنِ باللفظ كذا وكذا، فأمسكوا عنه خشية أن لا يوافقوا مراد الله ﷻ، وكان منهم مَنْ يخشى أن يُفسّر القرآن برأيه فيجعل في التفسير إماماً يُبنى على مذهبه ويُقتفى طريقه، فيتحمل تبعه من يأتي بعده في هذا الطريق، فربما جاء أحد المتأخرين وفسّر القرآن برأيه فوقع في الخطأ، ويقول: إمامي في التفسير بالرأي فلان من السلف.

ويمكن أن يُقال أيضاً: إن إحجامهم كان مُقيّداً بما لم يعرفوا وجه الصواب فيه، أما إذا عرفوا وجه الصواب فكانوا لا يتحرّجون من إبداء ما يظهر لهم ولو بطريق الظن. فهذا أبو بكر رضي الله عنه يقول - وقد سُئل عن الكلالة -: «أقول فيها برأبي فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان غير ذلك فمِنِي وَمِنَ الشيطان: الكلالة كذا وكذا». ويمكن أن يُقال أيضاً: إنما أحجم مَنْ أحجم، لأنه كان لا تتعَيَّن عليه الإجابة، لوجود مَنْ يقوم عنه في تفسير القرآن وإجابة السائل، وإلا لكانوا كاتمين للعلم، وقد أمرهم الله ببيانه للناس. وهناك أجوبة أخرى غير ما تقدّم. وكلها توضح لنا سر إحجام مَنْ أحجم من السلف عن القول في التفسير برأيهم، وتبيّن أنه لم يكن عن اعتقاد منهم بعدم جواز التفسير بالرأي^(١).

الجمع بين الرأيين:

وقد قال ابن كثير - بعد أن ساق الآثار عمّن تحرّج من السلف من القول في التفسير -: «فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف، محمولة على

(١) بسط الدكتور الذهبي الحديث عن وجهتي النظر بإسهاب وأمانة في كتابه: التفسير والمفسرون تحت عنوان: موقف العلماء من التفسير بالرأي فارجع إليه إن شئت.

تخرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، فأما مَنْ تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه، ولهذا روى عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، ولا منافاة، لأنهم تكلموا فيما علموه، وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على كل أحد، فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سُئِلَ عنه مما يعلمه، لقوله تعالى: ﴿لَتَبَيَّنَنَّ لِلنَّاسِ لَأَن تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].. ولما جاء في الحديث الذي روي من طرق: «مَنْ سُئِلَ عن علم فكتمه أُجِمْ يوم القيامة بلبجام من نار»^(١).

والراغب الأصفهاني - بعد أن ذكر المذهبين وأدلتها في مقدمة التفسير - يقول: «وذكر بعض المحققين: أن المذهبين هما الغلو والتقصير، فمَنْ اقتصر على المنقول إليه فقد ترك كثيراً مما يحتاج إليه، ومَنْ أجاز لكل أحد الخوض فيه فقد عرّضه للتخليط، ولم يعتبر حقيقة قوله تعالى: ﴿لِيَذَّبُرُواْ آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرُواْ أَلَّا يَكُنِ﴾ [ص: ٢٩].

ونحن مع هذا البعض الذي نقل عنه الراغب هذا التحقيق فلا نتوقف عند المنقول فقط، ولا نجيز لكل أحد الخوض في التفسير والكلام فيه، إذ أن الجمود على المنقول تقصير وتفريط بل نزاع، والخوض في التفسير لكل إنسان غلو وإفراط بلا جدال.

وعلى ذلك فالتفسير بالرأي نوعان: نوع جارٍ على موافقة كلام العرب، ومناحيهم في القول، مع موافقة الكتاب والسنة، ومراعاة سائر شروط التفسير، وهذا القسم محمود جائز لا شك فيه، وعليه يُحمل كلام المجيزين للتفسير بالرأي. ونوع غير جارٍ على قوانين العربية، ولا موافق للأدلة الشرعية، ولا مستوف لشرائط التفسير، وهذا هو المذموم المنهي عنه، كما جاء في الحديث عن ابن عباس عن

(١) صحيح: رواه أحمد (٧٥٦١) والترمذي (٢٦٤٩) وحسنه، وأبو داود (٣٦٥٨) وغيرهم

النبي ﷺ قال: «من قال في القرآن برأيه أو بما لا يعلم فليتبوأ مقعده من النار»^(١).

وهو الذي يرمى إليه كلام ابن مسعود إذ يقول: «أيها الناس عليكم بالعلم قبل أن يرفع فإن من رفعه أن يقبض أصحابه وإياكم والتبدع والتنطع وعليكم بالعتيق فإنه سيكون في آخر هذه الأمة أقوام يزعمون أنهم يدعون إلى كتاب الله وقد تركوه وراء ظهورهم»^(٢).

وحديث: «أكثر ما أتخوف على أمتي من بعدي رجل يتأول القرآن يضعه على غير مواضعه، ورجل يرى أنه أحق بهذا الأمر من غيره»^(٣)، وقول عمر: «ما أخاف على هذه الأمة من مؤمن ينهأ إيمانه، ولا من فاسق بين فسقه، ولكني أخاف عليها رجلاً قد قرأ القرآن حتى أذلقه بلسانه، ثم تأوله على غير تأويله»^(٤).

وما تفرقت الأمة وخرجت الخوارج وغلاة الشيعة إلا بسبب تأويل القرآن على غير وجهه. فكل هذا الذم وارد في حق من لا يُراعى في تفسير القرآن قوانين اللغة ولا أدلة الشريعة، والضوابط التي وضعها العلماء في هذا الشأن جاعلاً هواه رائده، ومذهبه قائده، وهذا هو الذي يُحمل عليه كلام المانعين للتفسير بالرأي.

أشهر كتب التفسير بالرأي:

ابتدأ عهد التدوين من قديم، وظفر التفسير بالتدوين كغيره من العلوم، فألفت فيه كتب اختلفت في منهجها، حسب اختلاف مشارب مؤلفيها، وظفر التفسير بكثرة ذاخرة من الكتب المؤلفة فيه، كثرة تضخمت على مرّ العصور وكرّ الدهور، ففي كل عصر يجّد جديد من الكتب المؤلفة في التفسير بالرأي الجائز منها وغير الجائز، ثم

(١) أخرجه أحمد (٢٠٦٩)، والترمذي (٢٩٥١) وحسنه، والنسائي في الكبرى (٨٠٨٥) - واللفظ له -.

(٢) أخرجه ابن عساکر (٥٢/٣٣) وانظر جامع الأحاديث (٣٢٣/٣٧).

(٣) رواه الطبراني في الأوسط باب من اسمه أحمد وانظر مجمع الزوائد (٢٢٩/١).

(٤) كنز العمال (٢٩٤٠٤) وجامع الأحاديث (٤٢٣/٢٨).

تنضم إلى ما سبق من ذلك، حتى ازدحمت بها المكتبة الإسلامية على اتساعها وطول عهدها. ولكن هل احتفظت لنا المكتبة الإسلامية بكل هذه الكتب؟ أو عفى رسمها وذهب أثرها؟ لا.. لا هذا، ولا ذاك، بل احتفظت لنا ببعضها، وذهب بعضها الآخر بتقادم الزمن، ورغم كل هذا بقيت لنا تركة ضخمة من هذه الكتب.

ومن أشهر الكتب في التفسير بالرأي الجائز:

تفسير فخر الدين الرازي المسمى (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير)، وقد ملأه بعلم الكلام مما أنزل من رتبته، ومع ذلك قد تجد فيه بحوثاً قيمة لا تجدها عند سواه.

وتفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) وهو ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل وسط في التأويلات يذكر وجوه الإعراب والقراءات، يتضمن دقائق علم البديع والإشارات.

وتفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) وهو مختصر وتهذيب لتفسير الرازي، وتفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم) وهو تفسير دقيق يحتاج لفهمه الخاصة من أهل العلم.

وتفسير أبي حيان (البحر المحيط) يجمع فنون العلوم من نحو وصرف وبلاغة وأحكام فقهية وتفسير الزجاج والجلالين، وغير ذلك كثير.

وتفسير روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: للألوسي قال السيوطي في الإتيان:

ثم صنف بعد ذلك قوم برعوا في علوم، فكان كل منهم يقتصر في تفسيره على الفن الذي يغلب عليه:

فالنحوي: تراه ليس له همٌّ إلا الإعراب وتكثير الأوجه المحتملة فيه، ونقل

قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافاً له؛ كالزجاج والواحدي في [البسيط] وأبي حيان في [البحر] و[النهر]. والأخباري: ليس له شغل إلا القصص واستيفائها، والإخبار عمن سلف، سواء كانت صحيحة أو باطلة، كالثعلبي.

والفقيه: يكاد يسرد فيه الفقه من باب الطهارة إلى أمّهات الأولاد، وربما استطرد إلى إقامة أدلة الفروع الفقهية التي لا تعلق لها بالآية، والجواب عن أدلة المخالفين، كالقرطبي. وصاحب العلوم العقلية - خصوصاً الإمام فخر الدين - قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة وشبهها، وخرج من شيء إلى شيء؛ حتى يقضي الناظر العجب من عدم مطابقة المورد للآية. قال أبو حيان في [البحر]: جمع الإمام الرازي في تفسيره أشياء كثيرة طويلة لا حاجة بها في علم التفسير؛ ولذلك قال بعض العلماء: فيه كل شيء إلا التفسير. والمبتدع: ليس له قصد إلا تحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد؛ بحيث إنه متى لاح له شاردة من بعيد اقتنصها، أو وجد موضعاً له فيه أدنى مجال سارع إليه.

قال البلقيني: استخرجت من (الكشاف) ^(١) اعتراضاً بالمناقيش، من قوله تعالى في تفسير: ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنْ الْكَارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]. وأيّ فوز أعظم من دخول الجنة! أشار به إلى عدم الرؤية ^(٢).

والملحد، فلا تسأل عن كفره وإلحاده في آيات الله، وافترائه على الله ما لم يقله، كقول بعضهم في: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]: ما على العباد أضرّ من ربهم. ١٠هـ. ^(٣).

(١) يعني: تفسير الكشاف للزمخشري المعتزلي

(٢) يعني: عدم رؤية المؤمنين لله تعالى يوم القيامة.

(٣) الإتيان (٢١٣٢-٢١٢ / ٤).

وكثير من التفاسير جمع بين الرواية والدراية :

نذكر على سبيل المثال :

تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) وهو كتاب جليل القدر يذكر في تفسير الآية العديد من المسائل ولكن يغلب عليه الطابع الفقهي ويتوسع كثيرًا في المسائل الفقهية، ويذكر كثيرًا من الأحاديث الصحيحة والضعيفة، ولا يبين ضعفها. وتفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) وهو كتاب دقيق يجمع بين الرواية والدراية ويختتم كل سورة بما ورد في فضلها من الأحاديث غير أنه لم يتحرر الصحيح منها.

وتفسير الشوكاني (فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير) وهو يبدأ في تفسير المجموعة من الآيات بالدراية ثم بعد ذلك يذكر ما ورد فيها من الروايات ويعتمد غالبًا فيها على الدر المنثور للسيوطي، وقد عده صاحب كتاب (التفسير والمفسرون) من تفاسير الزيدية وأراه لم يصب في ذلك، فالشوكاني كان زيديًا ولكنه بعد أن تبخر في علوم الشريعة وبزغ نجمه لم يعد يتبع مذهبًا معينًا بل ذم التقليد، وتفسيره يتجلى فيه الحرب على التقليد والمقلدة كلما سنحت له الفرصة بذلك، وأصبح ينصر مذهب أهل السنة ويسير مع الدليل حيث سار. ومصنفاته شاهدة بذلك.

وتفسير (روح المعاني) للآلوسي وإن كان محسوبًا على كتب التفسير الإشاري إلا أنه من التفسير بالرأي المحمود نظرًا إلى أنه لم يكن مقصوده الأهم هو التفسير الإشاري، بل كان ذلك تابعًا - كما يبدو - لغيره من التفسير الظاهر. وسيأتي لذلك مزيد بيان بإذن الله عند الحديث عن التفسير الإشاري.

وأيضًا غالب التفاسير الحديثة تجمع بين التفسير بالرواية والتفسير بالرأي مع تبسيط المعنى وسهولة العبارة وحذف أسانيد الرواية كالظلال والتفسير الوسيط

وصفوة التفاسير والمنار وغيرها. وغالبها مستفاد من تفاسير الطبري والقرطبي وابن كثير رحمهم الله تعالى.

ما العلوم التي يحتاج إليها المفسر؟ :

وإذ قد علمنا أن التفسير بالرأي قسمان: قسم مذموم غير جائز، وقسم ممدوح جائز، وتبين لنا أن القسم الجائز محدود بحدود، ومقيّد بقيود، فلا بد لنا من أن نعرض هنا لما ذكره من العلوم التي يحتاج إليها المفسر، وما ذكره من الأدوات التي إذا توافرت لديه وتكاملت فيه، جاز له أن يتكلم في كتاب الله.

فاشترط العلماء على المفسر الذي يريد أن يُفسّر القرآن برأيه بالأخص بدون أن يلتزم الوقوف عند حدود المأثور منه فقط، أن يكون مُلمّاً بجملّة من العلوم التي يستطيع بواسطتها أن يُفسّر القرآن تفسيراً عقلياً مقبولاً، حتى يكون أهلاً للتفسير وإلا كان داخلاً في الوعيد الشديد الذي ذكره النبي ﷺ لمن يفسر القرآن برأيه وهواه، وجعلوا هذه العلوم بمثابة أدوات تعصم المفسر من الوقوع في الخطأ، وتحميه من القول على الله بغير علم. وإليك أهم هذه العلوم باختصار، مع توضيح ما لكل علم منها من الأثر في الفهم وإصابة وجه الصواب وقد أجمالها السيوطي رحمته الله نقلها بتصرف يسير^(١):

الأول: علم اللغة: لأن به يمكن شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع، قال مجاهد: «لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب»، ثم إنه لا بد من التوسع والتبحر في ذلك، لأن اليسير لا يكفي، إذ ربما كان اللفظ مشتركاً، والمفسر يعلم أحد المعنيين ويخفى عليه الآخر، وقد يكون هو المراد.

الثاني: علم النحو: لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب، فلا بد من

(١) أنظرها كاملة في الإتيان (٤/ ١٨٥-١٨٨).

اعتباره. أخرج أبو عبيدة عن الحسن أنه سُئِلَ عن الرجل يتعلم العربية يلتبس بها حُسن المنطق ويقيم بها قراءته فقال: حسن فتعلمها، فإن الرجل يقرأ الآية فيعيب بوجهها فيهلك فيها. يعني يصعب عليه فهم معناها الصحيح فيضل.

الثالث: علم الصرف: وبواسطته تُعرف الأبنية والصيغ. قال ابن فارس: «...» «وجد» مثلاً كلمة مبهمة، فإذا صرّفناها اتضحت بمصادرها، وحكى السيوطي عن الزمخشري أنه قال: «من بدع التفاسير قول مَنْ قال: إن الإمام في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنَسٍ بِأَمْرِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] جمع «أَم» ، وأن الناس يُدعون يوم القيامة بأسمائهم دون آبائهم قال: وهذا غلط أوجبه جهله بالتصريف، فإن «أُمّا» لا تُجمع على إمام» .

الرابع: الاشتقاق: لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين، اختلف باختلافهما، كالسيح مثلاً، هل هو من السياحة أو من المسح؟

الخامس والسادس والسابع: علوم البلاغة الثلاثة «المعاني، والبيان، والبديع»: فعلم المعاني، يُعرف به خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وعلم البيان، يُعرف به خواص التراكيب من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وعلم البديع، يُعرف به وجوه تحسين الكلام.. وهذه العلوم الثلاثة من أعظم أركان المفسّر، لأنه لا بد له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وذلك لا يُدرك إلا بهذه العلوم.

الثامن: علم القراءات برواياتها وأسانيدها ومتواترها من شاذها إذ بمعرفة القراءة يمكن ترجيح بعض الوجوه المحتملة على بعض.

التاسع: علم أصول الدين: وهو علم الكلام، وبه يستطيع المفسّر أن يستدل على ما يجب في حقه تعالى، وما يجوز، وما يُستحيل، وأن ينظر في الآيات المتعلقة بالنبوات، والمعاد، وما إلى ذلك نظرة صائبة، ولولا ذلك لوقع المفسّر في ورطات.

العاشر: علم أصول الفقه: إذ به يعرف كيف يستنبط الأحكام من الآيات ويستدل عليها، ويعرف الإجمال والتبيين، والعموم، والخصوص، والإطلاق، والتقييد، ودلالة الأمر والنهي، وما سوى ذلك من كل ما يرجع إلى هذا العلم.

الحادي عشر: علم أسباب النزول: إذ أن معرفة سبب النزول يعين على فهم المراد من الآية.

الثاني عشر: علم القصص: لأن معرفة القصة تفصيلاً يعين على توضيح ما أجمل منها في القرآن.

الثالث عشر: علم الناسخ والمنسوخ: وبه يعلم المحكم من غيره. ومن فقد هذه الناحية، ربما أفتى بحكم منسوخ فيقع في الضلال والإضلال.

الرابع عشر: الأحاديث المبيّنة لتفسير المجمل والمبهم، ليستعين بها على توضيح ما يشكك عليه. - علم الموهبة: وهو علم يُورثه الله تعالى - لمن عمل بما علم، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] .. وبقوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عِلْمَ وَرَّثَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَا يَعْلَمُ» (١). (٢).

إضافات سديدة لمدرسة التجديد المعاصرة:

هذه العلوم التي اعتبرها العلماء أدوات لفهم كتاب الله تعالى، وإن كان بعض العلماء ذكر بعضاً وأعرض عن بعض آخر، ومنهم من أدمج بعضها في بعض وضغطها حتى كانت أقل عدداً مما ذكرنا، وليس هذا العدد الذي ذكرنا حاصراً لجميع العلوم التي يتوقف عليها التفسير، فإن القرآن - مثلاً - قد اشتمل على أخبار الأمم الماضية وسيرهم وحوادثهم، وهى أمور تقتضى الإمام بعلمى التاريخ وتقويم البلدان وكذلك علم الجغرافيا، وعلم السنن الجارية وتطبيقاتها، لمعرفة العصور

(١) حلية الأولياء (١٥ / ١٠).

(٢) انظر الإتقان (٤ / ١٨٨).

والأمكنة التي وُجِدَتْ فيها تلك الأمم، ووقعت فيها هذه الحوادث. وأرى أن أسوق هنا مقالة الأستاذ المرحوم السيد محمد رشيد رضا في مقدمة تفسيره تكميلاً للفائدة، وإليك نص هذه المقالة التي اقتبسها من دروس أستاذه الإمام الشيخ محمد عبده عليه رضوان الله.

قال عليه السلام: «للتفسير مراتب: أدناها أن يُبين بالإجمال ما يُشرب القلب عظمة الله وتنزيهه، ويصرف النفس عن الشر، ويجذبها إلى الخير، وهذه هي التي قلنا إنها متيسرة لكل أحد: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧]..

وأما المرتبة العليا فهي لا تتم إلا بأمور:

أولها: فهم حقائق الألفاظ المفردة التي أودعها القرآن، بحيث يحقق المفسر ذلك من استعمالات أهل اللغة، غير مكتفٍ بقول فلان وفهم فلان، فإن كثيراً من الألفاظ كانت تُستعمل في زمن التنزيل لمعان ثم غلبت على غيرها بعد ذلك بزمن قريب أو بعيد، من ذلك لفظ: «التأويل»، اشتهر بمعنى التفسير مطلقاً، أو على وجه مخصوص، ولكنه جاء في القرآن بمعان أخرى، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِيكُ شَوْهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣].. فما هذا التأويل؟ يجب على مَنْ يريد الفهم الصحيح أن يتتبع الاصطلاحات التي حدثت في المِلَّة، ليفرّق بينها وبين ما ورد في الكتاب، فكثيراً ما يُفسّر المفسرون كلمات القرآن بالاصطلاحات التي حدثت في المِلَّة بعد القرون الثلاثة الأولى، فعلى المُدَقِّق أن يُفسّر القرآن بحسب المعاني التي كانت مستعملة في عصر نزوله، والأحسن أن يفهم اللفظ من القرآن نفسه، بأن يجمع ما تكرر في مواضع منه وينظر فيه، فربما استعمل بمعان مختلفة كلفظ الهداية وغيره (ومثلها لفظة الكفر والجاهلية والأمة) ويحقق كيف يتفق معناه مع جملة معنى الآية: فيعرف المعنى المطلوب من بين معانيه، وقد قالوا: إن القرآن يُفسّر بعضه بعضاً، وإن أفضل قرينة تقوم على حقيقة

معنى اللفظ موافقته لما سبق له من القول، واتفاقه مع جملة المعنى، وائتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملته (وهي ما يعرف بقريئة السياق مع ربط المعاني الجزئية بالمقاصد العامة للشريعة).

ثانيها: الأساليب، فينبغي أن يكون عنده من علمها ما يفهم به هذه الأساليب الرفيعة، وذلك يحصل بممارسة الكلام البليغ ومزاولته، مع التفتن لنكتته ومحاسنه، والعناية بالوقوف على مراد المتكلم منه. نعم إننا لا نتسامى إلى فهم مراد الله تعالى كله على وجه الكمال والتمام، ولكن يمكننا فهم ما نهتدي به بقدر الطاقة، ويحتاج في هذا إلى علم الإعراب وعلم الأساليب (المعاني والبيان) ولكن مجرد العلم بهذه الفنون وفهم مسائلها وحفظ أحكامها لا يفيد المطلوب.

ترون في كتب العربية أن العرب كانوا مسددين في النطق، يتكلمون بما يوافق القواعد قبل أن توضع، أتخسبون أن ذلك كان طبعياً لهم؟ كلا، وإنما هي ملكة مكتسبة بالسماع والمحاكاة، ولذلك صار أبناء العرب أشدَّ عُجْمة من العجم عندما اختلطوا بهم، ولو كان طبعياً ذاتياً لما فقدوه في مدة خمسين سنة بعد الهجرة.

ثالثها: علم أحوال البشر، فقد أنزل الله هذا الكتاب جعله آخر الكتب، وبيّن فيه ما لم يُبيّن في غيره، بيّن فيه كثيراً من أحوال الخلق وطبائعهم، والسُنن الإلهية في البشر، وقصّ علينا أحسن القصص عن الأمم وسيرها الموافقة لسُنّته فيها، فلا بد للناظر في هذا الكتاب من النظر في أحوال البشر؛ في أطوارهم وأدوارهم، ومناشئ اختلاف أحوالهم من قوة وضعف، وعز وذل، وعلم وجهل، وإيمان وكفر، ومن العلم بأحوال العالم الكبير، علوية وسُفلية، ويحتاج هذا إلى فنون كثيرة من أهمها التاريخ بأنواعه.

قال الأستاذ الإمام (يقصد الشيخ الإمام محمد عبده): «أنا لا أعقل كيف يمكن لأحد أن يفسّر قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ

وَمُنْذِرِينَ ﴿.. الآية [البقرة: ٢١٣]، وهو لا يعرف أحوال البشر، وكيف اتحدوا، وكيف تفرّقوا، وما معنى تلك الوحدة التي كانوا عليها، وهل كانت نافعة أو ضارة، وماذا كان من آثار بعثة النبيين فيهم. أجل القرآن الكريم عن الأمم وعن السنن الإلهية، وعن آياته في السموات والأرض، وفي الآفاق والأنفس، وهو إجمال صادر عمّن أحاط بكل شيء علماً، وأمرنا بالنظر والتفكير، والسير في الأرض لنفهم إجماله بالتفصيل الذي يزيدنا ارتقاءً وكمالاً، ولو اكتفينا من علم الكون بنظرة في ظاهره، لكننا كمن يعتبر الكتاب بلون جلده، لا بما حواه من علم وحكمة..» .

رابعها: العلم بوجه هداية البشر كلهم بالقرآن، فيجب على المفسّر القائم بهذا الفرض الكفائي، أن يعلم ما كان عليه الناس في عصر النبوة من العرب وغيرهم، لأن القرآن ينادى بأن الناس كلهم كانوا في شقاء وضلال، وأن النبي ﷺ بُعث به لهدايتهم وإسعادهم، وكيف يفهم المفسّر ما قبّحته الآيات من عوائدهم على وجه الحقيقة أو ما يقرب منها، إذا لم يكن عارفاً بأحوالهم وما كانوا عليه؟ هل يُكتفي من علماء القرآن - دعاة الدين والمناضلين عنه بالتقليد - بأن يقولوا تقليداً لغيرهم: إن الناس كانوا على باطل، وإن القرآن دحض أباطيلهم في الجملة؟ كلا.

وأقول الآن: يُروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «إن جهل الناس بأحوال الجاهلية هو الذي يخشى أن ينقض عُرى الإسلام عُروة عُروة» .

والمراد: أن مَنْ نشأ في الإسلام ولم يعرف حال الناس قبله، يجهل تأثير هدايته، وعناية الله بجعله مُغيّراً لأحوال البشر، ومُخرّجاً لهم من الظلمات إلى النور، ومَنْ جهل هذا يظن أن الإسلام أمر عادي، كما ترى بعض الذين يتربون في النظافة والنعيم يعدون التشديد في الأمر بالنظافة والسواك من قبيل اللغو، لأنه من ضروريات الحياة عندهم، ولو اختبروا غيرهم من طبقات الناس لعرفوا الحكمة في تلك الأوامر، وتأثير تلك الآداب من أين جاء؟.

خامسها: العلم بسيرة النبي ﷺ وأصحابه، وما كانوا عليه من علم وعمل، وتصرف في الشؤون دنيويها وأخرويها^(١).

هذه هي عبارة الأستاذ الشيخ رشيد رضا بنصها بتصريف يسير، وفيها تركيز، وإدماج لبعض ما قلناه من قبل، وفيها شرح وإيضاح لبعض آخر منه، وفيها تجديد وهي تلقى ضوءاً على ما تقدم، وتوضح بعض ما فيه من إيجاز.

المنهج الأمثل في التفسير:

تبين لنا مما سبق بأن الخلاف بين المجيزين والمنايعين للتفسير بالرأي لفظي لا حقيقي، وأسفرت النتيجة عن انقسام التفسير بالرأي إلى قسمين: قسم مذموم غير جائز، وقسم ممدوح جائز، وتبين لنا أن القسم الجائز محدود بحدود، ومقيّد بقيود^(٢)، وعرفنا العلوم التي يجب على المفسر معرفتها حتى يكون أهلاً للتفسير بالرأي الجائز، وبقي علينا بعد ذلك أن نذكر الخطوات التي يجب على المفسر أن يخطوها عند شرحه للقرآن، حتى يكون تفسيره جائزاً ومقبولاً، وحتى يقع تفسيره موقع القبول من القارئ، وإليك أهم هذه الخطوات:

أولاً: الرجوع إلى القرآن نفسه، وذلك بأن ينظر في القرآن نظرة فاحص مدقق، ويجمع الآيات التي في موضوع واحد، ثم يقارن بعضها ببعضها الآخر، فإن من الآيات ما أجمل في مكان وفُسر في مكان آخر، ومنها ما أوجز في موضع وبُسط في موضع آخر، فيحمل المُجمل على المُفَسَّر، ويشرح ما جاء موجزاً بما جاء مُسهباً مُفصّلاً، وهذا هو ما يسمونه تفسير القرآن بالقرآن، فإن عدل عن هذا وفُسر برأيه فقد أخطأ وقال برأيه المذموم، لأنه ربما يعتمد دليلاً واحداً ويهدر باقي الأدلة في نفس الموضوع. (وهناك مؤلفات عنيت بهذا القسم وحده مثل أضواء البيان في تفسير

(١) انظر مناهل العرفان للزرقاني (٢/ ٣٩) والتفسير والمفسرون للذهبي (٤/ ٤٦) بتصريف وإيضاح.

(٢) لمزيد بيان يرجع إلى د. الذهبي/ التفسير والمفسرون (١/ ١٨٩)، وانظر مقدمة تفسير ابن كثير

(١/ ٦) ومقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (٣١-٣٢).

القرآن بالقرآن للشنقيطي والكتب التي تعنى بالتفسير الموضوعي مثل مشاهد القيامة في القرآن لسيد قطب وتفسير آيات الأحكام للصابوني وكذلك للسايس).

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَقَّيْنَاهُ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَيْمَتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]. فقد فسرهما القرآن بقوله: ﴿قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

ثانياً: النقل عن الرسول ﷺ، مع الاحتراز عن الضعيف والموضوع فإنه كثير، فإن وقع له تفسير صحيح عن رسول الله ﷺ فليس له أن يعدل عنه ويقول برأيه، لأن النبي ﷺ مؤيد من ربه، وموكل إليه أن يبين للناس ما نزل إليهم، فمن يترك ما يصح عن النبي ﷺ في التفسير إلى رأيه فهو قائل بالرأي المذموم.

مثال: تفسير الرسول للحساب اليسير بالعرض وما دون ذلك فقال: «من نوقش الحساب عذب».

ملحوظة: ليس كل تفسير أثري لازماً.. فهناك أمور تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة فتفسير الرسول للقوة بالرمي كما في صحيح مسلم عن أبي علي ثمامة بن شفي أنه سمع عتبة بن عامر يقول سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ»^(١). فيحمل تفسيره ﷺ على مظاهر القوة في ذلك العصر. ولو فسر مفسر في العصر الحديث القوة بتكنولوجيا المعلومات والطاقة النووية لا نقول له خالفت تفسير وبيان رسول الله. أما الأمور التي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان كأموال العقائد والأخلاق كتفسير الرسول للظلم بالشرك كما في آية الأنعام فلا يجوز العدول عنه لمجرد الرأي ففي صحيح البخاري عن عبد الله ﷺ قَالَ لَمَّا

نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ قَالَ «لَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ» ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ بِشِرْكَ، أَوْ لَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ لِابْنِهِ: ﴿يَبْنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] ^(١).

ثالثاً: الأخذ بما صحَّ عن الصحابة في التفسير، ولا يغتر بكل ما يُنسب لهم من ذلك، لأن في التفسير كثيراً مما وُضِعَ على الصحابة كذباً واختلاقاً، فإن وقع على قول صحيح لصحابي في التفسير، فليس له أن يهجره ويقول برأيه، لأنهم أعلم بكتاب الله، وأدرى بأسرار التنزيل، لما شاهدوه من القرائن والأحوال، ولما اختصوا به من الفهم التام والعلم الصحيح، لا سيما علماءؤهم وكبراءؤهم، كالخلفاء الراشدين، وأبي بن كعب، وابن مسعود، وابن عباس وغيرهم، وقد اختلفوا في قول الصحابي، هل له حكم المرفوع أو لا؟

ثم هل للمفسر أن يعدل عن أقوال التابعين في التفسير، أو لا بد له من الرجوع إلى أقوالهم؟ والعلماء في هذا على رأيين فتنبه.

رابعاً: الأخذ بمطلق اللغة، لأن القرآن نزل بلسان عربى مبين، ولكن على المفسر أن يحترز من صرف الآية عن ظاهرها إلى معان خارجة محتملة، يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا توجد غالباً إلا في الشعر ونحوه، ويكون المتبادر خلافها، روى البيهقي في الشعب عن مالك رحمته الله أنه قال: «لا أُوتى برجل غير عالم بلغة العرب يُفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا». .

خامساً: التفسير بالمقتضى من معنى الكلام والمتقضى من مقاصد الشرع، وهذا هو الذي دعا به النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس حيث قال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» والذي عناه على صلى الله عليه وسلم بقوله - حين سُئِلَ: هل عندكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

شيء بعد القرآن؟ فقال: «لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهم يؤتية الله ﷻ رجلاً في القرآن»^(١).

ومن هنا اختلف الصحابة في فهم بعض آيات القرآن، فأخذ كل بما وصل إليه عقله، وأدّاه إليه نظره^(٢).

الأمور التي يجب على المفسر أن يحذر الوقوع فيها:

هناك أمور يجب على المفسر أن يتجنبها في تفسيره حتى لا يقع في الخطأ ويكون ممن قال في القرآن برأيه الفاسد، ومن هذه الأمور هي ما يلي:

أولاً: التهجم على بيان مراد الله تعالى من كلامه مع الجهالة بقوانين اللغة وأصول الشريعة، وبدون أن يُحصّل العلوم التي يجوز معها التفسير.

ثانياً: الخوض فيما استأثر الله بعلمه، وذلك كالمتشابه الذي لا يعلمه إلا الله. فليس للمفسر أن يتهجم على الغيب بعد أن جعله الله تعالى سرّاً من أسرارهِ وحجبه عن عباده.

ثالثاً: السير مع الهوى والاستحسان، فلا يُفسّر بهواه ولا يُرَجَّح باستحسانه.

رابعاً: التفسير المقرر للمذهب الفاسد، بأن يجعل المذهب أصلاً والتفسير تابعاً، فيحتال في التأويل حتى يصرفه إلى عقيدته، ويرده إلى مذهبه بأي طريق أمكن، وإن كان غاية في البعد والغرابة.

خامساً: التفسير مع القطع بأن مراد الله كذا وكذا من غير دليل، وهذا منهى عنه شرعاً، لقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩].

(١) صحيح البخاري باب فكاك الأسير رقم (٣٠٤٧).

(٢) التفسير والمفسرون. الفصل الثاني التفسير بالرأي (٤/٤٧).

ما الآداب التي ينبغي على المفسر أن يتحلى بها؟

بين السيوطي رحمته الله بعد أن عدَّ علم الموهبة من العلوم التي لا بد منها للمفسر أن الموهبة بعضها موروث وبعضها مكتسب ويمكن تحصيلها فقال: «ولعلك تستشكل علم الموهبة وتقول: هذا شيء ليس في قدرة الإنسان. وليس الأمر كما ظننت من الإشكال، والطريق في تحصيله ارتكاب الأسباب الموجبة له من العمل والزهد». قال في البرهان: «اعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي ولا تظهر له أسرارها، وفي قلبه بدعة، أو كبر، أو هوى، أو حب دنيا، أو هو مُصَّرُّ على ذنب، أو غير متحقق بالإيمان، أو ضعيف التحقيق، أو يعتمد على قول مفسر ليس عنده علم، أو راجع إلى معقوله، وهذه كلها حُجُب وموانع بعضها أكد من بعض» قلت: وفي هذا المعنى قوله تعالى: ﴿سَاصْرِفْ عَنْ عَائِتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦] قال ابن عيينة: أنزع عنهم فهم القرآن. أخرجه ابن أبي حاتم ^(١).

من هذا القول الجامع يمكن أن نستخلص جملة آداب يتعين على المفسر التحلي بها وهي:

- ١- صحة الاعتقاد.
- ٢- التجرد عن الهوى.
- ٣- حسن النية.
- ٤- حسن الخلق.
- ٥- التواضع ولين الجانب.
- ٦- الزهد في متاع الدنيا، حتى يكون عمله خالصاً لله تعالى.
- ٧- الامتناع لأمر الشرع، والانتهاز عن نواهيه، وسلوك سبيل التوبة.

(١) انظر الإتيقان (٤ / ١٨٨).

٨- عدم الاعتماد في التفسير على أهل البدع والضلالة.

٩- يتعين عليه أن لا يستكين إلى معقوله، وأن يجعل من كتاب الله قائداً.

فائدة:

على المفسر أن يجري مع الآية حيث تجري، ويكشف معناها حيث تشير، ويوضح دلالتها حيث تدل. عليه أن يكون حكيمًا حين تشتمل الآية على الحكمة، وخلقياً حين ترشد الآية إلى الأخلاق، وفقهياً حين تتعرض للفقهاء، واجتماعياً حين تبحث في الاجتماع، وشيئاً آخر حين تنظر في أشياء أخرى^(١).

منشأ الخطأ في التفسير بالرأى:

يقع الخطأ كثيراً في التفسير من بعض المتصدرين للتفسير بالرأى، الذين عدلوا عن مذاهب الصحابة والتابعين، وفسروا بمجرد الرأى والهوى، غير مستندين إلى تلك الأصول التي قدّمنا أنها أول شيء يجب على المفسر أن يعتمد عليه. ولا متذرعين بتلك العلوم التي هي في الواقع أدوات لفهم كتاب الله والكشف عن أسرارهِ ومعانيهِ.

ونرى هنا أن نذكر منشأ هذا الخطأ الذي وقع فيه كثير من طوائف المفسرين فنقول:

يرجع الخطأ في التفسير بالرأى - غالباً - إلى جهتين حدثتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، فإن الكتب التي يُذكر فيها كلام هؤلاء صرفاً غير ممزوج بغيره، كتفسير عبد الرزاق، وعبد بن حميد، وغيرهما، لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين، بخلاف الكتب التي جَدَّتْ بعد ذلك فإن كثيراً منها، كتفاسير المعتزلة والشيعة، مليئة بأخطاء لا تُغتفر، حملهم على ارتكابها نُصرة المذهب والدفاع عن عقيدتهم الفاسدة.

(١) مقدمة تفسير البيان (١٢).

أما هاتان الجهتان اللتان يرجع إليهما الخطأ في الغالب فهما ما يأتي:

الجهة الأولى: أن يعتقد المفسر معنى من المعاني، ثم يريد أن يحمل ألفاظ القرآن على ذلك المعنى الذي يعتقده. فالخطأ في المعنى نفسه.

الجهة الثانية: أن يفسر القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه مَنْ كان مِنَ الناطقين بلغة العرب. وذلك بدون نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه، والمخاطب به.

وفي كتاب التفسير والمفسرون تفصيل أكثر بخصوص هاتين الجهتين على النحو التالي:

ثم إن الخطأ الذي يرجع إلى الجهة الأولى يقع على أربع صور:

الصورة الأولى: أن يكون المعنى الذي يريد المفسر نفيه أو إثباته صواباً، فمراعاة لهذا المعنى يحمل عليه لفظ القرآن، مع أنه لا يدل عليه ولا يُراد منه، وهو مع ذلك لا ينفي المعنى الظاهر المراد، وعلى هذا يكون الخطأ واقعاً في الدليل لا في المدلول، وهذه الصورة تنطبق على كثير من تفاسير الصوفية والوعاظ الذين يفسرون القرآن بمعان صحيحة في ذاتها ولكنها غير مرادة، ومع ذلك فهم يقولون بظاهر المعنى، وذلك مثل كثير مما ذكره أبو عبد الرحمن السلمي في حقائق التفسير، فمثلاً عندما عرض لقوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ....﴾ الآية [النساء: ٦٦]، نجده يقول ما نصه: ﴿اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ بمخالفة هواها، ﴿أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾، أي أخرجوا حب الدنيا من قلوبكم.. الخ.

الصورة الثانية: أن يكون المعنى الذي يريد المفسر نفيه أو إثباته صواباً، فمراعاة لهذا المعنى يسلب لفظ القرآن ما يدل عليه ويُراد به. ويحمّله على ما يريده هو، وعلى

هذا يكون الخطأ واقعاً في الدليل لا في المدلول أيضاً، وهذه الصورة تنطبق على تفاسير بعض المتصوفة الذين يفسرون القرآن بمعانٍ إشارية صحيحة في حد ذاتها، ومع ذلك فإنهم يقولون: إن المعاني الظاهرة غير مرادة، وتفسير هؤلاء أقرب ما يكون إلى تفسير الباطنية، ومن ذلك ما فسر به سهل التستري قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥] .. حيث يقول ما نصه: لم يرد الله معنى الأكل في الحقيقة، وإنما أراد معنى مساكنة الهمة لشيء هو غيره.... الخ.

الصورة الثالثة: أن يكون المعنى الذي يريد المفسر نفيه أو إثباته خطأ، فمراعاة لهذا المعنى يحمل عليه لفظ القرآن، مع أنه لا يدل عليه ولا يُراد منه، وهو مع ذلك لا ينفي الظاهر المراد، وعلى هذا يكون الخطأ واقعاً في الدليل والمدلول معاً، وهذه الصورة تنطبق على ما ذكره بعض المتصوفة من المعاني الباطلة، وذلك كالتفسير المبني على القول بوحدة الوجود، كما جاء في التفسير المنسوب لابن عربي عندما عرض لقوله تعالى في سورة المزمل: ﴿وَاذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] .. من قوله في تفسيرها: واذكر اسم ربك الذي هو أنت، أي اعرف نفسك ولا تنسها فينسك الله.... الخ.

الصورة الرابعة: أن يكون المعنى الذي يريد المفسر نفيه أو إثباته خطأ، فمراعاة لهذا المعنى يسلب لفظ القرآن ما يدل عليه ويُراد به، ويحمله على ذلك الخطأ دون الظاهر المراد، وعلى هذا يكون الخطأ في الدليل والمدلول معاً، وهذه الصورة تنطبق على تفاسير أهل البدع، والمذاهب الباطلة، فتارة يلوون لفظ القرآن عن ظاهره المراد إلى معنى ليس في اللفظ أي دلالة عليه، كتفسير بعض غلاة الشيعة: «الجبب والطاغوت» بأبي بكر وعمر، وتارة يحتالون على صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى فيه تكلف غير مقبول، وذلك إذا أحسوا أن اللفظ القرآني يصادم مذهبهم الباطل،

كما فعل بعض المعتزلة ففسّر لفظ «إلى» في قوله تعالى في سورة القيامة: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] بالنعمة، ذهابًا منهم إلى أن «إلى» واحد الآلاء، بمعنى النعم، فيكون المعنى: ناظرة نعمة ربها، على التقديم والتأخير، وذلك كله ليصرف الآية عما تدل عليه من رؤية الله في الآخرة.

وأما الخطأ الذي يرجع إلى الجهة الثانية فهو يقع على صورتين:

الصورة الأولى: أن يكون اللفظ محتملاً للمعنى الذي ذكره المفسر لغة، ولكنه غير مراد، وذلك كاللفظ الذي يُطلق في اللغة على معنيين أو أكثر. والمراد منه واحد بعينه، فيأتى المفسر فيحمله على معنى آخر من معانيه غير المعنى المراد، وذلك كلفظ «أمة» فإنه يُطلق على معان، منها: الجماعة، والطريقة المسلوكة في الدين، والرجل الجامع لصفات الخير، فحمله على غير معنى الطريقة المسلوكة في الدين في قوله تعالى في سورة الزخرف: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ أَبَاءً نَآ عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٢] غير صحيح وإن احتمله اللفظ لغة.

الصورة الثانية: أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى بعينه، ولكنه غير مُراد في الآية، وإنما المراد معنى آخر غير ما وضع له اللفظ بقريئة السياق مثلاً، فيخطئ المفسر في تعيين المعنى المراد، لأنه اكتفى بظاهر اللغة، فشرح اللفظ على معناه الوضعي، وذلك كتفسير لفظ «مبصرة» في قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿وَأَنبَأْنَاهُ أَن نَّكَاهُ الْمُبَصَّرَةَ﴾ [الإسراء: ٥٩] يجعل «مبصرة» من الإبصار بالعين، على أنها حال من الناقة، وهذا خلاف المراد، إذ المراد: آية واضحة. انتهى.

المنهج الذي يجب على المفسر أن ينهجه في تفسيره:

علمنا مما سبق: أن المفسر برأيه لا بد أن يلزم بكل العلوم التي هي وسائل لفهم كتاب الله، وأدوات للكشف عن أسرارهِ، كما علمنا أيضًا: أن المفسر لا بد أن يطلب

المعنى أولاً من كتاب ثم من صحيح السنة ثم من أقوال الصحابة، فإن عجز عن هذا كله، ولم يظفر بشئ من تلك المراجع الأولى للتفسير، فليس عليه بعد ذلك إلا أن يُعمل عقله، ويقدر فكره، ويجتهد وسعه في الكشف عن مراد الله تعالى، مستنداً إلى الأصول التي تقدّمت، مبتعداً عن كل ما ذكرنا من الأمور التي تجعل المفسّر في عداد المفسّرين بالرأى المذموم، وعليه بعد ذلك أن ينهج في تفسيره منهجاً يراعى فيه القواعد الآتية، بحيث لا يحيد عنها، ولا يخرج عن نطاقها، وهذه القواعد هي ما يأتي^(١):

أولاً: مطابقة التفسير للمفسّر، من غير نقص لما يحتاج إليه في إيضاح المعنى، ولا زيادة لا تليق بالغرض ولا تناسب المقام، مع الاحتراز من كون التفسير فيه زيغ عن المعنى وعدول عن المراد.

ثانياً: مراعاة المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، فلعل المراد المجازي، فيحمل الكلام على الحقيقة أو العكس. وفرق بين من يفسر الآية بالوضوح أو الناقة بالإبصار في قوله تعالى: ﴿وَأَيْنَا ثُمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ٥٩].

ثالثاً: مراعاة التأليف والغرض الذي سيق له الكلام، والمؤاخاة بين المفردات.

رابعاً: مراعاة التناسب بين الآيات، فبيّن وجه المناسبة، ويربط بين السابق واللاحق من آيات القرآن، حتى يوضّح أن القرآن لا تفكك فيه، وإنما هو آيات متناسبة يأخذ بعضها بحجز بعض.

خامساً: ملاحظة أسباب النزول. فكل آية نزلت على سبب فلا بد من ذكره بعد بيان المناسبة وقبل الدخول في شرح الآية، وقد ذكر السيوطي في الإتقان أن الزركشي قال في أوائل البرهان: «قد جرت عادة المفسّرين أن يبدأوا بذكر سبب النزول، ووقع البحث في أنه: أيهما أولى بالبداة؟ أبدأ بذكر السبب، أو بالمناسبة

(١) التفسير والمفسرون للذهبي الفصل الثاني: التفسير بالرأى (٤/ ٤٨) وفي المناهل مختصراً.

لأنها المصححة لنظم الكلام، وهى سابقة على النزول؟ قال: والتحقيق التفصيل بين أن يكون وجه المناسبة متوقفاً على سبب النزول كآية ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ .. [النساء: ٥٨] فهذا ينبغي فيه تقديم ذكر السبب، لأنه حينئذ من باب تقديم الوسائل على المقاصد. وإن لم يتوقف على ذلك، فالأولى تقديم وجه المناسبة^(١).

سادساً: بعد الفراغ من ذكر المناسبة وسبب النزول. يبدأ بما يتعلق بالألفاظ المفردة - من اللغة، والصرف، والاشتقاق - ثم يتكلم عليها بحسب التركيب، فيبدأ بالإعراب، ثم بما يتعلق بالمعاني، ثم البيان، ثم البديع، ثم يبين المعنى المراد، ثم يستنبط ما يمكن استنباطه من الآية في حدود القوانين الشرعية.

سابعاً: على المفسر أن يتجنب ادعاء التكرار في القرآن ما أمكن. وذلك بالربط بين الموضوعات المتشابهة وإبراز الصورة كاملة من مجموع المواطن، مع التنبيه على فائدة إعادة الذكر أو التكرار للقصة أو العبارة أو اللفظة.

نقل السيوطى عن بعض العلماء أنه قال: «.. فإن التركيب يُحدث معنى زائداً، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى، فكذلك كثرة الألفاظ»^(٢).

وعلى المفسر أيضاً أن يتجنب كل ما يُعتبر من قبيل الحشو في التفسير كالخوض في ذكر علل النحو، ودلائل مسائل أصول الفقه، ودلائل مسائل الفقه، ودلائل مسائل أصول الدين، فإن كل ذلك مقرر في كتب هذه العلوم، وإنما يؤخذ ذلك مسلماً في علم التفسير دون استدلال عليه.

وكذلك على المفسر أن يتجنب ذكر ما لا يصح من أسباب النزول وأحاديث

(١) الإتيان (٢/ ٤٨٩).

(٢) الإتيان (٢/ ٤٨٩) فصل فيما يجب على المفسر.

الفضائل، والقصاص الموضوع، والأخبار الإسرائيلية، فإن هذا مما يُذهب بجمال القرآن، ويُشغل الناس عن التدبر والاعتبار.

ثامناً: على المفسر بعد كل هذا أن يكون يقظاً، فطناً عليماً بقانون الترجيح، فإذا كانت الآية محتملة لأكثر من وجه أمكنه أن يُرجح ويختار.

قانون الترجيح عند التعارض:

وإذا كان المفسر لا بد له من أن يحتكم إلى قانون الترجيح عندما تحتمل الآية أكثر من وجه، فإننا في حاجة إلى بيان هذا القانون، الذي هو الحكم الفصل عند تراحم الوجوه وكثرة الاحتمالات، فنقول: أجمع كلمة قيلت في بيان هذا القانون، هي الكلمة التي نقلها لنا السيوطي في كتابه الإتقان عن البرهان للزركشي، ونرى أن نسوقها هنا نقلاً عن الإتقان، ونكتفى بذلك لما فيها من الكفاية:

قال الزركشي رحمه الله تعالى: «كل لفظ احتمل معنيين فصاعداً هو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، وعليهم اعتماد الشواهد والدلائل دون مجرد الرأي، فإن كان أحد المعنيين أظهر، وجب الحمل عليه، إلا أن يقوم الدليل على أن المراد هو الخفي».

وإن استويا، والاستعمال فيهما حقيقة، لكن في أحدهما حقيقة لغوية أو عرفية، وفي الآخر شرعية، فالحمل على الشرعية أولى، إلا أن يدل دليل على إرادة اللغوية، كما في قوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] (فالمراد هنا الصلاة اللغوية وهي الدعاء لا المعني الشرعي للصلاة).. ولو كان في أحدهما عرفية، والآخر لغوية، فالحمل على العرفية أولى. وإن اتفقا في ذلك أيضاً، فإن تنافى اجتماعهما ولم يمكن إرادتهما باللفظ الواحد، كالقراء للحيض والطهر، اجتهد في المراد منهما بالأمارات الدالة عليه، فما ظنه فهو مراد الله تعالى في حقه. وإن لم يظهر له

شيء يتخير في الحمل على أيها شاء؟ أو يأخذ بالأغلظ حكماً؟ أو بالأخف؟ أقوال. وإن لم يتنافيا وجب الحمل عليهما عند المحققين، ويكون ذلك أبلغ في الإعجاز والفصاحة، إلا إن دلّ دليل على إرادة أحدهما^(١).

التعارض بين التفسير المأثور والتفسير بالرأى:

قلنا إن التفسير بالرأى قسمان: قسم مذموم غير مقبول، وقسم ممدوح ومقبول، أما القسم المذموم، فلا يعقل وجود تعارض بينه وبين المأثور، لأنه ساقط من أول الأمر، وخارج عن محيط التفسير بمعناه الصحيح.

وأما التفسير بالرأى المحمود، فهذا هو الذي يعقل التعارض بينه وبين التفسير المأثور، وهذا هو الذي نريد أن نتكلم فيه، غير أنه يتحتم علينا - ليكون الكلام على بصيرة - أن نعرض لبيان معنى هذا التعارض فنقول:

التعارض بين التفسير العقلي والتفسير المأثور معناه التقابل والتنافي بينهما، وذلك بأن يدل أحدهما على إثبات أمر مثلاً، والآخر يدل على نفيه، بحيث لا يمكن اجتماعهما بحال من الأحوال، فكأن كلاً منهما وقف في عرض الطريق فمنع الآخر من السير فيه. وأما إذا وجدنا المغايرة بينهما بدون منافاة وأمكن الجمع، فلا يُسمى ذلك تعارضاً، وذلك كتفسيرهم: ﴿الَصِّرْطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] بالقرآن، وبالإسلام، وبطريق العبودية، وبطاعة الله ورسوله، فهذه المعانى وإن تغايرت غير متنافية ولا متناقضة، لأن طريق الإسلام هو طريق القرآن، وهو طريق العبودية، وهو طاعة الله ورسوله؛ فالاختلاف هنا اختلاف تنوع وليس تضاداً. ومثلاً تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢].. قيل فيه: السابق هو الذي يُصلّى في أول الوقت، والمقتصد هو الذي

(١) الإتيان النوع الثمن والسبعون (١/٤٤٥).

يُصَلَّى في أثنائه، والظالم هو الذي يُصَلَّى بعد فواته.

وقيل: السابق مَنْ يُؤدى الزكاة المفروضة مع الصدقة، والمقتصد مَنْ يُؤدى الزكاة المفروضة وحدها، والظالم لنفسه من يمنع الزكاة ولا يتصدق.

وغير خاف أنه لا تنافى بين هذين التفسيرين وأن تغايرا، لأن الظالم لنفسه يتناول المُضَيِّعُ للواجبات، والمتهك للحرّمات، والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرّمات، والسابق يتناول من يفعل الواجبات ويتقرّب بعد ذلك بزيادة الحسنات.

ومثل ذلك تفسير القوة بالرمي أو بالتكنولوجيا، ورباط الخيل بالخيال المدربة على القتال، أو بالأسلحة الحديثة في البحر والبر والجو؛ إذ يمكن الجمع بلا تعارض على اختلاف الأجيال والوسائل والمقصد واحد.

هذا.. وإن الصور العقلية التي يحصل فيها التعارض بين التفسير العقلي والتفسير النقلي هي ما يأتي:

أولاً: أن يكون العقلي قطعياً والنقلي قطعياً كذلك.

ثانياً: أن يكون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً.

ثالثاً: أن يكون أحدهما ظنياً والآخر ظنياً كذلك.

أما الصورة الأولى، ففرضية، لأنه لا يعقل تعارض بين قطعى وقطعى، ومن المحال أن يتناقض الشرع مع العقل. (لشيخ الإسلام ابن تيمية رسالة قيمة في درء التعارض بين صحيح المنقول وصريح المعقول).

وأما الصورة الثانية: فالقطعي منهما مُقَدَّم على الظني إذا تعذّر الجمع ولم يمكن التوفيق، أخذاً بالأرجح وعملاً بالأقوى.

وأما الصورة الثالثة: فإن أمكن الجمع بين العقلي والنقلي، وجب حمل النظم

الكريم عليهما. وإن تعذر الجمع، قُدِّمَ التفسير المأثور عن النبي ﷺ إن ثبت من طريق صحيح، وكذا يُقَدَّم ما صحَّ عن الصحابة، لأن ما يصح نسبته إلى الصحابة في التفسير، النفس إليه أميل، لاحتمال سماعه من الرسول ﷺ، ولما امتازوا به من الفهم الصحيح والعمل الصالح، ولما اختصوا به من مشاهدة التنزيل.

وأما ما يؤثر عن التابعين ففيه التفصيل، وذلك إما أن يكون التابعي معروفاً بالأخذ عن أهل الكتاب أو لا، فإن عُرِفَ بالأخذ عن أهل الكتاب قدم التفسير العقلي. وإن لم يُعرف بالأخذ عن أهل الكتاب وتعارض ما جاء عنه مع التفسير العقلي - كما هو الفرض - فحينئذ نلجأ إلى الترجيح، فإن تأييد أحدهما بسمع أو استدلال رجحناه على الآخر، وإن اشتبهت القرائن، وتعارضت الأدلة والشواهد، توقفنا في الأمر، فنؤمن بمراد الله تعالى، ولا نتهجم على تعيينه، وينزل ذلك منزلة المجمل قبل تفصيله، والمتشابه قبل تبيينه^(١).

حاجتنا إلى تنقية التراث :

بعض المفسرين لم تكن عندهم ملكة التحري فكانوا ينقلون الأخبار على طريقة (قمش ثم فتش) يعني اجمع أولاً ثم دقق لاحقاً وبقيت المرويات ولا يزال صحيحها وسقيمها خليطاً في كثير من الكتب التي عني أصحابها بجمع شتات الأقوال. ولذلك تجد كثيراً ما يذكر بعض مفسري الشيعة آثاراً - لا تثبت - ثم يحتجون بأنها موجودة في كتب أهل السنة ليعمُّوا على القارئ الأمر فيظن صحة ما ذكره لمجرد أنه مذكور في بعض التفاسير عند أهل السنة، وليست العبرة بعدد من رواه وإنما العبرة بصحة السند إلى قائله، فكم من الأحاديث والآثار ليس لها إلا طريق واحدة، ولكنها صحيحة لأنها استوفت شروط الصحة المعروفة عند المحدثين، وكم من حديث تعددت طرقه ولا قيمة لها لأن جميع طرقه لا تخلو من

(١) التفسير والمفسرون للذهبي (٤/ ٥١) الفصل الثاني التفسير بالرأي وما يتعلق به، وكذلك مناهل العرفان (٢/ ٤٨).

كذاب أو متهم بكذب، بل من المعلوم عند المحدثين أن الحديث الذي كثرت طرقه ولكن لا تخلو من كذاب أو متهم، فإن كثرة الطرق لا تقويه بل تزيده ضعفاً على ضعفه لتوارد الكذابين عليه. بخلاف الحديث الذي ليس في طرقه وضاع أو متهم بكذب فهذا قد يتقوى بكثرة الطرق.

ومن آثار ذلك أن الأمر لم يتوقف عند حد الزائغين في الرأي ممن يتسبون للإسلام بل تعداه إلى المستشرقين الذين جاءوا ليشغبوا علينا ويحتجوا بما أورده المفسرون المسلمون في كتبهم من روايات واتخذوها تكأة للطعن في ثوابت ديننا، والمتبع لشبهات المستشرقين التي أوردوها على القرآن الكريم يجد أن أكثرها مأخوذ من كتب المفسرين إما من الروايات الضعيفة والموضوعة، أو من اجتهاد ورأي لبعض المفسرين جانبه الصواب، وكل هذه الأمور لا تلزم الأمة بشيء فلا تكون حجة عليها، وإنما نالت هذه الرواية الضعيفة قوة وهذا الرأي الخطأ صحة لأنهما جاءا تحت عباءة مفسر كبير شهير أو في كتاب أثري تليد.

وهذا ما حدا بالشيخ محمد الغزالي رحمه الله أن ينادي بتنقية التراث حتى لا يكون ما نهتدي به من كتب الأقدمين هو عين ما تضل به أجيال وأجيال من المسلمين ناهيك عما نناله من مطاعن المغرضين والمتربصين.

والشيخ الدكتور: محمد أبو شهبه يروي لنا كيف عاني العلماء الأمرين من هذه المرويات من الضعاف والموضوعات، وأن العلماء كانوا بين حرق الكتب التي فيها هذه المرويات وبين تركها على ما هي عليه لأنها تراث. لكنهم انتهوا إلى رأي أفضل وهو تحقيقها والتعليق عليها بما يكشف علل ما فيها، ولعل هذا أفضل، وإن كانت هناك كتب نرفض ما فيها جملة وتفصيلاً. أسأل الله أن يبصرنا بأمور ديننا.

الباب الثاني

التفسير الصوفي والباطني

الباب الثاني

التفسير الصوفي والباطني

مقدمة بين يدي الموضوع :

أنزل الله تعالى كتابه رحمة وهداية للعالمين، وهو كتاب ميسر: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ (١٧) [القمر] . مفهوم للقلوب والعقول قريب من الأذهان مما هو في مقدور طاقة البشر في الاستيعاب، وهذا من مظاهر رحمة الله بالكلفين ؛ ولهذا كان شغل المشركين الشاغل في صدر الإسلام أن يصدوا الناس عن الاستماع إليه، وذلك لأن السماع وحده كان كفيلا بتوضيح مراد الله من خلقه ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٢٦] ومضت سنون بلا إشكال، فالقرآن مفهوم والذوق سليم، وبعد حين عكر هذا الصفو فساد الألسنة وبلادة العقول وطغيان الأهواء وظهور النحل، فجاء كل من هب ودب يريد أن يلتمس لنفسه أو فكرته مستندا من القرآن ليرفع خسيصة فكرته الباطلة وهواه السقيم وليعلم من حوله أنه على شيء ، وهو من الكاذبين ، وكان أخفهم وطأة أهل الإشارات التي يصلح أن تكون قياسا ملحقا على المعنى المفهوم من الآية مع عدم التنكر للمعنى الأصلي المأخوذ من ظاهر الآية، ولكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل تعداه إلى قلب المعاني وتحويلها إلى رموز خفية لا يفهمها إلا الأئمة ومن وافق الفكر الباطني على حسب درجته في الموافقة، وأصبح هناك كتابان الأول بألفاظه التي بين أيدينا والثاني الذي عليه المعول والعمل باطني مستور مرتبط بهذا الظاهري برموز خفية لا يحل ألغازها إلا أناس محددون يمكنهم توجيه المعاني أني يريدون ومن هنا كان هذا الباب (التفسير الصوفي والباطني) .

ومما هو معلوم أن التفسير على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: التفسير الظاهري وهو الأصل وهذا بالمأثور والرأي .

والنوع الثاني: التفسير الصوفي الإشاري وهو تفسير بغير الظاهر مع عدم إبطال الظاهر .

والنوع الثالث: التفسير بغير الظاهر مع إبطال الظاهر أو جعله للعامة دون الخاصة، وهو الصوفي النظري والباطني بأنواعه المتعددة.

وحدثنا في هذا البحث ينصب على النوعين: الثاني والثالث فنتناول بحول الله وقوته التفسير الصوفي الإشاري ثم الصوفي النظري الباطني، ثم تأويلات الشيعة والإثنا عشرية، ثم الإسماعيلية القدامى وبعض الجدد منهم مثل البهرة والبهائية.

واعلم أن تفسير القرآن لا يمكن أن يكون علماً سرّياً لا يتحمّله إلا خاصة الناس، وإلا كيف يحاسب الله الناس على شيء لا يعلمونه ؟ ، والله سبحانه أنزل كتابه لعباده كافة لا لفئة معينة، ويسره للناس، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ [القمر: ١٧] وحثّ الجميع على تدبر آياته فقال تعالى: ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ وَإِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِيَذُبُّوْا عَنِّيهِ وَلِيَذْكُرُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩] وذم المعرضين عن فهمه والتدبر في آياته فقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: ٢٤].

ولا يخفى أن هذه التأويلات الباطنية هي من باب الإلحاد في كتاب الله تعالى وآياته وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا ﴾ [فصلت: ٤٠]. قال ابن عباس: هو أن يوضع الكلام في غير موضعه وذلك بالانحراف في تأويله^(١).

وفيما يلي تفصيل لهذين النوعين غير السديدين من ألوان التفسير :

(١) تفسير الطبري (٢٤/١٢٣)، فتح القدير (٤/٥٢٠).

(أ) التفسير الصوفي

التفسير الصوفي من التفاسير المولعة بالإشارة فهو مرحلة بدائية للتفسير الباطني وهو على نوعين إشاري ونظري، وهاك البيان:

النوع الأول: التفسير الصوفي الإشاري:

معنى التفسير الإشاري^(١):

تعريفه: قال ابن القيم: «الإشارات: هي المعاني التي تشير إلى الحقيقة من بُعد ومن وراء حجاب ، وهي تارة تكون من مسموع ، وتارة تكون من مرئي ، وتارة تكون من معقول ، وقد تكون من الحواس كلها.

فالإشارات: من جنس الأدلة والأعلام ، وسببها: صفاء يحصل بالجمعية فيلطف به الحس والذهن فيستيقظ لإدراك أمور لطيفة لا يكشف حس غيره وفهمه عن إدراكها». اهـ^(٢).

وعليه فإن التفسير الإشاري:

هو تفسير القرآن بغير ظاهره لإشارة تظهر لأرباب الصفاء ، مع عدم إبطال الظاهر.

قال الزرقاني: «التفسير الإشاري: هو تأويل القرآن بغير ظاهره لإشارة خفية تظهر لأرباب السلوك والتصوف ويمكن الجمع بينها وبين الظاهر المراد أيضا». اهـ^(٣).

(١) للاستزادة من الأمثلة وأقوال العلماء يرجع إلى بحث الشيخ عبد الفتاح بن صالح قُدَيْش اليافعي عضو المجلس العلمي بالمنارة. اليمن - صنعاء ففيه فوائد عظيمة ونقول كثيرة موثقة وهو بعنوان: التفسير الإشاري دراسة تأصيلية .

(٢) مدارج السالكين (٢/٤٠٦) .

(٣) مناهل العرفان للزرقاني (٢/٥٦) .

وقال الصابوني: «التفسير الإشاري هو تأويل القرآن على خلاف ظاهره، لإشارات خفية تظهر لبعض أولي العلم أو العارفين بالله ممن نور الله بصائرهم فأدركوا أسرار القرآن العظيم، أو انقدحت في أذهانهم بعض المعاني الدقيقة بواسطة الفتح الرباني، مع إمكان الجمع بينها وبين الظاهر المراد من الآيات الكريمة»^(١). وهذا علم وهبي يُنال بالتقي والاستقامة والصلاح لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

أمثله للتفسير الإشاري:

- قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ...﴾ فالآية في نفقة الزوجة ، لكن قال ابن عطاء الله في الحكم: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ...﴾ .. الواصلون إليه ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ .. السائرون إليه اهـ^(٢).

- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] فالآية في مصارف الزكاة ، لكن أرباب السلوك يرون فيها إشارة إلى أن مواهب الله على القلوب لا تكون إلا بتحقيق الفقر والمسكنة لله تعالى قال ابن عجيبة: «إقطع عنك المادة وافتقر إلى الله تفيض عليك المواهب من الله ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] إن أردت بسط المواهب عليك صحح الفقر والفاقة لديك» اهـ^(٣).

- قال ابن القيم: «وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - يقول في قول النبي ﷺ: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة» إذا كانت الملائكة

(١) الصابوني/ التبيان (١٩١) .

(٢) حكم ابن عطاء (٤٧) مع شرح ابن عجيبة .

(٣) شرح الحكم (٤٨) .

المخلوقون يمنعها الكلب والصورة عن دخول البيت ، فكيف تلج معرفة الله ﷻ ، ومحبته وحلاوة ذكره ، والأنس بقربه في قلب ممتلئ بكلاب الشهوات وصورها؟» اهـ^(١) .

- وقال الإمام الغزالي: «ولذلك قال ﷺ: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب» ، والقلب بيتٌ هو منزل الملائكة ومهبط أثرهم ومحل استقرارهم ، والصفات الرديئة الغضب والشهوة والحقد والحسد والكبر والعجب وأخواتها كلاب نابحة ، فأنى تدخله الملائكة وهو مشحون بالكلاب ونور العلم لا يقذفه الله تعالى في القلب إلا بواسطة الملائكة» اهـ^(٢) .

- قال ابن القيم في حديث: لا صلاة بغير طهور: «طهارة الثوب والبدن إذا كانت شرطاً في صحة الصلاة والاعتداد بها ، فإذا أخل بها كانت فاسدة ، فكيف إذا كان القلب نجساً ولم يطهره صاحبه؟ فكيف يعتد له بصلاته وإن أسقطت القضاء؟ وهل طهارة الظاهر إلا تكميل لطهارة الباطن» اهـ^(٣) .

حكم التفسير الإشاري وأقوال أهل العلم فيه:

وهذا النوع من التفسير اختلف العلماء فيه، فمنهم من أجازوه ومنهم من منعه سدا للذريعة حتى لا يكون مدعاة للتفسير بالهوى والتلاعب في آيات الله كما فعل الباطنية فيكون ذلك زندقةً وإلحاداً.

لكن الراجح أن التفسير الإشاري مقبول في الجملة بشروط وستأتي شروط قبوله فيما بعد إن شاء الله ولكن نبدأ بذكر بعض أقوال أهل العلم في حكم التفسير الإشاري:

(١) مدارج السالكين (٢/٤٠٦) .

(٢) إحياء علوم الدين (١/٤٩) .

(٣) مدارج السالكين (٢/٤٠٦) .

- قال الإمام الغزالي: «ما من كلمة من القرآن إلا وتحقيقها محوج إلى مثل ذلك وإنما ينكشف للراسخين في العلم من أسرارها بقدر غزارة علومهم وصفاء قلوبهم وتوفر دواعيهم على التدبر وتجردهم للطلب ويكون لكل واحد حد في الترقى إلى درجة أعلى منه، فأما الاستيفاء فلا مطمع فيه ولو كان البحر مدادا والأشجار أقلاماً.. فهذه خواطر تفتح لأرباب القلوب ثم لها أغوار وراء هذا... وأسرار ذلك كثيرة ولا يدل تفسير ظاهر عليه وليس اللفظ مناقضا لظاهر التفسير بل هو استكمال له ووصول إلى لبابه عن ظاهره فهذا ما نورد لفهم المعاني الباطنة لا ما يناقض الظاهر والله أعلم» اهـ^(١).

- وقال الإمام ابن الصلاح:

«وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر رحمه الله أنه قال: صنف أبو عبد الرحمن السلمي حقائق التفسير فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر. وأنا أقول الظن بمن يوثق به منهم أنه إذا قال شيئا من أمثال ذلك أنه لم يذكر تفسيراً ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة في القرآن العظيم فإنه لو كان كذلك لكانوا قد سلكوا مسالك الباطنية

وإنما ذلك ذكر منهم لنظير ما ورد به القرآن فإن النظير يذكر بالنظير فمن ذكر قتال النفس في الآية: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣] فكأنه قال أمرنا بقتال النفس ومن يلينا من الكفار، ومع ذلك فياليتهم لم يتساهلوا بمثل ذلك لما فيه من الإيهام والالتباس والله أعلم» اهـ^(٢).

- وقال ابن تيمية: «ومتى كان المعنى صحيحاً والدلالة ليست مرادة فقد

(١) إحياء علوم الدين (١/ ٢٩٣) بتصرف.

(٢) في فتاوى ابن الصلاح (١/ ١٩٦).

يسمى ذلك إشارة وقد أودع الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي كتابه حقائق التفسير من هذا قطعة» اهـ^(١).

وقال أيضا: «فإن إشارات المشايخ الصوفية التي يشيرون بها تنقسم إلى:

- إشارة حالية: وهى إشارتهم بالقلوب وذلك هو الذي امتازوا به وليس هذا موضعه .

- وتنقسم إلى الإشارات المتعلقة بالأقوال: مثل ما يأخذونها من القرآن ونحوه فتلك الإشارات هي من باب الاعتبار والقياس وإلحاق ما ليس بمنصوص بالمنصوص مثل الاعتبار والقياس الذي يستعمله الفقهاء في الأحكام لكن هذا يستعمل في الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال ودرجات الرجال ونحو ذلك.

فان كانت الإشارة اعتبارية من جنس القياس الصحيح كانت حسنة مقبولة وان كانت كالقياس الضعيف كان لها حكمه وان كان تحريفا للكلام عن مواضعه وتأويلا للكلام على غير تأويله كانت من جنس كلام القرامطة والباطنية والجهمية فتدبر هذا فإني قد أوضحت هذا في قاعدة الإشارات) اهـ^(٢).

وقال أيضا: «وأما أرباب الإشارات الذين يثبتون ما دل اللفظ عليه ويجعلون المعنى المشار إليه مفهوما من جهة القياس والاعتبار فحالم كحال الفقهاء العالمين بالقياس والاعتبار وهذا حق إذا كان قياسا صحيحا لا فاسدا واعتبارا مستقيما لا منحرفا) اهـ^(٣).

وقال أيضا: «والثاني ما كان في نفسه حقا لكن يستدلون عليه من القرآن والحديث بألفاظ لم يرد بها ذلك فهذا الذي يسمونه إشارات وحقائق التفسير لأبى

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٦٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٧٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٨).

عبد الرحمن فيه من هذا الباب شيء كثير...

وهو الذي يشبه كثيرا على بعض الناس فان المعنى يكون صحيحا لدلالة الكتاب والسنة عليه ولكن الشأن في كون اللفظ الذي يذكرونه دل عليه ، وهذان قسمان:

- أحدهما: أن يقال إن ذلك المعنى مراد باللفظ فهذا افتراء على الله...

- القسم الثاني: أن يجعل ذلك من باب الاعتبار والقياس لا من باب دلالة اللفظ فهذا من نوع القياس فالذي تسميه الفقهاء قياسا هو الذي تسميه الصوفية إشارة وهذا ينقسم إلى صحيح وباطل كأنقسام القياس إلى ذلك.

فمن سمع قول الله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] وقال: إنه اللوح المحفوظ أو المصحف ، فقال: كما أن اللوح المحفوظ الذي كتب فيه حروف القرآن لا يمسّه إلا بدن طاهر فمعاني القرآن لا يذوقها إلا القلوب الطاهرة وهى قلوب المتقين كان هذا معنى صحيحا واعتبارا صحيحا...

وكذلك من قال: لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا جنب فاعتبر بذلك أن القلب لا يدخله حقائق الإيمان إذا كان فيه ما ينجسه من الكبر والحسد فقد أصاب^(١).

- وقال ابن القيم: «الإشارات: هي المعاني التي تشير إلى الحقيقة من بعد، ومن وراء حجاب ، وهي تارة تكون من مسموع ، وتارة تكون من مرئي ، وتارة تكون من معقول ، وقد تكون من الحواس كلها.

فالإشارات: من جنس الأدلة والأعلام ، وسببها: صفاء يحصل بالجمعية فيلطف به الحس والذهن فيستيقظ لإدراك أمور لطيفة لا يكشف حس غيره وفهمه

عن إدراكها.

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - يقول: الصحيح منها: ما يدل عليه اللفظ بإشارته من باب قياس الأولى.

قلت «والكلام لابن القيم»: مثاله قول ابن تيمية ومن هذا: أن استقبال القبلة في الصلاة شرط لصحتها وهي بيت الرب ، فتوجه المصلى إليها ببدنه وقالبه شرط ، فكيف تصح صلاة من لم يتوجه بقلبه إلى رب القبلة والبدن؟ بل وجه بدنه إلى البيت ووجه قلبه إلى غير رب البيت.

وأمثال ذلك من الإشارات الصحيحة التي لا تنال إلا بصفاء الباطن وصحة البصيرة وحسن التأمل. والله أعلم. اهـ^(١).

- وقال الإمام الشاطبي في الموافقات وقد ذكر نماذج من التفسير الإشاري عن سهل التستري:

«ولكن له وجه جار على الصحة وذلك أنه لم يقل إن هذا هو تفسير الآية ولكن أتى بما هو ند في الاعتبار الشرعي الذي شهد له القرآن من جهتين:

إحدهما: أن الناظر قد يأخذ من معنى الآية معنى من باب الاعتبار فيجريه فيما لم تنزل فيه لأنه يجامعه في القصد أو يقاربه...» اهـ^(٢).

- وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري عند شرحه لحديث ابن عباس المشهور في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] وأن فيها إشارة لأجل النبي ﷺ وقصة ابن عباس مع عمر وأهل الشورى قال الحافظ: «وفيه جواز تأويل القرآن بما يفهم من الإشارات ، وإنما يتمكن من ذلك من رسخت قدمه في

(١) المدارج (٢/٤٠٦).

(٢) الموافقات (٣/٣٩٨).

العلم ولهذا قال علي رضي الله تعالى عنه: «أو فهما يؤتیه الله رجلاً في القرآن» اهـ^(١).

- الإمام التفتازاني والإمام السيوطي:

قال السيوطي في الإتيان: «وأما كلام الصوفية في القرآن فليس بتفسير قال ابن الصلاح... قال التفتازاني في شرحه على النسفي: سميت الملاحدة باطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظاهرها بل لها معان باطنية لا يعرفها إلا المعلم وقصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلية

قال: وأما ما يذهب إليه بعض المحققين من أن النصوص على ظواهرها ومع ذلك فيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة فهو من كمال الإيمان ومحض العرفان» اهـ^(٢).

- وقال ابن عجيبة شارح الحكم:

«كثيراً ما يستدل الصوفية بهذه الآية [قل الله ثم ذرهم] على الانقطاع إلى الله والغيبة عما سواه وهو تفسير إشاري لا تفسير معنى اللفظ لأنها نزلت في الرد على اليهود...»

والصوفية رحمهم الله يقرون الظاهر ويقتبسون إشارات خفية لا يعرف مقصودهم غيرهم ولذلك رد عليهم بعض المفسرين حيث لم يعرف قصدهم ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ

أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٠] اهـ^(٣).

وقال أيضاً: «وأما تفسير أهل الباطن فهو إشارة لا تفسير معنى» اهـ^(٤).

(١) فتح الباري (٧٣٦/٨).

(٢) الإتيان (٤٨٥/٢) وكلام السعد في شرح النسفية (١٤٢).

(٣) شرح الحكم (٣٦٦).

(٤) السابق (٢١٢).

وقال ابن عاشور في تفسيره:

«أما ما يتكلم به أهل الإشارات من الصوفية في بعض آيات القرآن من معان لا تجري على ألفاظ القرآن ولكن بتأويل ونحوه فينبغي أن تعلموا أنهم ما كانوا يدعون أن كلامهم في ذلك تفسير للقرآن بل يعنون أن الآية تصلح للتمثل بها في الغرض المتكلم فيه وحسبكم في ذلك أنهم سموها إشارات ولم يسموها معاني...» اهـ^(١).

وقال أيضا في تفسيره: «فنسبة الإشارة إلى لفظ القرآن مجازية لأنها إنما تشير لمن استعدت عقولهم وتدبرهم في حال من الأحوال.. ولا ينتفع بها غير أولئك فلما كانت آيات القرآن قد أنارت تدبرهم وأثارت اعتبارهم نسبوا تلك الإشارة للآية. فليست تلك الإشارة هي حق الدلالة اللفظية والاستعمالية حتى تكون من لوازم اللفظ وتوابعه كما قد تبين» اهـ^(٢).

الأدلة على جواز التفسير الإشاري:

واستدل المجيزون بأدلة منها:

١- ما رواه البخاري في صحيحه عند تفسير سورة النصر: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ عُمَرُ يُدْخِلُنِي مَعَ أَشْيَاحٍ بَذِرَ فَكَأَنَّ بَعْضَهُمْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ فَقَالَ لِمَ تُدْخِلُ هَذَا مَعَنَا وَلَنَا أَبْنَاءٌ مِثْلُهُ فَقَالَ عُمَرُ إِنَّهُ مَنْ قَدْ عَلِمْتُمْ فِدْعَاهُ ذَاتَ يَوْمٍ فَأَدْخَلَهُ مَعَهُمْ فَمَا رَأَيْتُ أَنَّهُ دَعَانِي يَوْمَئِذٍ إِلَّا لِيُرِيَهُمْ قَالَ مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] فَقَالَ بَعْضُهُمْ أَمَرْنَا أَنْ نَحْمَدَ اللَّهَ وَنَسْتَغْفِرَهُ إِذَا نُصِرْنَا وَفُتِحَ عَلَيْنَا، وَسَكَتَ بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، فَقَالَ لِي: أَكْذَاكَ تَقُولُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ؟ فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: فَمَا تَقُولُ؟ قُلْتُ: هُوَ أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمَهُ لَهُ، قَالَ: ﴿إِذَا

(١) تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور (١٦/١).

(٢) السابق (١٧/١).

جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴿١﴾ وَذَلِكَ عَلَامَةٌ لِّأَجْلِكَ ﴿٢﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴿٣﴾ [النصر: ٣] فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَقُولُ. فهذا الفهم من ابن عباس لم يفهمه بقية الصحابة الموجودين، وإنما فهمه عمر وابن عباس فقط^(١).

٢- واستدلوا أيضًا بالحديث الذي في الصحيحين: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ خَيْرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ، فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: مَا يُبْكِي هَذَا الشَّيْخَ إِنْ يَكُنُ اللَّهُ خَيْرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْعَبْدُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا فَأَبُو بَكْرٍ ففهم بطريق الإشارة أن رسول الله ﷺ هو العبد المُخَيَّرَ ولم يفهم ذلك باقي الحاضرين^(٢).

٣- وأيضًا ما ورد من أنه لما نزل قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].. فرح الصحابة وبكى عمر رضى الله تعالى عنه وقال: ما بعد الكمال إلا النقص، مستشعرًا نعيه عليه الصلاة والسلام، فقد أخرج ابن أبي شيبة: «أن عمر رضى الله تعالى عنه لما نزلت الآية بكى، فقال النبي ﷺ: «ما يبكيك؟» قال: أبكاني أنا كنا في زيادة من ديننا، فأما إذا كمل فإنه لم يكمل شيء قط إلا نقص، فقال عليه الصلاة والسلام: «صدقت»^(٣).

فعمر رضي الله عنه أدرك المعنى الإشاري: وهو نعى رسول الله ﷺ، وأقره النبي على فهمه هذا.. وأما باقي الصحابة، فقد فرحوا بنزول الآية، لأنهم لم يفهموا أكثر من المعنى الظاهر لها.

٤- وبعض التفاسير تشير للإشارات أحيانا ومن ذلك:

(١) صحيح البخاري (٤٦٨٦).

(٢) البخاري (٤٥٤) ومسلم (٢٣٨٢).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (١٤٠/٨).

ففي تفسير ابن كثير:

«قال ﷻ في سورة يس: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتِ﴾ [يس: ١٢] أي يوم القيامة وفيه إشارة إلى أن الله تعالى يحيي قلب من يشاء من الكفار الذين قد ماتت قلوبهم بالضلالة فيهديهم بعد ذلك إلى الحق اهـ^(١).

وقال أيضا:

«وقوله تعالى في سورة الحديد: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الحديد: ١٧] فيه إشارة إلى أن الله تعالى يلين القلوب بعد قسوتها ويهدي الحيارى بعد ضلالتها ويفرج الكروب بعد شدتها فكما يحيي الأرض الميتة المجذبة الهامدة بالغيث الهتان الوابل كذلك يهدي القلوب القاسية ببراكين القرآن والدلائل ويولج إليها النور بعد أن كانت مقفلة لا يصل إليها الواصل» اهـ^(٢).

هذه الأدلة مجتمعة تعطينا تعتبر مستندا لمن يقولون بأن القرآن الكريم له ظهر وبطن.. ظهر يفهمه كل من يعرف اللسان العربي.. وبطن يفهمه أصحاب الموهبة وأرباب البصائر. غير أن المعاني الباطنية للقرآن لا تقف عند الحد الذي تصل إليه مداركنا القاصرة، بل هي أمر فوق ما نطن وأعظم مما نتصور. ولقد فهم ابن مسعود أن في فهم معاني القرآن مجالا رحبا ومتسعا بالغاً فقال: «من أراد علم الأولين والآخرين فليثور القرآن»^(٣).

وإلى هذا أشار الله تعالى بقوله في سورة الأنعام: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾

(١) قلت: هذا مأخوذ من السياق ومناسبات النزول تفسير ابن كثير (٣/ ٧٤٤).

(٢) السابق (٤/ ٣٩٧).

(٣) المعجم الكبير للطبراني الباب الثاني (٨/ ٤٣).

[الأنعام: ٣٨]، وقال في سورة الأعراف: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ١١١] .

شروط قبول التفسير الإشاري:

اعلم أن العلماء الذين أباحوا التفسير الإشاري لم يبيحوه على الإطلاق وإنما اشترطوا شروطاً لكي يكون لونا من التفسير بالرأي المحمود ووهي ^(١) :

١- عدم التنافي مع المعنى الظاهر في النظم القرآني الكريم. كقول بعض الشيعة الإمامية الباطنية أن المقصود بالبقرة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] هي عائشة أم المؤمنين، قبحهم الله. وكذا في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾ ﴿تَبْعُهَا الرَّادِفَةُ﴾ [النازعات: ٦، ٧] . قالوا: الراجفة: الحسين، والرادفة: أبوه علي عليه السلام .

٢- عدم ادعاء أنه المراد وحده دون الظاهر.

٣- ألا يكون التأويل بعيداً سخيلاً لا يحتمله اللفظ. كتفسير الشيعة الباطنية لقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦] بأن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ورث النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

٤- ألا يكون له معارض شرعي أو عقلي.

٥- ألا يكون فيه تشويش على أفهام الناس. وفي البخاري قال علي عليه السلام: «حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَلْحِيُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» ^(٢) . وقد أخرج مسلم في مقدمة صحيحه: عن عبد الله بن مسعود قال: «مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا

(١) الصابوني/ التبيان في علوم القرآن (١٩٧) بتصرف .

(٢) صحيح البخاري رقم (١٢٧) .

تَبْلُغُهُ عُقُوبُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ» (١).

وبدون هذه الشروط لا يقبل التفسير الإشاري ويكون من التفسير بالهوى، ومن الإلحاد في آيات الله تعالى. وهو عين ما يفعله الباطنية وسائر الملاحدة إذ يرون أن الظاهر غير مراد أصلاً وإنما المراد الباطن الذي يفسرون به الآيات، وقصدهم من هذا نفى الشريعة وإبطال الأحكام، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِيَّ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠] (٢).

مصادر تلك الإشارات والإلهامات الواردة في تفسيرهم:

قال ابن عاشور في تفسيره:

وعندي إن هذه الإشارات لا تعدو واحداً من ثلاثة أنحاء:

الأول: ما كان يجري فيه معنى الآية مجرى التمثيل لحال شبيه بذلك المعنى كما يقولون مثلاً «ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه» أنه إشارة للقلوب لأنها مواضع الخضوع لله تعالى إذ بها يعرف فتسجد له القلوب بفناء النفوس. ومنعها من ذكره هو الحيلولة بينها وبين المعارف اللدنية وسعى في خرابها بتكديرها بالتعصبات وغلبة الهوى... شبه المساجد بالقلوب وهذا من قبيل التشبيهات فصحيحها صحيح وفاسدها فاسد.. ثم قال: «ومن حكاياتهم في غير باب التفسير أن بعضهم مر برجل يقول لآخر: هذا العود لا ثمرة فيه فلم يعد صالحاً إلا للنار فجعل يبكي ويقول: إذن فالقلب غير المثمر لا يصلح إلا للنار» اهـ (٣).

- وعندما سُئل الجنيد رحمته الله عن سكونه عند الإنشاد مع تواجد غيره قال:

(١) صحيح مسلم (١٠/١).

(٢) للمزيد راجع التفسير الإشاري دراسة تأصيلية لعبد الفتاح بن صالح قُدَيْش.

(٣) التحرير والتنوير (١٦/١) بتصرف.

﴿وَرَى الْجِبَالُ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨] .

الثاني: ما كان من نحو التفاؤل. فقد يكون للكلمة معنى يسبق من صورتها إلى السمع هو غير معناها المراد وذلك من باب انصراف ذهن السامع إلى ما هو المهم عنده والذي يجول في خاطره وهذا كمن قال في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] من ذل ذي إشارة للنفس يصير من المقربين للشفعاء فهذا يأخذ صدى موقع الكلام في السمع ويتأوله على ما شغل به قلبه.

الثالث: عبر ومواعظ. وذلك أن من شأن أهل النفوس اليقظى أن ينتفعوا من كل شيء ويأخذوا الحكمة حيث وجدوها فما ظنك بهم إذا قرأوا القرآن وتدبروه فاتعظوا بمواعظه فإذا أخذوا من قوله تعالى في سورة المرسلات: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [الزمل: ١٦] اقتبسوا أن القلب الذي لم يمثل رسول المعارف العليا تكون عاقبته وبالا... ومما يحكى في هذا الباب:

أنه سمع عارف آخر امرأة تنادي الناس ليمسكوا لها ابنها الهارب وتقول: خذوه ، خذوه ، فتواجد وأخذه الحال وصاح ، تذكر بذلك قول الله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ...﴾ [الحاقة: ٣٠] .

- وآخر حضر عقد زواج فجعل بعضهم ينادي: هاتوا النار (أي نار البخور) هاتوا الشهود (أي شهود النكاح) ، فخرج من المجلس وهام على وجهه حيث تذكر بذلك نار الآخرة وشهود يوم القيامة..

قال ابن عاشور: وكل إشارة خرجت عن حد هذه الثلاثة الأحوال إلى ما عداها فهي تقترب إلى قول الباطنية رويدا رويدا إلى أن تبلغ عين مقالاتهم) اهـ^(١).

تعليق: قلت ولا يخفى أن هذه مواجيد خاصة تفتقر إلى الدليل وليس لها أصل

(١) التحرير والتنوير. فيما يحق أن يكون غرض المفسر (١/ ١٧) بتصرف كثير

تحاكم عليه وكذلك تفسيرهم للنداءات وأصوات الحيوانات والمخلوقات حيث يحصل المثير الشرطي فتكون الاستجابة الشرطية كما تقول الدراسات النفسية.

وبعضها لون من ألوان تداعي المعاني وتوارد الخواطر الخاصة التي لا تلزم الأمة بشيء، وهي من قبيل: الشيء بالشيء يذكر.

وهذا اقتباس في غير محله لا يلزم أحدا من العالمين ففرعون ليس القلب ونوح ليس العقل وجامع الاتفاق في العلة غير واضح ولا مفهوم وهذه المواجيد لا علاقة لها بكتاب الله الذي أنزله على نبيه ليوجه حياتهم وإنما فسد الذوق والتبست الأمور على الناس حينما دخلت هذه المعاني على التفسير فعكرت على جمال وبهاء القرآن.

ذكر بعض التفاسير التي تهتم بالتفسير الإشاري:

قال الزرقاني:

وأهم كتب التفسير الإشاري أربعة:

تفسير النيسابوري، وتفسير الألوسي، وتفسير التستري، وتفسير محيي الدين بن عربي^(١).

وهناك كتب أخرى منها: تفسير القشيري رحمته الله وهو من أجودها وألطفها وأقربها إلى معاني أهل الله وأحراها بتحريك همة وحال السالك. وتفسير «البحر المديد» لابن عجيبة وهو قريب في ذلك من تفسير الألوسي «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني».

وتفسير أبي عبد الرحمن السلمي (حقائق التفسير)، وتفسير أبي محمد الشيرازي (عرائس البيان في حقائق القرآن)، وتفسير إسماعيل حقي (روح البيان).

من التفسير الإشاري المقبول: الألوسي نموذجاً:

لم يفت الألوسي أن يتكلم عن التفسير الإشاري بعد أن يفرغ من الكلام عن

(١) مناهل العرفان (٥٩/٢) وما بعدها.

كل ما يتعلق بظاهر الآيات، ومن هنا عدَّ بعض العلماء تفسيره هذا في ضمن كتب التفسير الإشاري، كما عدَّ تفسير النيسابوري في ضمنها كذلك، ولكني من الإنصاف أن تكون في عداد كتب التفسير بالرأى المحمود، نظرًا إلى أنه لم يكن مقصودهما الأهم هو التفسير الإشاري، بل كان ذلك تابعًا - كما يبدو - لغيره من التفسير الظاهر.

وجملة القول.. فروح المعاني للعلامة الألوسي ليس إلا موسوعة تفسيرية قيِّمة. جمعت جُلَّ ما قاله علماء التفسير الذين تقدَّموا عليه، مع النقد الحر، والترجيح الذي يعتمد على قوة الذهن وصفاء القريحة، وهو وإن كان يستطرد إلى نواح علمية مختلفة، مع توسع يكاد يخرج عن مهمته كمفسِّر إلا أنه متزن فيما يتكلم فيه، مما يشهد له بغزارة العلم على اختلاف نواحيه، وشمول الإحاطة بكل ما يتكلم فيه.

التفسير الإشاري في الميزان:

اعتبر البعض التفسير الإشاري من التفسير بالرأى وبالتالي يكون منه المقبول وغير المقبول فهو على نوعين:

أولاً: مما يمكن أن تكون من قبيل التفسير الإشاري الصحيح المقبول: ما جاء في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].. من قول سهل التستري ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ أي أضدادًا، فأكبر الأضداد: النفس الأمَّارة بالسوء، المتطلعة إلى حظوظها ومناها بغير هدى من الله.

فهذا القول من سهل يشير إلى أن النفس الأمَّارة داخلية تحت عموم الأنداد حتى لو فصل لكان المعنى: فلا تجعلوا لله أندادًا لا صنمًا، ولا شيطانًا، ولا النفس، ولا كذا، ولا كذا وهناك ما يشهد له من الجهتين - جهة حمل الأنداد على الأنفس الأمَّارة - اعتبارًا، وجهة كون الخطاب - وإن كان موجهًا للمشرِّكين - فيه لأهل

الإسلام نظر واعتبار.

أما ما يشهد له من الجهة الأولى: فقلوه تعالى في سورة التوبة: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْكَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١] .. وظاهر أنهم لم يعبدوهم من دون الله، ولكنهم اتتمروا بأوامرهم، وانتهوا عما نهوهم عنه كيف كان، فما حرّموا عليهم حرّموه، وما أباحوا لهم حلّلوه، وفاتهم أن المحلل والمحرم هو الله، فقال الله سبحانه: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْكَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾. وهذا بعينه هو شأن المتبع لهوى نفسه.

وأما ما يشهد له من الجهة الثانية، فهو أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لبعض من توسّع في الدنيا من أهل الإيمان: أين تذهب بكم هذه الآية: ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا ﴾؟ [الأحقاف: ٢٠] وكان هو يعتبر نفسه بها، مع أن الآية نزلت في حق الكفار لقلوه تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ﴾؟ [الأحقاف: ٢٠]، فعمر رضي الله عنه، له في الآية نظر واعتبار، فأخذ من معناها معنى أجرى الآية فيه وإن لم تنزل فيه، حذرًا منه وخوفًا أن يكون التوسع في المباحات سببًا في الحرمان من نعيم الآخرة ومتاعها، فإذا صح لعمر رضي الله عنه أن يُنزل الآية على المتوسعين في المباحات من المؤمنين ولم تنزل فيهم، صحّ لسهل أيضًا أن يُنزل الآية على النفس الأمّارة وإن لم تنزل فيها كذلك.

ملحوظة: هذا النوع المحمود من التفسير الإشاري مقبول عند أهل السنة وهو من قبيل التفسير بالرأي المقبول.

ثانياً: التفسير غير المقبول: وهي أقوال لهم في التفسير الإشاري يقف أمامها العقل حائرًا وعاجزًا عن تلمس محمل لها تُحمل عليه حتى تبدو صحيحة وتصبح

مقبولة، فمن ذلك:

ما يروونه عن ابن عباس أنه فسّر ﴿آلَ﴾ فقال: «الألف: الله، واللام: جبريل، والميم: محمد ﷺ... وأن الله أقسم بنفسه وجبريل ومحمد ﷺ». .

وهذا إن صح نقله فهو مشكل إلى حد بعيد، ذلك لأن الإشارة إلى الكلمة بحرف ليس معهوداً في كلام العرب. اللهم إلا إن دل عليه الدليل اللفظي أو الحالى كقول الشاعر: فقلت لها قفى فقالت قاف أراد: قالت: وقفت.... ولكن أين الدليل على ما ذكر في قوله: ﴿آلَ﴾؟

على أنه لم يقم دليل من خارج النظم أو من داخله يدل على هذا التفسير، إذ لو كان له دليل لاقتضت العادة نقله، لأنه من المسائل التي تتوفر الدواعي على نقلها لو صح أنه مما يُفسر ويُقصد تفهيم معناه... ولما لم يثبت شيء من ذلك دل على أنه من قبيل التشابهات، فإن ثبت له دليل عليه صرنا إليه وإلا توقفنا. واعلم أن التفسير الصوفي النظري والباطني حرام بل هو إلحاد في آيات الله تعالى^(١).

هل التفسير الإشاري يعتبر تفسيراً؟

الظاهر أن هذا اللون من السوانح والخواطر والكشف إذا لم يتعارض مع الظاهر وسلم من الآفات واستوفي الشروط التي ذكرناها آنفاً لا يعد تفسيراً وليس ملزماً لأحد من الناس ولم يتعبدنا الله بخواطر القلب وسوانح الفكر لبشر أصابوا أم أخطأوا.

وعلى هذا يمكن أن نفهم قول بعض العلماء أن كلام الصوفية في القرآن ليس بتفسير. فيقصدون به أنه من هذا القبيل فتوح وإشارات وتمثّل.

وهو نوع من القياس والتمثيل وضروب التشبيهات والتخييلات لتجعل

(١) للمزيد طالع: التفسير والمفسرون. التفسير الصوفي الإشاري (٤/ ٣١٩).

الغائب في منزلة المشاهد وقلما يسلم التشبيه وإسقاط المعاني من مآخذ قاتلة وإن سألتهم قالوا لك: هي مواجيد خاصة ويبقى السؤال: هل هذه المواجيد تعد تفسيرًا أو هل لها صفة الإلزام؟

ولكي يتسنى لنا الجواب نذكر طائفة من أقوال العلماء. فعلى سبيل المثال:

قال الطاهر ابن عاشور كما جاء في مقدمة تفسيره «التحرير والتنوير»: «أما ما تكلم به أهل الإشارات من الصوفية في بعض آيات القرآن من معانٍ لا تجري على ألفاظ القرآن ظاهراً ولكن بتأويل ونحوه، فينبغي أن تعلموا أنهم ما كانوا يدعون أن كلامهم في ذلك تفسير للقرآن، بل يعنون أن الآية تصلح للتمثل بها في الغرض المتكلم فيه. وحسبهم في ذلك أنهم سموها إشارات ولم يسموها معاني، فبهذه الدقيقة فارق نزعة الباطنية. ومثل هذا قريب من تفسير لفظ عام في آية بخاص من جزئياته كما وقع في كتاب المغازي من صحيح البخاري عن عمرو بن عطاء في قوله تعالى: ﴿لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم: ٢٨] قال هم كفار قريش ومحمد نعمة الله.

وقال الزرقاني بعدما ذكر شروط قبول التفسير الإشاري: «ثم إن هذه شروط لقبوله بمعنى عدم رفضه فحسب وليست شروطاً لوجوب اتباعه والأخذ به، ذلك لأنه لا يتنافى وظاهر القرآن ثم إن له شاهداً يعضده من الشرع وكل ما كان كذلك لا يرفض، وإنما لم يجب الأخذ به لأن النظم الكريم لم يوضع للدلالة عليه بل هو من قبيل الإلهامات التي تلوح لأصحابها غير منضبطة بلغة ولا مقيدة بقوانين» اهـ^(١).

وقال السيوطي في الإتيان:

«وأما كلام الصوفية في القرآن فليس بتفسير قال ابن الصلاح في فتاويه

(١) انظر مناهل العرفان للزرقاني (٢/ ٥٩).

وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر أنه قال صنف أبو عبد الرحمن السلمي حقائق التفسير فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسيراً فقد كفر»^(١).

وقال ابن القيم: «قال صاحب المنازل: «قال الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤] يعني: إذا نسيت غيره ونسيت نفسك في ذكرك ثم نسيت ذكرك في ذكره ثم نسيت في ذكر الحق إياك كل ذكر»... كلام صاحب المنازل يحمل على الإشارة لا على التفسير...» اهـ^(٢).

وقال الزركشي: «تنبيه: في كلام الصوفية في تفسير القرآن: فأما كلام الصوفية في تفسير القرآن فقليل ليس تفسيراً وإنما هي معان ومواجيد يجدونها عند التلاوة كقول بعضهم في: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَتَلُؤْا الَّذِينَ يَلُؤْكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣]: إن المراد النفس فأمرنا بقتال من يلينا لأنها أقرب شيء إلينا وأقرب شيء إلى الإنسان نفسه قال ابن الصلاح في فتاويه: «...» اهـ^(٣).

وقال شيخ الإسلام: «كما لا يفوتنا أن نؤكد على أن هذا التفسير ليس ملزماً ولا تؤخذ منه التكاليف الشرعية لكن هذا يستعمل في الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال ودرجات الرجال ونحو ذلك»^(٤).

قلت: ليكن معلوماً أن الشروط التي ذكرنا في قبول التفسير الإشاري إذا توفرت فيه كان مقبولاً، ومعنى كونه مقبولاً عدم رفضه لا وجوب الأخذ به، أما عدم رفضه فلا أنه غير مناف للظاهر ولا بالغ مبلغ التعسف، وليس له ما ينافيه أو يعارضه من الأدلة الشرعية.

(١) الإتقان فصل تفسير الصوفية (٢/ ٤٨٥).

(٢) المدارج (٢/ ٤٣١).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٧٠).

(٤) انظر مجموع الفتاوى (٦/ ٣٧٦).

وأما عدم وجوب الأخذ به، فلأنه من قبيل الوجدانيات، والوجدانيات لا تقوم على دليل ولا تستند إلى برهان، وإنما هي أمر يجده الصوفي من نفسه. فله أن يأخذ به ويعمل على مقتضاه، دون أن يُلزم به أحدًا من الناس سواه.

توجيه القول في حديث الظهر والبطن والحد والمطلع:

هناك فهم مطاطية لبعض الأدلة سوغت لأصحاب الهوى أن يقولوا في كتاب الله بما يخالف ما يحتمله لفظه الكريم، ومع فساد النية وسوء الطوية صارت هذه المتكثات كلمات حق يراد بها باطل، ومنها حديث الظهر والبطن والحد والمطلع لذلك أجدني في حاجة لإلقاء أضواء كاشفة على معنى هذا الحديث ودرجة صحته.

سئل شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني عن رجل قال في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. إِنَّ معناه: مَنْ ذل: أَي من الذلّ. ذي: إشارة إلى النفس، يشفّ: من الشفا جواب ﴿مَنْ﴾. عُ: أمر من الوَعْي، فأفتى بأنه مُلحد. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٤٠]. قال ابن عباس: هو أن يوضع الكلام على غير موضعه، أخرج ابن أبي حاتم.

فإن قلت: فقد قال الفريابي: حدّثنا سفيان، عن يونس بن عبيد، عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «وَلِكُلِّ آيَةٍ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ، وَلِكُلِّ حَرْفٍ حَدٌّ، وَلِكُلِّ حَدٍّ مَطْلَعٌ»^(١).

وأخرج الدّيلميّ من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً: «القرآن تحت العرش، له ظهر وبطن يحاجّ العباد».

(١) حديث ضعيف مرسل، أرسله الحسن ومرسل الحسن ضعيف عند علماء الحديث. وما ورد مرفوعاً بهذا المعنى لم يصح. بل هو منافٍ لقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧].

وأخرج الطبراني وأبو يعلى والبزار وغيرهم، عن ابن مسعود موقوفاً: «إن هذا القرآن ليس منه حرف إلا له حدّ، ولكل حدّ مطلع» .

فأمّا الظاهر والبطن ففي معناه أوجه ذكرها العلماء :

أحدها: أنّك إذا بحثت عن باطنها وقستّه على ظاهرها، وقفت على معناها.

والثاني: أنّ ما من آية إلا عمل بها قوم؛ ولها قوم سيعملون بها، كما قال ابن مسعود، فيما أخرجه ابن أبي حاتم.

الثالث: أنّ ظاهرها لفظها، وباطنها تأويلها.

الرابع: قال أبو عبيد: وهو أشبهها بالصواب - إن القصص التي قصّها الله تعالى عن الأمم الماضية وما عاقبهم به: ظاهرها الإخبار بهلاك الأوّلين، إنما هو حديث حدّث به عن قوم. وباطنها وعظ الآخرين، وتحذيرهم أن يفعلوا كفعلهم، فيحلّ بهم مثل ما حلّ بهم ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: ٢].

وحكى ابن النقيب قولاً خامساً: إنّ ظهرها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر، وبطنها ما تضمنته من الأسرار التي أطلع الله عليها أرباب الحقائق. ومعنى قوله: «ولكل حرف حدّ» أي منتهى، فيما أراد الله من معناه. وقيل: لكل حكم مقدار من الثواب والعقاب.

ومعنى قوله: «ولكل حدّ مطلع»: لكل غامض من المعاني والأحكام مطلع يتوصّل به إلى معرفته، ويوقف على المراد به. وقيل: كلّ ما يستحقه من الثواب والعقاب يطلع عليه في الآخرة عند المجازاة.

وقال بعضهم: الظاهر التلاوة والباطن الفهم، والحد أحكام الحلال والحرام، والمطلع الإشراف على الوعد والوعيد. اهـ^(١).

(١) السيوطي / الإتيان (٤/ ١٩٤-١٩٧) بتصرف .

قلت: وفات كثيرا من الشراح أن يفسروا الظهر والبطن والحد والمطلع تأويلا يرجع إلى طرق أداء القراءة نفسها ولذلك أورد العلماء هذا الحديث في باب نزول القرآن على سبعة أحرف^(١).

ومناسبة الحديث اختلاف الصحابة في القراءة لا التفسير ولو فتح هذا المجال لقال من شاء ما شاء ولذلك عندما ذكر عبد الرزاق هذا الحديث لمعمر فقال: احبه ولا تحدث به أحدا^(٢).

وفي مروياتنا بطن واحدة وهي في مرويات الشيعة سبعة أبطن وإلى ما شاء الله^(٣).

ومعلوم أن كل هذه احتمالات وليس أي منها قاطعا بالمعني المذكور. والقاعدة تقول: ما تتطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

ولعل هذا ما حدا بالقاضي أبي بكر بن العربي المالكي (وليس ابن عربي صاحب الشطحات الباطنية) في كتاب العواصم من القواصم أن ينادي بإبطال هذه الإشارات كلها حتى أنه بعد أن ذكر نحلة الباطنية وذكر رسائل إخوان الصفاء أطلق القول في إبطال أن يكون للقرآن باطن غير ظاهره وحتى أنه بعد ما نوه بالثناء على الغزالي في تصديه للرد على الباطنية والفلاسفة قال: « وقد كان أبو حامد بدرا في ظلمة الليالي وعقدا في لبة المعالي حتى أوغل في التصوف وأكثر معهم التصرف فخرج عن الحقيقة وحاد في أكثر أقواله عن الطريقة »^(٤).

التفاوت في إدراك المعاني الباطنية وإصابتها :

هذه المعاني التي يشتمل عليها باطن القرآن لم تكن في متناول المفسرين جميعاً،

(١) مشكل الآثار (٧/ ١٠٠).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٣/ ٢٥٩).

(٣) التفسير والمفسرون. التأويلات النجمية (٤/ ٣٣٣).

(٤) مقدمة التحرير والتنوير. المقدمة الثالثة (٢/ ٤٣).

كما أنهم لم يكونوا متساوين في القدر الذي أدركوه منها، بل تفاوتوا في ذلك بمقدار ما بينهم من تفاوت في الأخذ بالأسباب، كما أنهم لم يكونوا جميعًا مصيبين فيما وصلوا إليه منها وأدركوه، بل أصابوا في بعض منها وأخطأوا في بعض آخر، وما أخطأوا فيه: بعضه عن جهل، وبعضه عن تعمد خبيث ونية سيئة.

فالصوفية اعترفوا بظاهر القرآن ولم يجحدوه، كما اعترفوا بباطنه، ولكنهم حين فسّروا المعاني الباطنة خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً، فبينما تجدد لهم أفهاماً مقبولة سائغة، تجدد لهم بجوارها أفهاماً لا يمكن أن يقبلها العقل أو يرضى عنها الشرع.

أما الإمامية كما سنعرف مع قولهم بالظاهر على ما به، قالوا بالباطن أيضاً، ولكنهم تعمدوا أن يُفسّروا الباطن على ما يتفق وعقيدتهم الفاسدة.. والباطنية لم يعترفوا بظاهر القرآن واعترفوا بالباطن فقط، ولكنهم أيضاً تعمدوا أن يُفسّروا الباطن على ما يتفق ونواياهم السيئة. وكلا الفريقين ضال مبتدع.

أثر هذا النوع من التفاسير على تراث الأمة:

لقد بالغ قوم في التفسير بالإشارات والخواطر وفتنوا بذلك حتى ظنوا أنّ ما جاء في الكتاب والسنة ما هو إلّا سوانح وواردات، وشطحوا مع تخيلاتهم، ولم يتقيدوا بتكاليف الشريعة ولا قوانين اللغة التي نزل بها القرآن، وخيّلوا للناس أنهم هم أهل الحقيقة الذين أدركوا الغاية واتصلوا بالله تعالى وأخذوا عنه بلا واسطة، وأسقطوا التكاليف الشرعية بتأويلاتهم الباطلة، فهدموا الدين وأتوا على بنيانه من القواعد. وحرام على قوم صعبوا القرآن الذي يسره الله على الناس بشطحات أهوائهم.

والحق أن هذا التفسير قد خاض فيه الكثير من أهل البدع والضلالات وجَرَّ على الإسلام والمسلمين كثيراً من البلياء، لذا تجد أكثر المشتغلين به من الصوفية

(كتفسير ابن عربي وحقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي وتفسير الكشف والبيان للنيسابوري) والباطنية (كتفسير الكافي والقمي وبحار الأنوار) وغيرهم ممن حاد عن طريق سلف هذه الأمة المباركة، وقليلٌ جدًا من أتى بإشارات مقبولة لا تتعارض مع ظاهر الآيات القرآنية.

كلمة مهمة للغزالي:

وقال الغزالي في الإحياء في فضل الذكر والتذكير وهو يتكلم عن الشطح عند الصوفية:

وأما الطاعات فيدخلها ما ذكرناه من الشطح، وأمر آخر يخصها وهو صرف ألفاظ الشرع عن ظواهرها المفهومة إلى أمور باطنة لا يسبق منها إلى الأفهام فائدة، فهذا أيضًا حرام وضرره عظيم. ومن أمثلة تأويل هذه الطامات:

قول بعضهم في تأويل قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ [طه: ٢٤] إنه إشارة إلى قلبه، وقال هو المراد بفرعون، وهو الطاغية على كل إنسان.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَن آتَىٰ عَصَاكَ﴾ [القصص: ٣١] أي: كل ما يتوكأ عليه ويعتمده مما سوى الله ﷻ فينبغي أن يلقيه.

وفي قوله ﷻ: «تَسْحَرُوا فَإِن فِي السَّحَرِ بَرَكَةٌ»^(١).

فسرّوا السحور بأنه الاستغفار في الأسحار، وأمثال ذلك حتى ليحرفون القرآن من أوله إلى آخره عن ظاهره، وعن تفسيره المنقول عن ابن عباس وسائر العلماء، وبعض هذه التأويلات يعلم بطلانها قطعاً، كتزويل فرعون على القلب، فإن فرعون شخص محسوس تواتر إلينا النقل بوجوده، وبعضها يُعلم بطلانه بغالب الظن، وكل ذلك حرام وضلالة، وإفسادٌ للدين على الخلق. ومن يستجيز من أهل

(١) البخاري (١٨٢٣) ومسلم (١٠٩٥) والنسائي (٢١٤٦) وأحمد (١١٩٦٨) وغيرهم.

الطامات مثل هذه التأويلات، مع علمه بأنها غير مرادة بالألفاظ، يضاهي من يستجيز الاختراع والوضع - أي الكذب - على رسول الله ﷺ، كمن يضع في كل مسألة يراها حديثاً عن النبي ﷺ، فذلك ظلمٌ وضلال، ودخول في الوعيد: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١).

بل الشر في تأويل هذه الألفاظ أطم وأعظم، لأنه مبطلٌ للثقة بالألفاظ، وقاطعٌ طريق الاستفادة والفهم من القرآن بالكلية. اهـ^(٢).

النوع الثاني: التفسير الصوفي النظري :

هناك تفاسير محسوبة على الصوفية وهي في الحقيقة تأويلات باطنية مستمجة تقترب كثيراً من تأويلات الشيعة والروافض وإن لم تجارهم في أصل مذهبهم في الإمامة والتقية وما شابه ذلك مما يميز مذهب الروافض، فهم اتفقوا معهم على أن المراد من ألفاظ القرآن بواطنها لا ظواهرها وهذا ما يعنينا الآن، وسمي تفسير هؤلاء بالتفسير الصوفي النظري.

ومن هذا ما قاله سهل التستري في تفسيره للبسملة حيث قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .. الباء: بهاء الله ﷻ، والسين: سناء الله ﷻ، والميم: مجد الله ﷻ، والله: هو الاسم الأعظم الذي حوى الأسماء كلها، وبين الألف واللام منه حرف مكنى غيب من غيب إلى غيب، وسر من سر إلى سر، وحقيقة من حقيقة إلى حقيقة، لا ينال فهمه إلا الطاهر من الأدناس، الآخذ من الحلال قواماً ضرورة الإيمان، والرحمن: اسم فيه خاصية من الحرف المكنى بين الألف واللام، والرحيم: هو العاطف على عباده بالرزق في الفرع، والابتداء في الأصل، رحمة لسابق علمه القديم.

ابن عربي نموذجاً :

وأوضح مثال على هذا المنهج تفسير ابن عربي. وفهو جامد تتسع الهوة فيه بين

(١) حديث متواتر: رواه البخاري (١١٠) ومسلم (٣) والترمذي (٢٦٥٩) وأحمد (٩٣٠٥) وغيرهم.

(٢) نقلاً عن الصابوني في التبيان في علوم القرآن (١٩٩، ٢٠٠).

الإشارة والدلالة اللفظية نفسها حتى يجعل ذلك القارئ في بعض الإشارات لا يرى أي مناسبة بعيدة أو قريبة بين الاستعمال الأصلي والإشارة. اللهم إلا إن كانت المناسبة في بعض إشاراته تدخل في باب الرمز البعيد الخفي، وهذا ما لا ينتفع بجله القارئ العادي أو حتى مريد التصوف المبتدئ.

وقد شكك بعضهم في صحة نسبة تفسير ابن عربي إليه ففي تفسير المنار:

«وقد اشتبه على الناس فيه (يعني التفسير الإشاري) كلام الباطنية بكلام الصوفية، ومن ذلك التفسير الذي ينسبونه للشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي، وإنما هو للقاشاني الباطني الشهير، وفيه من النزعات ما يتبرأ منه دين الله وكتابه العزيز»^(١). اهـ.

وأيا ما كان الأمر فنحن نحاكم مناهج موجوده بالفعل ولها مؤيدون ناصررون. فمثلاً يُفسّر ابن عربي بعض الآيات بما يتفق والنظريات الفلسفية الكونية، فعند قوله تعالى في سورة مريم في شأن إدريس عليه السلام: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٧]... نجده يقول: «وأعلى الأمكنة المكان الذي تدور عليه رحى عالم الأفلاك، وهو فلك الشمس، وفيه مقام روحانية إدريس، وتحت سبعة أفلاك، وفوقه سبعة أفلاك، وهو الخامس عشر». فمن أين أتى بهذا الكلام؟؟

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ﴾ [البقرة: ٨٧].... إلى قوله: ﴿كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١] يقول: «... والظاهر أن جبرائيل هو العقل الفعّال، وميكائيل هو روح الفلك السادس.. فانظر كيف حول جبريل وميكائيل إلى رموز؟ سبحانك هذا بهتان عظيم.

وعند قوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْقَاَنِ ۖ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾

[الرحمن: ١٩، ٢٠] ... يقول: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ بحر الهيولى الجسمانية الذي هو الملح الأجاج، وبحر الروح المجرد الذي هو العذب الفُرات، ﴿يَلْنَقِيَانِ﴾ في الوجود الإنساني، ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ﴾ هو النفس الحيوانية التي ليست في صفاء الروح المجردة ولطافتها، ولا في كثرة الأجساد الهيولانية وكثافتها، ﴿لَا يَبْغِيَانِ﴾ لا يتجاوز أحدهما حده فيغلب على الآخر بخاصيته..» .

وليس لدينا من المعاذير ما نستطيع أن نتلمسه للقوم حتى نصحح لهم مثل هذا التفسير الذي يقوم على نظريات فاسدة تذهب بالدين من أساسه.. وإلا.. فهل يليق بابن عربى، أن ينظر من خلاله إلى مثل قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦، ٧]. فيقول شارحاً لهذا النص القرآني: «يا محمد؛ إن الذين كفروا ستروا محبتهم في، دعهم فسواء عليهم أأنذرتهم بوعيدك الذي أرسلتك به، أو لم تنذرهم لا يؤمنون بكلامك، فإنهم لا يعقلون غيري، وأنت تنذرهم بخلقهم وهم ما عقلوه ولا شاهدوه، وكيف يؤمنون بك وقد ختمت على قلوبهم فلم أجعل فيها متسعاً لغيري، وعلى سمعهم فلا يسمعون كلاماً في العالم إلا منى، وعلى أبصارهم غشاوة من بهائي عند مشاهدتي، فلا يبصرون سواي، ولهم عذاب عظيم عندي.

وأصرح من هذا أنه لما عرض لقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] .. قال: «إن الله تعالى خاطب في هذه الآية المسلمين، والذين عبدوا غير الله قربة إلى الله، فما عبدوا إلا الله، فلما قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] فأكدوا ذكر العِلَّة، فقال الله لنا: إن إلهكم والإله الذي يطلب المشرك القُربة إليه بعبادة هذا الذي أشرك به واحد، كأنكم ما اختلفتم في أحديته.. فقال:

﴿وَاللَّهُمَّ﴾ فجمعنا وإياهم إله واحد، فما أشركوا إلا بسببه فيما أعطاهم نظرهم... الخ هذه الترهات. وبالجمله فهذا ضرب من التخمين في أمور لا تثبت إلا بالسمع من المعصوم عليه السلام.

تأثره في تفسيره بنظرية الحلول ووحدة الوجود:

كذلك نرى ابن عربى يتأثر في تفسيره للقرآن بنظرية الحلول ووحدة الوجود، التي هى أهم النظريات التي بنى عليها تصوفه، فنراه في كثير من الأحيان يشرح الآيات على وفق هذه النظرية، حتى إنه ليخرج بالآية عن مدلولها الذي أراده الله تعالى. فمثلاً عندما تعرّض لقوله تعالى في أول سورة النساء: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَتَقُورُونَ رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ ... الآية [النساء: ١] ، نجده يقول: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ اجعلوا ما ظهر منكم وقاية لربكم، واجعلوا ما بطن منكم - وهو ربكم - وقاية لكم، فإن الأمر ذم وحمد، فكونوا وقايته في الذم، واجعلوه وقايتكم في الحمد تكونوا أدياء عالمين» .

من هذه الأمثلة السابقة كلها نستطيع أن نقرر في صراحة واطمئنان: أن التفسير الصوفي النظرى تفسير يخرج بالقرآن عن هدفه الذي نزل لأجله!!.. يقصد القرآن هدفاً معيناً بنصوصه وآياته، ويقصد الصوفي هدفاً معيناً بأبحاثه ونظرياته. وقد يكون بين الهدفين تنافر وتضاد، فيأبى الصوفي إلا أن يُحوّل القرآن عن هدفه ومقصده، إلى ما يقصده هو ويرمى إليه، وغرضه بهذا كله: أن يروج لتصوفه على حساب القرآن، وأن يقيم نظرياته وأبحاثه على أساس من كتاب الله، وبهذا الصنيع يكون الصوفي قد خدم فلسفته التصوفية ولم يعمل للقرآن شيئاً، اللهم إلا هذا التأويل الذي كله شر على الدين والحاد في آيات الله!! وهو بذلك يلحق بتفسير الباطنية من أوسع الطرق.

هذا المذهب الذي خَوَّلَ لمثل الحلاج أن يقول: أنا الله، ولمثل ابن عربي أن يقول: إن عجل بنى إسرائيل أحد المظاهر التي اتخذها الله وحَلَّ فيها، والذي جرَّه فيما بعد إلى القول بوحدة الأديان لا فرق بين سماوى وغير سماوى، إذ الكل يعبدون الإله الواحد المتجلى في صورهم وصور جميع المعبودات.

خلاصة القول في تفسير ابن عربي ومدرسته :

ورأى الذي أدين الله عليه: أن مثل هذا التفسير القائم على نظرية وحدة الوجود ما كان لنا أن نقبله مهما كان قائله.

كذلك ليس لنا أن نقبل التفسير الذي أُسس على نظريات الفلاسفة الذين بحثوا في الطبيعة وما وراء الطبيعة، والذي جرى عليه ابن عربي وغيره من المتصوّفة في تفسيرهم لبعض الآيات القرآنية. لا نقبله على أنه تفسير موافق لمراد الله تعالى ومقصوده الذي جاء القرآن من أجله، وإن كنا نقبله - إن صح - على أنه مما تحتمله الآية ما دام لا يعارض القرآن ولا ينافيه. على أن كل ما جاء من ذلك لا يعدو أن يكون ظنيًا، وقد يظهر خطؤه في يوم من الأيام، فكيف نحمل عليه القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؟

أما التفسير الذي يُبنى على قياس الغائب على الشاهد كتفسير ابن عربي لحقيقة الميزان الذي تُوزن به الأعمال يوم القيامة، فهذا أيضًا ضرب من التخمين، والتخمين لا يجوز أن يدخل في فهم الأشياء التي لا يُتوصل إلى حقيقتها إلا من طريق السمع عن المعصوم عليه السلام.

وأما التفسير الذي يُبنى على قواعد نحوية أو بلاغية، فهذا إن ساعده السياق والسباق قُبِلَ، وإلا أعرضنا عنه، وأخذنا بما يصححه النظر ويقويه الدليل. هذا هو رأينا في التفسير الصوفي النظري، وليس لدينا من المعاذير ما نستطيع أن

نتلمسه للقوم حتى نصحح لهم مثل هذا التفسير الذي يقوم على نظريات فاسدة تذهب بالدين من أساسه. وإذا صح - وما أراني أرتضى ذلك - أن نغض الطرف عما قالوه في التفسير من بيان لحقائق الموجودات علويها وسفليها، وحقائق الملائكة، والروح، والعرش، والكرسى، وأمثال ذلك، فلا يصح أن نغض الطرف بحال عما قالوه من التفسير المبني على وحدة الوجود.

الفرق بين التفسير الإشاري والتفسير الصوفي النظري :

لم يؤلف في التفسير الصوفي النظري كتب كثيرة، كما أُلّف في التفسير الإشاري، لكن بقيت نصوص متفرقة اشتمل عليها التفسير المنسوب إلى ابن عربي، وكتاب «الفتوحات المكية» له، وكتاب «الفصوص» له أيضاً، وبعض ما ورد عن الحلّاج وسهل التستري، كما يوجد بعض من ذلك في كثير من كتب التفسير المختلفة المشارب. ولا بأس أن نورد هنا مقتطفات من أقوال أهل العلم التي تشير إلى الفرق بين التفسير الإشاري والتفسير الصوفي النظري ومن ثم فالباطني :

قال الغزالي :

«ولست أقول المراد بلفظ البيت هو القلب وبالكلب هو الغضب والصفات المذمومة ولكني أقول هو تنبيه عليه وفرق بين تعبير الظواهر إلى البواطن وبين التنبيه للبواطن من ذكر الظواهر مع تقرير الظواهر» .

ففارق (أي التفسير الإشاري) الباطنية بهذه الدقيقة فإن هذه طريق الاعتبار وهو مسلك العلماء والأبرار إذ معنى الاعتبار أن يعبر ما ذكر إلى غيره فلا يقتصر عليه كما يرى العاقل مصيبة لغيره فيكون فيها له عبرة بأن يعبر منها إلى التنبيه لكونه أيضاً عرضة للمصائب) اهـ^(١).

ويقول الشيخ خالد عبد الرحمن العك في كتابه «أصول التفسير وقواعده»: «والإمام الغزالي -الذي لا يمنع تفسير القرآن تفسيراً صوفياً، وإن كان يعارض التوسع فيه إلى حد الاعتماد على الرموز والإشارة- يفسر: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢] بقوله: «من يريد إدراك الوجدانية الحقيقية يجب عليه أن يطرح عن نفسه التفكير في الحياتين الدنيا والأخرى»: أي أن يُقبل على الله دون غرض وكل ما يفكر فيه هو رضا الله ومحبته» .

ويعقب الغزالي على هذا التفسير بقوله: «لا تظن من هذا الأنموذج وطريق ضرب الأمثال رخصة مني في رفع الظواهر، واعتقاداً في إبطالها، حتى أقول مثلاً: لم يكن مع موسى نعلان، ولم يسمع الخطاب بقوله: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ ، حاشا لله، فإن إبطال الظواهر رأي الباطنية الذين نظروا بالعين العوراء إلى أحد العالمين، وجعلوا جهلاً بالموازنة بينهما، ... بل أقول: موسى فهم من الأمر بخلع النعلين، إطراح الكونين، فامتثل الأمر ظاهراً بخلع النعلين، وباطناً بخلع العالمين» .

قلت (أي: الشيخ العك): وأشدد على ما نُقل عن الغزالي أعلاه، وعلى قوله «وطريق ضرب الأمثال»، إذ الكثير من هذه الإشارات لا يقصد بها الجزم بأن الله تعالى قد أراد هذا المعنى دون ظاهره وإنما القصد منها الاستئناس بكلام الله وضرب المثل بمعاني كتابه» .

وقال ابن الصلاح في فتاويه:

«وأنا أقول الظن بمن يوثق به منهم أنه إذا قال شيئاً من أمثال ذلك أنه لم يذكر تفسيراً ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة في القرآن العظيم فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسالك الباطنية ، وإنما ذلك ذكر منهم لنظير ما ورد به القرآن فإن النظير يذكر بالنظير» اهـ^(١) .

(١) فتاوى ابن الصلاح (١/١٩٦) .

وقال ابن عطاء الله في كتابه لطائف المنن:

«فلا يصدنك عن تلقي هذه المعاني منهم أن يقول لك ذو جدل ومعارضة: هذا إحالة لكلام الله وكلام رسوله فليس ذلك بإحالة وإنما يكون إحالة لو قالوا لا معنى للآية إلا هذا وهم لم يقولوا ذلك بل يقرون الظواهر على ظواهرها مراداً بها موضوعاتها ويفهمون عن الله تعالى ما أفهمهم» اهـ^(١).

وقال التفتازاني في شرحه على النسفية:

«سميت الملاحدة باطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظاهرها بل لها معان باطنية لا يعرفها إلا المعلم وقصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلية.

قال: وأما ما يذهب إليه بعض المحققين من أن النصوص على ظواهرها ومع ذلك فيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة فهو من كمال الإيثار ومحض العرفان» اهـ^(٢).

وقال الشيخ الزرقاني: «ومن هنا يعلم الفرق بين تفسير الصوفية المسمى بالتفسير الإشاري وبين تفسير الباطنية الملاحدة فالصوفية لا يمنعون إرادة الظاهر بل يحضون عليه ويقولون لا بد منه أولاً إذ من ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم الظاهر كمن ادعى بلوغ سطح البيت قبل أن يجاوز الباب ، وأما الباطنية فإنهم يقولون إن الظاهر غير مراد أصلاً وإنما المراد الباطن وقصدهم نفي الشريعة» اهـ^(٣).

وعلى هذا فالفرق بين التفسير الصوفي الإشاري والتفسير الصوفي النظري من

وجهين:

أولاً: أن التفسير الصوفي النظري، يبنى على مقدمات علمية تنقدح في ذهن

(١) الإيتقان للسيوطي (٢/ ٤٨٨).

(٢) الإيتقان للسيوطي (٢/ ٤٨٥).

(٣) مناهل العرفان (٢/ ٥٦).

الصوفي أولاً ثم يلزم النص معني لم يوضع له أصلاً. أما التفسير الإشاري يرتكز على رياضة روحية يأخذ بها الصوفي نفسه حتى يصل إلى درجة تنكشف له هذه المعاني.

ثانياً: أن التفسير الصوفي النظري، يرى صاحبه أنه كل ما تحتمله الآية من المعاني، وليس وراءه معنى آخر يمكن أن تُحمل الآية عليه أما التفسير الإشاري.. فلا يرى الصوفي أنه كل ما يُراد من الآية، بل يرى أن هناك معنى آخر تحتمله الآية ويُراد منها أولاً وقبل كل شيء، وذلك هو المعنى الظاهر الذي ينساق إليه الذهن قبل غيره.

مما سبق يتبين لنا الفرق بين التفسير الإشاري والتفسير الباطني وخلاصته: أن صاحب التفسير الباطني يبطل الظاهر أو يجعل الظاهر للعامة دون الخاصة، أما صاحب التفسير الإشاري فإنه يقر بالظاهر ويعترف بأنه هو المراد من الآية لكنه يقول: إن في الآية إشارة لمعنى آخر يخطر ببالي عند قراءتها.

التفسير الصوفي النظري خطوة على طريق التفسير الباطني:

التفسير الإشاري يؤدي إلى اعتماد معان باطنية لا يحتملها اللفظ القرآني في غالب الأحيان كما ذكرنا ثم هو يؤدي إلى التفسير النظري الصوفي حيث التأويلات الباطنية الفجة ولا تستشعر وأنت تقرأ لابن عربي فرقا بينه وبين تأويلات الشيعة الروافض وهذا ما يجعلنا بحاجة لأن ننتقل إلى المحطة التالية من التفسير الباطني وهي تفسير الشيعة الباطنية.

من التأويلات الباطنية للقرآن:

ذكرنا أن التفسير ينقسم إلى ظاهري (بالمأثور وبالرأي) وآخر صوفي إشاري ثم صوفي نظري وأن لنا أن نتعمق أكثر وأكثر لنكشف عن غوامض الباطنية وها نحن نلتقي حتما بتفسير الشيعة الاثنا عشرية وبعدها الاسماعيلية وهكذا.

ولتتعرف في البداية على هول الفاجهة وعلى مدى البلاء التي جرتة فرق الباطنية على الأمة والدين والعلم من بلاء وويلات نسوق بعض النماذج من تأويلات الفرق الباطنية القديمة^(١):

من تأويلات السبئية:

فمثلاً نجد بعض السبئية أتباع ابن سبأ يزعم أن علياً في السحاب، وعلى هذا يُفسّرون الرعد بأنه صوت عليّ، والبرق بأنه لمعان سَوْطه أو تبسمه، ولهذا كان الواحد منهم إذا سمع صوت الرعد يقول: عليك السلام يا أمير المؤمنين. كذلك نجد زعيم السبئية يزعم أن محمداً ﷺ سيرجع إلى الحياة الدنيا، وتأوّل على ذلك قوله تعالى في سورة القصص: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥].

من تأويلات البيانية:

كذلك نجد بيان بن سمعان التميمي زعيم البيانية، يزعم أنه هو المذكور في القرآن بقوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨] .. ويقول: أنا البيان، وأنا الهدى والموعظة.

كما نراه يزعم أن الله تعالى رجل من نور، وأنه يفنى كله غير وجهه، ويتأوّل على زعمه هذا قوله تعالى في سورة القصص: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].. وقوله في سورة الرحمن: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِلِّيَّاهُ فَإِنَّ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ...﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧].

من تأويلات المغيرية:

كذلك نجد المغيرة بن سعيد العجلي زعيم المغيرية يقول: إن الله تعالى لما أراد أن

(١) لمزيد من الأمثلة ارجع إلى كتاب: التفسير والمفسرون للذهبي فصل موقف الشيعة من التفسير (١٣٢/٤).

يخلق العالم تكلم بالاسم الأعظم، فطار ذلك الاسم ووقع تاجاً على رأسه، وتأول على ذلك قوله تعالى في سورة الأعلى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] ... وزعم أن الاسم الأعلى إنما هو ذلك التاج.

ويزعم المغيرة أيضاً: أن الله تعالى خلق أظلال الناس قبل أجسادهم، فكان أول ما خلق منها ظل محمد ﷺ. وقال: فذلك قوله في سورة الزخرف: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١] .. قال: ثم أرسل ظل محمد إلى أظلال الناس، ثم عرض على السموات والجبال أن يمنعن عليّ أبي طالب من ظالميه فأبين ذلك، فعرض ذلك على الناس. فأمر عمر وأبا بكر أن يتحمل نُصْرَةَ عليّ ومنعه من أعدائه، وأن يغدر به في الدنيا، وضمن له أن يعينه على الغدر به، على شريطة أن يجعل له الخلافة من بعده، ففعل أبو بكر ذلك. قال: فذلك تأويل قوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢] .. فزعم أن الظلوم والجهول أبو بكر.

وتأول في عمر قوله تعالى: ﴿كَمَثَلَ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنْ بَرِئْتُ مِنْكَ﴾ [الحشر: ١٦] .. والشيطان عنده عمر.

من تأويلات المنصورية:

وكذلك نجد أبا منصور العجلي زعيم المنصورية والمعروف بـ «الكشف»، يزعم أنه عُرِج به إلى السماء، وأن الله تعالى مسح بيده على رأسه وقال له: يا بني بلغ عني، ثم أنزله إلى الأرض، وزعم أنه الكشف الساقط من السماء المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾ [فاطر: ٤٤] .

وتأولت هذه الطائفة الجنة بأنها رجل أمرنا بمولاته وهو الإمام، والنار بالضد،

أي رجل أمرنا بيبغضه وهو ضد الإمام وخصمه كأبى بكر وعمر، وتأولوا الفرائض والمحرمات فقالوا: الفرائض أسماء رجال أمرنا بموالاتهم، والمحرمات أسماء رجال أمرنا بمعاداتهم.

من تأويلات الخطابية:

كذلك نجد من الخطابية مَنْ يتأول الجنة بأنها نعيم الدنيا، والنار بأنها آلامها. ووجدنا منهم مَنْ يقول: إنه لا يؤمن أحد إلا والله تعالى يُوحى إليه، وعلى هذا المعنى كانوا يتأولون قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥].. ويقولون: إن معناه: بوحى من الله، ويقولون: إذا جاز أن يُوحى إلى النحل كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل: ٦٨].. لم لا يجوز أن يُوحى إلينا؟

من تأويلات العبيدين:

ومنها: أن عبید الله الشيعى المسمى المهدي، حين ملك إفريقيا واستولى عليها، كان له صاحبان من كتامة ينتصر بهما على أمره.. وكان أحدهما يسمى بـ «نصر الله»، والآخر يسمى بـ «الفتح» فكان يقول لهما: أنتم اللذان ذكركما الله في كتابه فقال: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] قالوا: وقد كان عمل ذلك في آيات من كتاب الله تعالى فبدل قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].. بقوله: «كتامة خير أمة أُخْرِجَتْ للناس».

فأنت ترى أن هؤلاء الغلاة الذين كفروا بعقيدة الإسلام، يجدون في صرف اللفظ القرآنى عن معناه الذي سيق له إلى معنى يتفق مع عقيدتهم، ويتناسب مع أهوائهم ونزعاتهم، وهم بعملهم هذا يُحمّلون القرآن ما لا يحتمله، ويقولون على الله بغير علم ولا برهان.

هذه تُبذ متفرقة وجدناها للبعض منهم ولأن هذه الطوائف من الشيعة قد باد معظمها. فإن الذي يستحق عنايتنا وبحثنا بعد ذلك، هو تلك الفِرَق التي لا تزال موجودة إلى اليوم، محتفظة بتعاليمها وآرائها. وسنبداً أولاً بالإمامية الإثنا عشرية، ثم الإمامية الإسماعيلية، ثم بالزيدية، (وهذه أقربها لأهل السنة لولا نزعة اعتزال) وبما أن مخالفات الزيدية قليلة وليس لها تفاسير معتبرة فسنقتصر على الفرقتين الأوليين.

(ب) الشيعة الاثنى عشرية والتفسير الباطني

إن التفسير عند الشيعة الاثنى عشرية له وجوه: ظاهرة، وباطنة، والجميع معتبر عندهم. ولا يعلم باطن القرآن إلا الأئمة وهم يتفقون مع الإسماعيلية في ذلك. كما يتفقون أيضا في التقية والرجعة وعصمة الأئمة، وذلك لأن مذهب الإمامية الاثنى عشرية ضم غالب أفكار مذاهب الشيعة الأخرى حتى أنك لا تكاد ترى قولا لفرقة منهم إلا وجدت مثله عند الاثنى عشرية. انظر مناهج التفسير بين السنة والشيعة)، ولذلك قامت كثير من مصادرهم في التفسير على المنهج الباطني في التأويل الذي استقته من أبي الخطاب وجابر الجعفي والمغيرة بن سعيد وغيرهم من الغلاة وذلك لإرساء عقائدهم التي انفردوا بها عن سائر المسلمين ولم يكن لها ذكر في القرآن، فأرادوا تقريرها بالتفسير الباطني للقرآن. ولما رأوا هذه التأويلات غير عاقلة قام شيوخهم بنسبة هذه التأويلات أو التحريفات لأئمة أهل البيت لتحظى بالقبول عند الناس.

قال أبو عبد الله جعفر الصادق - كما يزعمون - : « إن قوما آمنوا بالظاهر وكفروا بالباطن فلم ينفعهم شيء، وجاء قوم من بعدهم فآمنوا بالباطن وكفروا بالظاهر فلم ينفعهم ذلك شيئا، ولا إيمان بظاهر إلا بباطن، ولا باطن إلا بظاهر»^(١).

ومن نصوصهم في هذه المسألة: «أن للقرآن ظهرا وبطنا، ولبطنه بطن إلى سبعة أبطن»^(٢).

جاء في أصول الكافي للكليني ما نصه: «.. عن محمد بن منصور قال: سألت

(١) بحار الأنوار (٩٧/٦٩).

(٢) تفسير الصافي (٥٩/١).

عبدًا صالحًا - أي: موسى الكاظم - عن قول الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. قال: فقال: إن القرآن له ظهر وبطن، فجميع ما حرم الله في القرآن هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الجور، وجميع ما أحل الله تعالى في الكتاب هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الحق^(١).

أثر التفسير الباطني في تلاعبهم بنصوص القرآن:

ولقد كان من نتائج هذا التفسير الباطني للقرآن أن أوجد القائلون به لأفكارهم مجالاً رحباً، يتسع لكل ما يشاؤه الهوى المريض، فأخذوا يتصرّفون في القرآن كما يحبون، وعلى أي وجه يشتهون بعد ما ظنوا أن العامة منهم قد انخدعت بأوهامهم وسلّموا بأفكارهم ومبادئهم. فتراهم يميلون بالقرآن نحو عقائدهم، ويلوونه حسب أهوائهم ومذاهبهم، وهؤلاء ليس لهم في تفسيرهم المذهبي مستند صحيح يستندون إليه، ولا دليل سليم يعتمدون عليه، وإنما هي أوهام نشأت عن سلطان العقيدة الزائفة، وخرافات صدرت من عقول عَشَّش فيها الباطل وأفرخ، فكان ما كان من خرافات وترهات!!

فقالوا مثلاً لفظ: «الكافرين» اللفظ الذي يراد به العموم، يقولون: هو في الباطن مخصوص بمن كفر بولاية عليّ.

ومن ذلك قول الإثنا عشرية في قول الله ﷻ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُودَ﴾ [النمل: ١٦]: إنه الإمام ورث النبي ﷺ علمه. وقولهم في قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]: إنها عائشة ؓ، وفي قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَصْرَبُوهُ بَعْضُهَا﴾ [البقرة: ٧٣]: إنه طلحة والزبير. وقولهم في الخمر والميسر: إنها أبو بكر وعمر ؓ. والجبت والطاغوت: إنها معاوية وعمر بن العاص. أو أبو بكر وعمر أيضاً.

(١) أصول الكافي (١/ ٣٧٤)، تفسير العياشي (٢/ ١٦).

كما مكنهم أيضًا من أن يصرفوا الخطاب الذي هو مُوجَّه في الظاهر إلى الأمم السابقة أو إلى أفراد منها، إلى مَنْ يصدق عليه الخطاب في نظرهم من هذه الأمة بحسب الباطن، فمثلاً قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩] [الأعراف: ١٥٩] يقولون فيه: قوم موسى في الباطن هم أهل الإسلام. والأمة الهادية شيعتهم.

ولقد مكنهم أيضًا من أن يتركوا المعنى الظاهر أحياناً ويقولوا بالباطن وحده، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّنَّاكَ لَفَتْدِيدَتْ تَرَكْنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ (٧٤) إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿ [الإسراء: ٧٤، ٧٥]، فالظاهر غير مراد عندهم، ويقولون: عنى بذلك غير النبي، لأن مثل هذا لا يليق أن يكون موجهاً للنبي عليه الصلاة والسلام، وإنما هو معنىٌّ به مَنْ قد مضى. أو هو من باب: إياك أعني واسمعي يا جارة^(١).

كذلك مكنهم هذا المبدأ من إرجاع الضمير إلى ما لم يسبق له ذكر، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّكَ بِقِرْعَانٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ﴾ [يونس: ١٥]، حيث يفسرون: ﴿أَوْ بَدَّلَهُ﴾ بمعنى أو بدَّل علياً. ومعلوم أنَّ علياً لم يسبق له ذكر، ولم يكن الكلام مسوقاً في شأن خلافته وولايته^(٢).

ومما ساغ لهم أن يقولوه بعد تقريرهم لمبدأ القول بالباطن: إن تأويل الآيات القرآنية لا يجري على أهل زمان واحد، بل عندهم أنَّ كل فقرة من فقرات القرآن لها تأويل يختلف من آن لآخر، ومن زمان لآخر، فمعانى القرآن على هذا متجددة. حسب تجدد الأزمنة وما يكون فيها من حوادث. بل وساغ لهم ما هو أكثر من ذلك

(١) تفسير العياشي (١/ ١٠).

(٢) الكافي (١/ ٤١٩)، بحار الأنوار (٢٣/ ٢١٠)، تفسير القمي (١/ ٣٠٩)، تفسير نور الثقلين

فقالوا: إِنَّ الآية الواحدة لها تأويلات كثيرة مختلفة متناقضة، وقالوا: إِنَّ الآية الواحدة يجوز أن يكون أولها في شيء وآخرها في شيء آخر. ولا شك أن باب التأويل الباطني باب واسع يمكن لكل مَنْ ولجه أن يصل منه إلى كل ما يريد بالزور والبهتان.

المخرج لهم من تناقض أقوالهم في التفسير:

أحس الإمامية الاثني عشرية بخطر موقفهم وتحرجه عندما جَوَّزوا أن يكون للآية الواحدة أكثر من تفسير، مع التناقض والاختلاف بين هذه التفاسير. فأخذوا يموِّهون على العامة ويضلِّلونهم، فقرروا من المبادئ ما أوجبوا الاعتقاد به أولاً على الناس يصلوا بعد ذلك إلى مخلص يتخلصون به من المأزق الحرج الذي ورطوا أنفسهم فيه وكان من هذا أن المبادئ التي قرروها وأوجبوا الاعتقاد بها ما يأتي^(١):

أولاً: أن الإمام مفوَّض من قِبَلِ الله في تفسير القرآن.

والهدف من ذلك حمل الناس على التسليم بما يدَّعون من المعاني الباطنة للقرآن فأرادت الشعة الإمامية الإثنا عشرية أن يحملوا الناس على آرائهم من ناحية العقيدة والإرهاب الديني، الذي يشبه الإرهاب الكُنْسي للعامة في العصور المظلمة، من حمل الناس على ما يوحون به إليهم بعد أن حظروا عليهم أعمال العقل، وحالوا بينهم وبين حريتهم الفكرية، فقالوا: إن الإنسان يجب عليه أن يؤمن بظاهر القرآن وباطنه على السواء، كما يجب عليه أن يؤمن بمحكمه ومتشابهه، وناسخه ومنسوخه، قالوا: ولا يجوز أن ينكر الباطن بحال، وعليه أن يُسَلِّمَ بكل ما وصل إليه من ذلك عن طريق آل البيت وإن لم يفهم معناه، ولو أن إنساناً آمن بالظاهر وأنكر الباطن لكفر بذلك، كما لو أنكر الظاهر وآمن بالباطن أو الظاهر والباطن جميعاً.

وحرصاً منهم على تعطيل عقول الناس ومنعهم من النظر الحر في نصوص القرآن الكريم، قالوا: إن جميع معاني القرآن، سواء منها ما يتعلق بالظاهر وما يتعلق

(١) انظر التفسير والمفسرون (٢/ ٢٥).

بالباطن، اختص بها النبي ﷺ والأئمة من بعده، فهم الذين عندهم علم الكتاب كله، لأن القرآن نزل في بيتهم «وأهل البيت أدري بما في البيت». أما من عداهم من الناس فلا يرون أدنى شبهة في قصور علمهم، وعدم إدراكهم لكثير من معاني القرآن الظاهرة، فضلاً عن معانيه الباطنة.

وقالوا: ولهذا لا يجوز لإنسان أن يقول في القرآن إلا بما وصل إليه من طريقهم، غاية الأمر أنهم جَوَّزُوا لمن أخلص حبه وانقياده الله ولرسوله ولأهل البيت، واستمد علومه من أهل البيت حتى آنس من نفسه العلم والمعرفة.. جَوَّزُوا لمثل هذا أن يستنبط من القرآن ما يتيسر له، لأنه بحبه لآل البيت وأخذه عنهم صار كأنه منهم، وقد قيل: «سلمان منا آل البيت».

ثانيًا: دعوى تحريف القرآن ثم ممارستهم للتحريف في المرويات ومع اعترافهم بأن «جميع ما في المصحف كلام الله، إلا أنه بعض ما نزل، والباقي مما نزل عند المستحفظ لم يضع منه شيء، وإذا قام القائم يقرؤه الناس كما أنزله الله وعلى ما جمعه أمير المؤمنين على».

ولقد اصطدم مدَّعو التحريف والتبديل، بنصوص من القرآن صريحه في هدم مدَّعاهم هذا، فمن تلك النصوص: قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].. ولكن سرعان ما تخلَّصوا منها بالتأويل فقالوا: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي عند الأئمة، وبمثل هذا التأويل يتخلَّصون من باقي النصوص المعارضة لهم.. بل أشار إلى ذلك ودلَّ عليه بحسب بطون القرآن وتأويله، وهذا قد سلم من التحريف والتبديل قطعًا، فبقيت الحُجَّة قائمة على الناس وإن بدَّلوا الظاهر وحرفوه.

والحق أن الشيعة هم الذين حَرَّفُوا وبدَّلُوا. فكثيرًا ما يزيدون في القرآن ما ليس منه، ويدَّعون أنه قراءة أهل البيت، فمثلًا نراهم عند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧].. يزيدون: «في شأن علي»، وهي زيادة لم ترد

إلا من طريقهم، وهى طريق مطعون فيها.

وهم الذين حرّفوا القرآن أيضًا حيث تأوّلوا على غير ما أنزل الله «قيل للصادق: ألم يكن على قويا في دين الله؟ قال: بلى. قيل: فكيف ظهر عليه القوم ولم يدفعهم؟ وما منعه من ذلك قال؟ الصادق: آية في كتاب الله منعه. قيل: أي آية؟ قال: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح: ٢٥]، كان الله ودائع مؤمنون في أصلاب قوم كافرين ومنافقين، ولم يكن على يقتل الآباء حتى تخرج الودائع، فلما خرجت ظهر على ما ظهر فقتلهم».

وروى العياشي عن الباقر أنه قال: «لما قال النبي: «اللهم أعز الإسلام بعمر بن الخطاب أو بعمر بن هشام» أنزل الله: ﴿وَمَا كُنْتُمْ مَتَّخِذِ الْمُضِلِّينَ عَصَدًا﴾ [الكهف: ٥١].

وتقول أصول الكافي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧]: إن هذه الآية نزلت في أبى بكر وعمر وعثمان، آمنوا بالنبي أولاً، ثم كفروا حيث عرضت عليهم ولاية على، ثم آمنوا بالبيعة لعلى، ثم كفروا بعد موت النبي. ثم ازدادوا كفراً بأخذ البيعة من كل الأمة. وعن على بن جعفر عن أخيه موسى في قوله تعالى: ﴿وَيُثِرِ مُعْطَلَةً وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾ [الحج: ٤٥]، قال: البئر المعطلة: الإمام الصامت، والقصر المشيد: الإمام الناطق».

نقد السند:

ونحن أمام هذه الأحاديث والروايات، لا يسعنا إلا أن نردها ردّاً باتاً، وذلك لأسباب الآتية:

أولاً: إن غالب هذه الأحاديث يروونها بدون سند، بل يعتمدون على مجرد وجودها في كتبهم. تروى كتب الشيعة أن إماماً من أئمة أهل البيت أولاد على

يقول: «ذروا الناس فإن الناس أخذوا عن الناس وإنكم أخذتم عن رسول الله». ولكن بأي سند؟

تجيب كتب الشيعة وتبرر ضياع الأسانيد: «إن شيوخنا رووا عن الباقر وعن الصادق وكانت التقية شديدة، وكانت الشيوخ تكتم الكتب، فلما خلت الشيوخ وماتت وصلت كتب الشيوخ إلينا، فقال إمام من الأئمة: حدثوا بها فإنها صادقة».

ثانيًا: إن ما روى من هذه الروايات مسندًا لا بد أن يكون في سنده شيعي متعصب لمذهبه، وقد قال رجال الحديث: إنه لا تُقبل رواية المبتدع الذي يدعو لمذهبه ويُروِّج له.

ثالثًا: إن القاعدة المتفق عليها بين المحدثين: أن «كل متن يناقض المعقول. أو يخالف الأصول. أو يعارض الثابت من المنقول، فهو موضوع على الرسول»، وغالب أحاديثهم لا تسلم لهم إذا عرضناها على هذه القاعدة.

وكلمة الحق والإنصاف: أنه لو تصفح إنسان أصول «الكافي»، وكتاب «الوافي» وغيرهما من الكتب التي يعتمد عليها الإمامية الإثنا عشرية، لظهر له أن معظم ما فيها من الأخبار موضوع وكذب وافتراء، وكثير ما روى في تأويل الآيات وتنزيلها، لا يدل إلا على جهل القائل بها وافتراءه على الله، ولو صح ما ترويه هذه الكتب من تأويلات فاسدة للقرآن، لما كان قرآن، ولا إسلام، ولا شرف لأهل البيت، ولا ذِكر لهم.

وبعد.. فغالب ما في كتب الإمامية الإثنا عشرية في تأويل الآيات وتنزيلها، وفي ظهر القرآن وبطنه، استخفاف بالقرآن والكريم، ولعب بآيات الذكر الحكيم... وإذا كان لهم في تأويل الآيات وتنزيلاتها أغلاط كثيرة، فليس من المعقول أن تكون كلها صادرة عن جهل منهم، بل المعقول أن بعضها قد صدر عمدًا عن هوى وعزم، وللشيعة - كما بينا - أهواء وضلالات وكلما أرادوا أن يخلقوا بدعة أو يخترعوا

كذبة، نسبوها إلى ذلك السيد الصادق أو أحد الأئمة، وهم عنها منزّهون ومن مقالاتهم في الدارين بريئون.

رابعاً: الأخذ بالتقية^(١).

المخرج الثالث لهم من هذه الورطات الأخذ بمبدأ التقية حيث يجوزون الكذب ويبررونه في حق الأئمة الكبار من أهل البيت، وكلما عارض نقل صحيح عنهم ما يهرف به الشيعة من أباطيل يقولون كان هذا من أئمتنا تقية. قالوا: «عن أبي عبد الله في قوله ﷺ: ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا﴾ [القصص: ٥٤]، قال: بما صبروا على التقية، ﴿وَيَذَرُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ﴾ [القصص: ٥٤]، قال: الحسنة التقية، والسيئة: الإذاعة».

وعن أبي عمر الأعجمي: قال: قال لي أبو عبد الله ﷺ: يا أبا عمر، إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له، والتقية في كل شيء إلا في النبذ والمسح على الخفين».

«قال أبو عبد الله: التقية من دين الله، قلت: من دين الله؟ قال: إي والله من دين الله، ولقد قال يوسف: ﴿أَيُّهَا الْعَبْرُ إِنَّكُمْ لَسَرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]، والله ما كانوا سرقوا شيئاً، ولقد قال إبراهيم: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]، والله ما كان سقيماً».

«قال أبو عبد الله: ما بلغت تقية أحد تقية أصحاب الكهف، إن كانوا ليشهدون الأعياد، ويشدون الزنانير، فأعطاهم الله أجرهم مرتين».

قال أبو جعفر: «خالطوهم بالبرانية، وخالفوهم بالجوانية إذا كانت الإمرة

(١) انظر التفسير والمفسرون ضمن الموضوع بين يدي البحث: الشيعة وموقفهم من تفسير القرآن ضمن العنوان «التقية» بتصرف.

صبيانية» .

وقد سأل ثلاثة من الناس جعفر الصادق عليه السلام عن آية واحدة في كتاب الله فأجاب كل واحد بجواب، أجاب ثلاثة بأجوبة ثلاثة، كما ذكر صاحب الكافي ^(١) ، واختلاف الأجوبة في مسألة واحدة يقع -عندهم- إما على سبيل التقيّة وإما على سبيل التفويض.

وهناك نوع آخر من التفويض يثبتونه للنبي والأئمة، ذلك هو أن النبي أو الإمام له

أن يحكم بظاهر الشريعة، وله أن يترك الظاهر ويحكم بما يراه وما يلهمه الله من الواقع وخالص الحق في كل واقعة، كما كان لصاحب موسى في سورة الكهف، وكما وقع لذي القرنين.

رابعا: اعتمادهم قرآناً سرية ليست إلا عندهم كمصحف فاطمة، والعيطة، والجفر، وكتاب جمع القرآن وتأويله للإمام علي، والجامعة، وكلها كتب لم نرها، إلا أنهم يدعون أنها القرآن الحقيقي غير معروف لنا وهي أولى من القرآن الذي بين أيدينا. فمثلاً: يروى الكافي عن الصادق: أن القرآن الذي نزل به جبريل على محمد سبعة عشر ألف آية، والتي بأيدينا منها ستة آلاف ومائتان وثلاث وستون آية، والبواقي مخزونة عند أهل البيت فيما جمعه على.

ويقولون: إن سورة «لم يكن» كانت مشتملة على اسم سبعين رجلاً من قريش بأنسابهم وآبائهم. وإن سورة «الأحزاب» كانت مثل سورة «الأنعام» أسقط منها فضائل أهل البيت، وإن سورة «الولاية» أسقطت بتمامها... وغير ذلك من خرافاتهم.

مصادر القرآن التي يعتمد عليها الشيعة :

نعم.. يعتمد الإمامية الإثنا عشرية في تفسيرهم للقرآن الكريم ونظراتهم إليه، على أشياء لا تعدو أن تكون من قبيل الأوهام والخرافات التي لا توجد إلا في عقول أصحابها، فمن ذلك الذي يعتمدون عليه ما يأتي:

أولاً: جمع القرآن الكريم وتأويله، وهو كتاب جمع فيه على ﷺ القرآن على ترتيب النزول.

ثانياً: كتاب أُملي فيه أمير المؤمنين ﷺ ستين نوعاً من أنواع علوم القرآن، وذكر لكل نوع مثلاً يخصه. ويعتقدون أنه الأصل لكل مَنْ كتب في أنواع علوم القرآن، وهم يروون عن عليّ ﷺ هذا الكتاب بطرق عدة، وهو في أيديهم إلى اليوم، ويبلغ ثلاث عشرة ورقة إلا ربعاً بالقطع الكبير الكامل، كل صفحة منها سبعة وعشرون سطرًا.

ثالثاً: الجامعة وهي كتاب طوله سبعون ذراعاً من إملاء رسول الله ﷺ وخط عليّ ﷺ، مكتوب على الجلد المسمى بالرق في عرض الجلد، جُمعت الجلود بعضها ببعض حتى بلغ طولها سبعين ذراعاً وعدها من مؤلفات عليّ باعتبار أنه كتبها ورتبها من قول رسول الله ﷺ وإملائه. قالوا: وفيها كل حلال وحرام، وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرض في الخدش.

رابعاً: الجفر، وهو غير الجامعة وفيه يقول ابن خلدون: «واعلم أن كتاب الجفر كان أصله أن هارون بن سعد العجلي وهو رأس الزيدية، كان له كتاب يرويه عن جعفر الصادق، وفيه علم ما سيقع لأهل البيت على العموم، ولبعض الأشخاص منهم على الخصوص، وقع ذلك لجعفر ونظائره من رجالهم، على طريق الكرامة والكشف الذي يقع لمثلهم من الأولياء، وكان مكتوباً عند جعفر في جلد ثور صغير، فرواه عنه هارون العجلي، وكتبه، وسماه «الجفر» باسم الجلد الذي كُتِب فيه، لأن

الجفر في اللغة هو الصغير، وصار هذا الاسم عَلَمًا على هذا الكتاب عندهم، وكان فيه تفسير القرآن وما في باطنه من غرائب المعاني، مروية عن جعفر الصادق. وهذا الكتاب لم تتصل روايته، ولا عُرِفَ عَيْنُهُ، وإنما يظهر منه شواذ من الكلمات لا يصحبها دليل، ولو صح السند إلى جعفر الصادق لكان فيه نِعَمٌ المستند من نفسه، أو من رجال قومه، فهم أهل الكرامات» .

ويعرّف صاحب أعيان الشيعة «الجفر» بأنه كتاب أملاه رسول الله ﷺ على عليّ (عليه السلام)، ويذكر في ذلك أقوالاً متضاربة ثم يقول بعد فراغه منها: «الظاهر من الأخبار أن الجفر كتاب فيه العلوم النبوية من حلال، وحرام، وأحكام، وأصول... ما يحتاج إليه الناس في أحكام دينهم وما يصلحهم في دنياهم، والإخبار عن بعض الحوادث، ويمكن أن يكون فيه تفسير بعض المتشابه من القرآن المجيد، ثم ينكر على من يستبعد أن يكون الجفر فيه كل هذه العلوم، ويتمثل بقول أبي العلاء المعري:

لقد عجبوا لأهل البيت لما أروهم علمهم في مسك جفر
ومرأة المنجم وهى صغرى أرتة كل عامرة وقفر

خامسًا: مصحف فاطمة، جاء في البصائر: «أن أبا عبد الله سأل بعض الأصحاب عن مصحف فاطمة، فقال: إنكم تبحثون عما تريدون وعما لا تريدون. إن فاطمة مكثت بعد رسول الله ﷺ خمسة وسبعين يومًا، وقد كان دخلها حزن شديد على أبيها، وكان جبريل يأتيها ويحسن عزاءها على أبيها، ويطيب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها. وكان عليّ (عليه السلام) يكتب ذلك، فهذا مصحف فاطمة.

هذه هي أهم الأشياء التي يستند إليها الإمامية الإثنا عشرية في تفسيرهم لكتاب الله تعالى، وهى كلها أوهام وأباطيل لا ثبوت لها إلا في عقول الشيعة.. وكيف يكون سائغًا ومقبولًا أن ينبنى تفسير القرآن وفهم معانيه على أوهام

وأباطيل؟؟ لهذا نرى العلامة ابن قتيبة يشدد النكير على الشيعة في تفسيرهم لكتاب الله تعالى فيقول: «وأعجب من هذا التفسير - يعنى تفسير المعتزلة - تفسير الروافض للقرآن، وما يدعونه من علم باطنه بما وقع إليهم من الجفر... قال أبو محمد: وهو جلد جفر ادَّعوا أنه كتب فيه لهم الإمام كل ما يحتاجون إلى علمه، وكل ما يكون إلى يوم القيامة.

تناقض مناهج التفسير عندهم :

ولكن ما يدعو للعجب حقاً أننا نجد كثيراً ممن ينشدون الاعتدال منهم يقع في التناقض الواضح، وأكثر أصحاب التفاسير الحديثة من هذا القسم وإن كانوا يتفاوتون فيما بينهم تفاوتاً طفيفاً ، فهم يقبلون روايات وأقوال جملة من الصحابة، كأبي ذر الغفاري وعمار بن ياسر والمقداد بن عمرو وسلمان الفارسي وأبو أيوب الأنصاري وجابر بن عبد الله الأنصاري (مروي عنه نسبة كبيرة من أحاديث الكافي ومن لا يحضره الفقيه) وحجر بن عدي وأسماء بنت عميس والأرقم بن أبي الأرقم ومصعب بن عمير وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة وخباب بن الأرت وعبد الله بن العباس والفضل بن العباس ومحمد بن أبي بكر والحارث بن المطلب ومالك بن نويرة. وذلك بغض النظر عن صحة الإسناد إليهم أو ضعفه. ولا يعني ذلك أنهم يقبلون روايات هؤلاء المذكورين من الصحابة على إطلاقها، كلا، فهم يردون الأحاديث والآثار التي تخالف مذهبهم وما عندهم في مصادرهم وإن كانت في أعلى درجات الصحة، وهم يقولون بأن القرآن الكريم الذي بين أيدي المسلمين هو كما أنزله الله ﷻ، وأن أي خبر يتعارض مع هذا سواء أكان في الكافي أو غيره، لا يُقبل، وكذلك ما يتصل بفرية علم الأئمة للغيب. ومع ذلك تراهم يقررون سائر معتقداتهم ويدافعون عنها، ويشيدون ببعض الغلاة ، كالقول بأن كل ما في تفسير على بن إبراهيم القمي صحيح، وهو الذي كَفَّرَ الصحابة وقال بتحريف القرآن تنزيلاً وتأويلاً، وعلم الأئمة لما كان وما يكون إلى يوم القيامة. وكذلك يشنون على

الكافي وتفسير العياشي وكتب المجلسي والنوري الطبرسي وتفسير الصافي وغيرهم من الغلاة الذين يقولون بتحريف القرآن وبتكفير معظم الصحابة، وهذا تناقض واضح جلي بلا شك !! ولذلك فهم جمعوا بين الاعتدال والغلو!، وهذا ما جعل البعض يقول: إنهم سواء ولكنهم يلجأون إلى التقية.^(١)

احتياهم على تأصيل عقائدهم وترويجها:

ويظهر لنا أن الإمامية الإثنا عشرية لم يجدوا في القرآن كل ما يساعدهم على أغراضهم وميولهم، فراحوا (أولاً) يدَّعون أن القرآن له ظاهر وباطن بل وبواطن كثيرة، وأن علم جميع القرآن عند الأئمة، سواء في ذلك ما يتعلق بالظواهر وما يتعلق بالباطن، وحجروا على العقول فمنعوا الناس من القول في القرآن بغير سماع من أئمتهم.

وراحوا (ثانياً) يدَّعون أن القرآن وارد كله أو جُله في أئمتهم ومواليهم، وفي أعدائهم ومخالفاتهم كذلك. وهذا تفسير من اعتقد أولاً، ثم فسّر ثانياً.

وراحوا (ثالثاً) يدَّعون أن القرآن حُرِّف وبُدِّل عما كان عليه زمن النبي ﷺ، ونحن نعتقد أن كل هذا من قبيل الاحتيال على تركيز عقائدهم وإيهام الناس أنها مستقاة من القرآن الذي هو المنبع الأساسي والأول للدين.

وأعجب من هذا.. أنهم أخذوا يموِّهون على الناس، ويغرون العامة بما وضعوه من أحاديث على رسول الله ﷺ وعلى أهل بيته، وطعنوا على الصحابة إلا نفرًا قليلاً منهم، ورموهم بكل نقيصة في الدين، ليجدوا لأنفسهم من وراء ذلك

(١) ووجدنا طائفة قليلة من معتدلي الشيعة لم تقع في مثل هذا التناقض، وظهرت لهم كتب تفضح وترد على غلاة الشيعة، وذلك مثل كتاب كسر الصنم، والمقصود بالصنم كتاب الكافي، وكتاب الله ثم للتاريخ، وفيه تبرئة الأئمة الأطهار مما نسب إليهم من الغلو، وما كتبه أحمد الكاتب، وموسى الموسوي، وغيرهم. ولكن ليس لأحد من هؤلاء تفسير. فيما أعلم. وهؤلاء المعتدلون متهمون وممقوتون عند سائر علماء الإمامية الآخرين.

ثغرة يخرجون منها عندما تأخذ بخناقهم الأحاديث الصحيحة التي يرويها هؤلاء الصحابة عن رسول الله ﷺ. وإذا احتالوا على العقيدة فقد طال باعهم في الاحتيال في الفقه أيضا ولهم فيه مخالفات يشذون بها^(١)، فمثلاً تراهم يقولون: إن فرض الرجلين في الوضوء هو المسح دون الغسل، ولا يجوزون المسح على الخفين، وجوزوا نكاح المتعة، وجوزوا أن تورث الأنبياء، ولهم مخالفات في نظام الإرث، كإنكارهم للعول والتعصيب مثلاً، ولهم مخالفات كثيرة غير ذلك في مسائل الاجتهاد. وسنذكر بعض الأمثلة على ذلك من آيات القرآن وتفسيرها.

ولهذا كان طبيعياً أن يقف الإمامية الإثني عشرية من الآيات التي تتعلق بالفقه وأصوله موقفاً فيه تعصب وتعسف. حتى يستطيعوا أن يخضعوا هذه النصوص ويجعلوها أدلة لأرائهم ومذاهبهم. كما كان طبيعياً، أن يتأولوا ما يعارضهم من الآيات والأحاديث. بل ووجدناهم أحياناً يزيدون في القرآن ما ليس منه ويدّعون أنه قراءة أهل البيت، وهذا إمعان منهم في اللجاج، وإغراق في المخالفة والشذوذ.

أشهر كتب التفسير عند الشيعة الاثنا عشرية:

للإمامية الإثنا عشرية ثروة كبيرة من كتب التفسير، منها ما تم، ومنها ما لم يتم، ومنها القديم، ومنها الحديث. ومنها ما بقى، ومنها ما اندثر، وكلها تدور حول تركيز عقيدتهم مع اختلاف بينها في درجات الغلو، واختلاف في المنهج الذي سلكه مؤلف كل منها ومن هذه الكتب ما يأتي:

١ - تفسير الحسن العسكري، المتوفى سنة ٢٤٥ هـ لم يتم، وهو مطبوع في مجلد واحد، ومنه نسخة بدار الكتب المصرية.

٢ - تفسير محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السلمى الكوفى المعروف بـ «العياشي».

(١) التفسير والمفسرون (٢/ ٢١).

٣ - تفسير علي بن إبراهيم القمّي.

٤ - التبيان: للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠ هـ. وهو الذي استمد منه الطبرسي تفسيره.

٥ - مجمع البيان: لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ.

٦ - الصافي: لمحمد بن مرتضى، الشهير بملا محسن الكاشاني.

٧ - الأصفى: للمؤلف السابق، وهو مختصر من الصافي.

٨ - البرهان: لهاشم بن سليمان بن إسماعيل الحسيني البحراني، المتوفى سنة ١١٠٧ هـ.

٩ - مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار: للمولى عبد اللطيف الكازراني.

١٠ - المؤلف: لمحمد مرتضى الحسيني، المعروف بنور الدين، من علماء القرن الثاني عشر الهجري.

١٢ - بيان السعادة في مقامات العبادة: لسلطان بن محمد بن حيدر الخراساني، من علماء القرن الرابع عشر الهجري.

ومن التفاسير التي جمعت بين الرواية والدراية: تفسير التبيان للطوسي ومجمع البيان للطبرسي وتفسير كنز الدقائق للملا ميرزا محمد المشهدي تلميذ الكاشاني صاحب تفسير الصافي وقد تأثر به كثيراً، وتفسير الميزان للطباطبائي والأمثل في تفسير كتاب الله المنزل لناصر الشيرازي والبيان للخوئي، والتفسير المبين لمحمد جواد مغنية والتفسير الكاشف له وغيرهم^(١).

(١) لمعرفة ما هو أكثر عن تفاسير الشيعة انظر منهاج التفسير بين السنة والشيعة الإثني عشرية. السيد مختار.

ليسوا سواء:

ونرى أن الشيعة الاثني عشرية - كما هو واضح من تفاسيرهم وكتبهم - ليسوا سواءاً. فمنهم الغلاة الذين نرى فيما كتبوا الكفر والزندقة، ومنهم من ينشد الاعتدال نسبياً، ومنهم من يجمع بين الغلو والاعتدال.

وعلى سبيل المثال: ظهر في القرن الثالث الهجري ثلاثة كتب في التفسير هي التفسير المنسوب للإمام الحسن العسكري، وتفسير العياشي، وتفسير القمي. وهذه الثلاثة كلها زيغ وضلال وزندقة: تكفر الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وعلى الأخص الخلفاء الراشدين قبل الإمام على، ومن بايعوهم، وتحرف القرآن الكريم نصاً ومعنى وتغلو في الأئمة الاثني عشر إلى درجة الشرك بالله ﷻ.

وفي القرن الرابع الهجري يؤلف الكليني - وهو تلميذ القمي - كتابه الكافي، الكتاب الأول في الحديث عندهم، ونهج منهج التفاسير الثلاثة وزاد عليها زيغاً وضلالاً.

و في القرن الخامس بدأ اتجاه التفسير عندهم يحاول التخلص من تلك النزعة المغرقة في الغلو والتأويل الباطني؛ حيث بدأ شيخ الطائفة عندهم أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠ هـ) يؤلف لهم كتاباً في تفسير القرآن يستضيء في تأليفه بأقوال أهل السنة، ويأخذ من مصادرهم في التفسير، ويحاول فيه أن يتخلص أو يخفف من ذلك الغلو الظاهر في تفسير القمي والعياشي وفي أصول الكافي وغيرها، وينهج منهجاً فيه شيء من الاعتدال، ومع ذلك نراه يدافع عن عقيدته في تفسير بعض الآيات الكريمة، وهو وإن كان يدافع عن أصول طائفته ويقرر مبادئهم المبتدعة، إلا أنه لا يهبط ذلك الهبوط الذي نزل إليه القمي ومن تأثر به^(١).

(١) الطوسي/ انظر التبيان (٦/١) وقد ذكر أحد علماء الشيعة - وهو النوري الطبرسي - أن كتاب «التبيان» للطوسي إنما وضع على أسلوب التقية والمداراة للخصوم، انظر فصل الخطاب (٣٥).

وقد أشار الإمام ابن تيمية إلى ذلك حيث قال عن تفسير الطوسي: فما في تفسيره من علم يستفاد إنما هو مأخوذ من تفاسير أهل السنة اهـ^(١).

يجاري ما تعتقده طائفته كما في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] ففسرها بالأئمة من آل محمد.

والإمامية الاثنى عشرية بعد الطوسي منهم من سار في ظلمات الضالين الغلاة كالفيض الكاشاني في تفسيره (الصافي) وهاشم البحراني في تفسيره (البرهان) وأمثالهما، ومنهم من اقترب من شيخ الطائفة الطوسي وارتضى منهجه، كالفضل بن الحسن الطبرسي في تفسيره (مجمع البيان)^(٢).

إلا أن الطبرسي في تفسيره قد يكون أكثر غلوًا من الطوسي في تقرير عقيدته من القرآن.

فأنت ترى أنهم جمعوا بين الاعتدال والغلو!، وهذا ما جعل البعض يقول: إنهم سواء ولكنهم يلجأون إلى التقية.

وللأمانة نقول: وجدنا طائفة قليلة من المعاصرين من معتدلي الشيعة لم تقع في مثل هذا التناقض، وظهرت لهم كتب تفضح وترد على غلاة الشيعة، وذلك مثل كتاب كسر الصنم، والمقصود بالصنم كتاب الكافي، وكتاب الله ثم للتاريخ، وفيه تبرئة الأئمة الأطهار مما نسب إليهم من الغلو، وما كتبه أحمد الكاتب، وموسى الموسوي، وغيرهم. ولكن ليس لأحد من هؤلاء تفسير. فيما أعلم. وهؤلاء المعتدلون متهمون وممقوتون عند سائر علماء الإمامية الآخرين. وقد حاولوا اغتيال بعضهم كما حصل للعلامة: أحمد الكسروي.

(١) منهاج السنة: (٦/٣٧٩).

(٢) التبيان (٣/٢٣٧) ونحوه الطبرسي في المجمع (٣/١١٤).

(ج) الإسماعيلية الباطنية والتفسير

إنَّ الإسماعيلية - من الشيعة الإمامية - تنتسب إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، وهم يُلقَّبون بالباطنية أيضًا لقولهم بباطن القرآن دون ظاهره، أو لقولهم بالإمام الباطن المستور. وهم تاريخياً قسماً لكل منهما موقف خاص لكن تجمعهم أصول مشتركة:

الأول: موقف الباطنية المتقدمين من القرآن الكريم.

والثاني: موقف الباطنية المتأخرين منه أيضًا.

ونريد بالمتقدمين: الذين أسسوا مذهب الباطنية ومَن قاربهم من الزمن، وبالتأخرين: البابية والبهائية والبهرة. وهناك عامل مشترك بين هؤلاء وأولئك وكلهم باطنيون.

موقف الإسماعيلية الباطنية من تفسير القرآن الكريم:

انقسمت الشيعة الإمامية بعد موت جعفر الصادق -الإمام السادس عندهم- إلى فرقتين: إحداهما اختارت ابنه موسى الكاظم إماماً سابعاً وهم الاثنى عشرية.

والثانية: اختارت أخاه الأكبر إسماعيل بن جعفر إماماً سابعاً وهم الإسماعيلية، فيسمون لذلك بالإسماعيلية نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، وبالسبعية: نسبة إلى الإمام السابع. وانشقت الإسماعيلية إلى فرقتين كذلك: الفرقة الأولى: نادت بإمامة مبارك - مولى إسماعيل بن جعفر الصادق - فسموا بالمباركية، وعنهم انشقت فرقة الخطابية الغالية المنتسبة لأبي الخطاب الأسدي، الذي غالى في تأليه آل البيت، وادعى النبوة.

والفرقة الثانية: سادت الإمامة من محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، إلى الحاكم بأمر الله الفاطمي، وهنا أوقفت طائفة الدروز الإمامة عند الحاكم بأمر الله،

وقالوا برجعته، وساق بقية الإسماعيليين الإمامة إلى المستنصر بالله الخليفة الفاطمي (العبيدي)، وهنا انشقوا بدورهم إلى فرقتين هما:

أ - الإسماعيلية النزارية (الإسماعيلية الشرقية): - وهم حاليًا الأغاخانية أتباع أغا خان -، وهم الذين اعتقدوا إمامة نزار بن المستنصر، وطعنوا في إمامة المستعلي (أحمد بن المستنصر)، وقد نقل كبير دعايتهم: الحسن بن الصباح الدعوة إلى فارس، وكون دولة النزارية، التي عرفت باسم دولة: (الحشاشين) التي لعبت دورًا سياسيًا كبيرًا في إيران، والهند، والشام، وأفغانستان.

ب - الإسماعيلية المستعلية (الإسماعيلية الغربية): وهم الذين قالوا بإمامة: أحمد بن المستنصر، الملقب بـ المستعلي، ويعرفون باسم: البهرة، وقد انشقوا كذلك إلى فرقتين هما: البهرة الداودية، والبهرة السليمانية^(١).

وهم أشد إيغالًا من سابقهم في اعتماد المعاني الباطنية الفجة في تفسير القرآن الكريم ومن أقوالهم: «للقرآن ظاهر وباطن، والمراد منه باطنه دون ظاهره المعلوم من اللغة، ونسبة الباطن إلى الظاهر كنسبة اللب إلى القشر، والتمسك بظاهره معذب بالشقشقة في الكتاب، وباطنه مؤدّ إلى ترك العمل بظاهره، وتمسكوا في ذلك بقوله تعالى: ﴿فَضْرِبَ يَتَنَّهُمْ بِسُورِ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِ الْعَذَابِ﴾ [الحديد: ١٣].

وقال الشهرستاني: لزمهم لقب الباطنية لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنًا، ولكل تنزيل تأويلًا^(٢).

وقال يحيى بن حمزة العلوي (من الشيعة الزيدية): إنهم لقبوا بالباطنية لدعواهم أن لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجري في الظواهر مجرى اللب من القشر، واعتقدوا أنه من ارتقى إلى علم الباطن انحط عنه التكليف واستراح منه، وأن

(١) انظر: كتاب طائفة البهرة تأويلاتها الباطنية للدكتور سامي عطا حسن (٥).

(٢) الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٩٢).

الجهال هم المنكرون للباطن^(١).

والحق أن هذه الطائفة بهذه المعتقدات لا يمكن أن تكون داخلية في عداد طوائف المسلمين^(٢).

وعلى هذه القاعدة السابقة جرى القوم في شرحهم لكتاب الله تعالى، فكان من تأويلاتهم ما يأتي:

«الوضوء» عبارة عن موالاة الإمام، و«التييم» هو الأخذ من المأذون عند غيبة الإمام الذي هو الحجة، و«الصلاة» عبارة عن الناطق الذي هو الرسول بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، و«الغسل» تجديد العهد بمن أفشى سراً من أسرارهم من غير قصد، وإفشاء السر عندهم على هذا النحو هو معنى «الاحتلام»، و«الزكاة» عبارة عن تزكية النفس بمعرفة ما هم عليه من الدين، و«الكعبة» النبي، و«الباب» على، و«الصفاء» هو النبي، و«المروة» على، و«المليقات» الإيناس، و«التلبية» إجابة الدعوة، و«الطواف بالبيت سبعا» موالاة الأئمة السبعة، و«الجنة» راحة الأبدان من التكالييف، و«النار» مشقتها بمزاولة التكالييف.

وفي قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ، وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَعْفَرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ﴾ [محمد: ١٥] تأولوا أنهار الجنة فقالوا: ﴿وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ﴾ أي معادن العلم.. اللبن: العلم الباطن، يرتفع به أهلها، ويتغذون به تغذياً تدوم به حياتهم اللطيفة، فإن غذاء الروح اللطيفة بارتضاع العلم من المعلم،

(١) يحى العلوي/ الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام (٢٣) بتحقيق النشار وفيصل عون. وهذا الكتاب من أصول كتب الزيدية بجانب الرد على الباطنية.

(٢) التفسير والمفسرون (٢/ ١٧٤).

كما أن حياة الجسم الكثيف بارتضاع اللبن من ثدى الأم. و﴿وَأَنهَرُ مِنْ حَمْرِ﴾ هو العلم الظاهر. و﴿وَأَنهَرُ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى﴾ هو علم الباطن المأخوذ من الحجج والأئمة.

كذلك نجد الباطنية يرفضون المعجزات، ولا يعترفون بها للرسول، وينكرون نزول ملائكة من السماء بالوحي من الله، بل وزادوا على ذلك فأنكروا أن يكون في السماء ملك وفي الأرض شيطان، وأنكروا آدم والدجال، ويأجوج ومأجوج، ولكنهم وجدوا أنفسهم أمام آيات من القرآن تكذب دعواهم هذه، فتخلصوا منها بمبدأهم الذي ساروا عليه في تفسيرهم وهو إنكار الظاهر والأخذ بالباطن، وأولوا هذه الآيات بما يتفق ومذهبهم، فتأولوا «الملائكة» على دعائهم الذين يدعون إلى بدعتهم. وتأولوا «الشياطين» على مخالفهم.

هذا.. وإن مما زعمته الباطنية: أن من عرف معنى العبادة سقط عنه فرضها وتأولوا في ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩].. وحملوا اليقين على معرفة التأويل.

كذلك استحل الباطنية نكاح البنات والأخوات وجميع المحارم، بحجة أن الأخ أحق بأخته، والأب أولى بابنته... وهكذا: ولست أدري على أي وجه تأولوا آية النساء التي حرمت ذلك، ومنعته منعاً باتاً!!

وعلى هذه الطريقة جرى القوم في شرحهم لكتاب الله تعالى، فكان من تأويلاتهم ما يأتي:

(تأويل آية السجود بالكشف) فقد ذكر الخوئي في تفسيره^(١).

قال الحسن بن منصور: « لما قيل لإبليس: اسجد لآدم، خاطب الحق فقال: ارفع شرف السجود عن سري إلا لك في السجود حتى أسجد له، إن كنت أمرتني فقد نهيتني، فقال له: فإني أعذبك عذاب الأبد، فقال: أو لست تراني في عذابك لي؟

(١) البيان في تفسير القرآن/ التعليقة (٢١) (٤٧٤).

فقال: بلى، فقال: فرؤيتك لي تحملني على تحمل العذاب، افعل بي ما شئت»^(١).

«ومن تأويلاتهم أن «الجن الذين ملكهم سليمان بن داود» باطنية ذلك الزمان. و«الشياطين» هم الظاهرية الذين كُلفوا بالأعمال الشاقة. و«عيسى» له أب من حيث الظاهر، وإنما أراد بالأب المنفى: الإمام، إذ لم يكن له إمام، بل استفاد العلم من الله بغير واسطة، وزعموا - لعنهم الله - أن أباه يوسف النجار، و«إبليس وأدم» عبارة عن أبي بكر وعليّ، إذ أمر أبو بكر بالسجود لعليّ والطاعة له فأبى واستكبر. و«الدجال» أبو بكر، وكان أعورًا إذ لم يبصر إلا بعين الظاهر دون عين الباطن. و«يأجوج ومأجوج» هم أهل الظاهر».

بل بالغوا فقالوا: «إن الأنبياء قوم أحبوا الزعامة، فساسوا العامة بالنواميس والحيل، طلبًا للزعامة بدعوى النبوة والإمامة»^(٢).

وقال السيوطي في كتابه الإتقان تحت عنوان: (غرائب التفسير):

ألف فيه محمود بن حمزة الكرماني كتابًا في مجلدين، سماه (العجائب والغرائب) ضمّنه أقوالًا - ذكرت في معاني الآيات - مُنكرة، لا يحل الاعتماد عليها ولا ذكرها إلاّ للتحذير منها.

من ذلك من قال في ﴿حَمْدٌ ۝ عَسَقَ﴾ [الشورى: ١، ٢]: إِنَّ الحَاءَ حَرْبٌ عَلِيٍّ ومعاوية، والميم ولاية المروانية، والعين ولاية العبّاسية، والسين ولاية السّفيانية، والقاف قدوة مهدي. حكاها أبو مسلم، ثم قال: أردت بذلك أن يُعلم أن فيمن يدّعي العلم حمقى.

ومن ذلك ما ذكره ابن فورك في تفسيره في قوله: ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]. إن إبراهيم كان له صديق، وصفه بأنه (قلبه) أي ليسكن هذا الصديق

(١) تفسير ابن روزبهان الصفحة (٢١) طبعة الهند.

(٢) التفسير والمفسرون للذهبي (١١٠/٥). فصل من تأويلات الباطنية القدامى.

إلى هذه المشاهدة إذا رآها عياناً. قال الكرمانى: وهذا بعيد جداً.

ومن ذلك قول أبي معاذ النحوي في قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾: يعني إبراهيم ﴿نَارًا﴾ أي نوراً، وهو محمد ﷺ ﴿فَإِذَا أَنْتُمْ مِّنْهُ تُوقَدُونَ﴾ [يس: ٨٠]. تقتبسون الدين. اهـ^(١).

وبالرغم من قولهم: إن التأويل من عند الله، نراهم مرة أخرى يقولون: إن التأويل من خصائص حجة الإمام أو داعي دعائه، ومع ذلك نجد تأويلاتهم تختلف باختلاف شخصية الداعي الذي إليه التأويل. وباختلاف موطنه، وزمن وجوده.

فإذا قرأنا تأويلات الداعي ابن منصور اليميني قبل ظهور الدولة الفاطمية بالمغرب، نجد أنها تميل إلى الغلو، ولا تختلف في مضمونها عن تأويلات الفرق الغالية المندثرة، وتأويلات دعاة فارس تختلف عن تأويلات الدعاة الذين كانوا بالقرب من الأئمة بالمغرب، ففيها التأليه الصريح للأئمة، وفيها طرح الفرائض الدينية، فتأويل الصلاة عندهم هو: الاتجاه القلبي للإمام. وتأويل الصوم هو: عدم إفشاء أسرار الدعوة، وتأويل الحج هو: زيارة الإمام. وهكذا ينتهي بهم التأويل في فارس إلى طرح كل أركان الدين. بخلاف ما كان عليه الأمر في المغرب إذ لم يصرحوا بهذه الآراء إلا في كتبهم السرية.

فمثلاً: قال الداعي بالمغرب في تأويل قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ ۝١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۝٣﴾ [الفجر: ١-٣] إن الفجر هو: على بن أبي طالب، وكل إمام بعده. وأن الشفع والوتر هما: الحسن والحسين. ولكن الداعي في مصر في عصر الدولة العبيدية (الفاطمية) أوّل هذه الآية بأن الفجر هو: المهدي المنتظر، أي: قائم الأئمة وخاتمهم، لأنه يظهر بعد انتشار الضلال، كما أن الفجر يأتي بعد شدة الظلام.

وبعد انتقال الدعوة من مصر إلى اليمن وأصبحت تعرف بالدعوة الإسماعيلية، عادت التأويلات الباطنية مرة أخرى إلى الغلو، مع أن دعاة اليمن أخذوا أكثر تأويلاتهم عن دعاة مصر. وبسبب دخول الأئمة دور الستر، وعدم وجود دولة للطائفة، عاد الإسماعيلية إلى التقية والسرية، بحيث لا يسمح إلا لكبار الدعاة فقط بمعرفة أسرار التأويل. وظل الأمر على ذلك إلى الآن عند طائفة البهرة بفرعها الداودي والسليمانى^(١).

كما أولوا قوله تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ١٠٦] بقولهم: لا خلاف بين أهل التأويل، انظر كيف يدلّس على القارئ ويزعم أن أهل التأويل متفقون على ما يقول هذا الباطني، وهذا دأبهم، ولم يقل أحدٌ بذلك سوى هؤلاء الباطنية. فالآية عند المفسرين فيها رد على الذين يطعنون على النبي ﷺ وشريعته، كاليهود وغيرهم، ويقولون: ما بال هذا النبي يأمر قومه بأمر ثم يبطله بعد ذلك؟ فردّ الله تعالى عليهم بقوله: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ أي ما نغير حكم آية من القرآن ونؤخرها إلا أتينا بما هو خير منها. وذلك لمصلحة الناس وإظهار الدين. وكل هذا من الله. القادر على كل شيء والذي له ملك السماوات والارض، يتصرف فيه كيف يشاء، وحسب مصلحة عباده^(٢). أن الآية مثل الإمام، ويعني بقوله: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ : أي: نؤخر من شخص قد وسم بوسم يوهم فيه الإمامة، ويعني بقوله: ﴿ أَوْ نُنسِهَا ﴾ أي: ننقل من إمام

(١) انظر: د. محمد كامل حسين/ طائفة الإسماعيلية، (١٦٢-١٦٥)، باختصار. والحبيب الفقي/ التأويل أسسه ومعانيه في المذهب الإسماعيلي، (٩-٥٣). والداعي الإسماعيلي جعفر بن منصور اليمن/ كتاب الكشف، (٦٦). والداعي إدريس عماد الدين القرشي/ زهر المعاني، (٢٩٩).

(٢) انظر تفسير الطبري (٢/ ٤٧١) والبعثي (١/ ١٣٣، ١٣٤) وابن كثير (١/ ١٤٩) والشوكاني (١/ ١٢٦) وتفسير القطان (١/ ٥٥) والسعدي (٥٨).

حقيقي إلى دار الكرامة، فإن النسخ هو إبطال حكم متقدم بإثبات حكم متأخر، وهو مثال تصور الشخص المتهمة إمامته، والنسيان هو: انتقال الشيء من مقر الحفظ، وهو مثل انتقال الإمام إلى دار الكرامة. وقوله: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ أي: نأت بإمام الحق، وهو خير من الشخص المتهمة إمامته، ومما يؤيد هذا قول الله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١]، فإنه أشار عند جميع أهل التأويل بقوله: ﴿خَيْرٌ﴾ إلى الوصي، أو إلى الإمام الحق، وبـ ﴿الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ﴾ إلى الشخص الذي يتوهم أنه إمام وليس بإمام. ويريد بقوله تعالى: ﴿أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] أي: يخلف إمام حق بإمام حق مثله، من عنصره وأصله، فإن الأئمة في معنى الإمامة متماثلون، وفي حقيقة التأييد والعصمة متشاكلون...^(١).

ونقول: إن هذه التأويلات فاسدة، لأنها مخالفة لمنطق اللغة، وضوابط التفسير التي أجمع عليها ثقات العلماء والمفسرين، ولا يوافقها النقل الصحيح، ولا العقل الصريح، فهؤلاء اعتقدوا أشياء في أذهانهم، وآمنوا بمذاهب وأفكار معينة، وأرادوا إخضاع آيات القرآن لها، لتدل على مزاعمهم، فهم حرفوا ألفاظه عن مظاهرها اللغوية، وأخرجوا الآيات عن نسقها وسياقها، وخالفوا قواعد التفسير، فكان فعلهم هذا تحريفا لا تفسيراً، بل هو تلاعب بمعاني آيات القرآن، وإخراج لها عن معانيها الحقيقية، وهذا ما يهدف إليه هؤلاء الغلاة.

(١) رسالة: الهداية الأمرية في إبطال دعوى النزارية (من كتب البهرة): تصحيح آصف بن علي (٢٠)،

(د) الباطنية حديثاً

هذا.. وقد تولدت في العصور الحديثة فرق أخرى من الباطنية كالبهرة والبابية (أو البهائية) والقاديانية وكل منهما تؤوّل القرآن تأويلاً يوافق معتقداتها.

أولاً: البهرة على طريق التضليل:

«في تقرير أعده السفير المصري بنيودلهي بالهند، بناءً على طلب من وزارة الأوقاف المصرية بخصوص طائفة البهرة قال فيه: «إن البهرة يعتقدون طقوساً وشعائر منافية لأبسط تعاليم الإسلام، منها: السجود بين يدي الزعيم (الداعي) وقد أوردته صحيفة المسلمون في عددها رقم (٢٣٠) الصادر بتاريخ (٣٠ يونية ٦ يوليو سنة ١٩٨٩ م».

ومن اطلع على كتب البهرة^(١) من الإسماعيلية وجدهم كأسلافهم من الإسماعيليين القدامى يذهبون إلى أن لكل شيء ظاهر محسوس تأويلاً باطنياً لا يعرفه إلا الراسخون في العلم، وهم: الأئمة وهكذا كان التأويل الباطن إلى علي كرم الله وجهه، وقد أورثه الأئمة من ذريته بأمر من الله، وعلى ذلك فالأئمة هم الذين يدلون الناس على أسرار الدين، وليس لأحد غيرهم هذا الحق الذي جاءهم بأمر من الله تعالى، ولكن ليس لهم أن يطلعوا أحداً على أسرار هذا الدين إلا لمن يستحق ذلك فقط.

والبهرة كبقية الإسماعيليين، بل كبقية الغلاة الذين حفلت بهم كتب المقالات والفرق، أولوا كل شيء.

وإذا نظرنا إلى تفسير (مزاج التسنيم) لمفسر البهرة السليمانية: ضياء الدين إسماعيل بن هبة الله نجد أنه أول العقائد، والأسماء والصفات، والعبادات، وقصص القرآن، فأخذ

(١) انظر كتاب: أصول مذهب الشعية الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد المؤلف: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري.

يقول ما لا يفهم، أو لا يفهم ما يقول.. وأكتفي بذكر مثال علي تأويلات البهرة الإسماعيلين للصلاة.. إذ استقصاء تأويلاتهم لا يتسع لها مثل هذا البحث..

قال ضياء الدين إسماعيل بن هبة الله الإسماعيلي في تأويل قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَىٰ حَنَافٍ مُّسْتَقِيمًا﴾ [الحج: ٧٨]. ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَىٰ حَنَافٍ مُّسْتَقِيمًا﴾: أي الدعوة إلى الميم (محمد ﷺ). ﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَىٰ حَنَافٍ مُّسْتَقِيمًا﴾: سلموا لأمر الفاطر (أي: فاطمة) ﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَىٰ حَنَافٍ مُّسْتَقِيمًا﴾: يعني العين (أي: علي)، ﴿هُوَ مَوْلَاكُمْ﴾: ولي أمركم في السابق واللاحق. ﴿فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ﴾: يعني بتدبيره لكم. ﴿وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾: يعني باحتجابه بكم، وإلهامه لكم، وإقداركم على ما تريدون في تدبير الخلق، فافهموا يا معشر المؤمنين ما سيق إليكم من هذه الحكم ذات السر المصون!!^(١).

وقال في تأويل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣٧] يعني: الدعوة الظاهرة^(٢).

وقال في تأويل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٩] يعني: يحافظون على الاتصال بالطاعة للحدود، لكي يتصلوا بهم بالانضمام^(٣).

وقال الداعي إدريس عماد الدين في تأويل قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ۚ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] يعني: إذا نودي للصلاة، وهي الدعوة إلى علي، ﴿مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ أي: من محمد الجامع للشرائع ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ أي: أطيعوا محمداً في علي، والنص عليه. ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ أي: ذروا البيعة لغيره!!^(٤).

(١) ضياء الدين السليمانى/ تفسير مزاج التنسيم (٢٦٠).

(٢) المرجع السابق (١٠١).

(٣) المرجع السابق (٣٦٣).

(٤) الداعي إدريس عماد الدين/ زهر المعاني (١٥).

وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] قال الداعي جعفر بن منصور اليماني: ﴿الصَّلَاةُ﴾: الحسين والأئمة من ولده، ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾: هي الزكاة المؤداة إلى أهلها^(١).

وفي تأويل قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]: قال: الصلاة: الطاعة للوصي، وللأئمة الذين اصطفاهم الله من ولده^(٢).

التفسير بالرموز وحساب الجُمَّل :

ومثال ذلك: تأويلهم لقوله تعالى: ﴿وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [المزمل: ٢٠] .. فالحاء والسين والنون والألف إذا جُمع عددها بحساب الجُمَّل يكون مبلغه مائة وتسعة عشر . وعندهم «الصلاة» و«الزكاة» سبعة أحرف دليل على محمد وعلى صلى الله عليهما، لأنها سبعة أحرف، فالمعنى بالصلاة والزكاة ولاية محمد وعلى، فمن تولاهما فقد أقام الصلاة وآتى الزكاة.

ملحوظة هامة:

في آخر القسم الرابع من كتاب «مزاج التسليم» ، توجد حروف الكتابة السرية وما يقابلها بالحروف العربية على النحو التالي: T J ط م ح ، Y λ γ ع ل H
أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س
ك P (ل) ↑ JBV) - - ي ٢ ١ ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل
I ع ل X II ٩ م ن ه وى لا .

هذا التفسير قائم على رموز وأشكال تحمل محل الحروف العربية للقرآن وقد عنى فضيلة الدكتور الشيخ الذهبي رحمته الله في هذه الصفحة بفك رموز الكتابة السرية

(١) الداعي جعفر بن منصور اليماني/ كتاب الكشف (٣٨) .

(٢) المرجع السابق (٤٤) .

الموجودة بالكتاب^(١).

ثانياً: البابية والبهائية:

البابية : نسبة إلى الباب، وهو لقب ميرزا علي محمد، الذي ابتدع هذه النحلة، وإليه تُنسب هذه الطائفة، باعتباره المؤسس الأول لها.

والبهائية: نسبة إلى بهاء الله، وهو لقب ميرزا حسين علي، الزعيم الثاني للبابية، وإليه تُنسب هذه الطائفة، باعتباره المؤسس الثاني لها.

إن الذي يقرأ تاريخ الباطنية الأول، ويطلع على ما في كتبهم من خرافات وأباطيل، ثم يقرأ تاريخ البابية والبهائية، ويطلع على ما في كتبهم من خرافات وأباطيل، لا يسعه إلا أن يحكم بأن روح الباطنية حلت في جسم ميرزا علي، وميرزا حسين علي، فخرجت للناس أخيراً باسم البابية والبهائية.

ويرى الباب أن شريعته ناسخة للشريعة الإسلامية، فابتدع لأتباعه أحكاماً خالف بها ما جاءت به الشريعة الإسلامية، فجعل الصوم تسعة عشر يوماً من شروق الشمس إلى غروبها، وعيّن لهذه الأيام وقت الاعتدال الربيعي، بحيث يكون عيد الفطر عندهم يوم «النيروز» على الدوام، وفي كتاب «البيان» : «... أيام معدودات، وقد جعلنا النيروز عيداً لكم بعد إكمالها» .

كذلك يرى بهاء الله أن شريعته ناسخة للشريعة الإسلامية.

من تأويلات بهاء الله :

ويروى بهاء الله أن ما ورد في القرآن عن الصراط، والزكاة، والصيام، والحج، والكعبة، والبلد الحرام، وما إلى ذلك، كله لا يراد به ظاهره وإنما يراد به الأئمة. وفي هذا يقول في «الكتاب» : «قال أبو جعفر الطوسي: قلت لأبي عبد الله: أنتم

(١) انظر التفسير والمفسرون (٥/ ١٣٩).

الصراط في كتاب الله، وأنتم الزكاة، وأنتم الحج؟ قال: يا فلان؛ نحن الصراط في كتاب الله ﷻ، ونحن الزكاة، ونحن الصيام، ونحن الحج، ونحن الشهر الحرام، ونحن البلد الحرام، ونحن كعبة الله، ونحن قبلة الله، ونحن وجه الله. وفي كتاب بهاء الله والعصر الجديد، ما يدل على أن البهائيين لا يعترفون بالبعث، ولا بالجنة والنار، حيث يفسرون يوم الجزاء ويوم القيامة بمجيء ميرزا حسين الملقب ببهاء الله، قال في كتاب بهاء الله والعصر الجديد: «وطبقاً للتفسير البهائية، يكون مجيء كل مظهر إلهي عبارة عن يوم الجزاء، إلا أن مجيء المظهر الأعظم بهاء الله: هو يوم الجزاء الأعظم للدورة الدنيوية التي نعيش فيها»، وقال: «ليس يوم القيامة أحد الأيام العادية، بل هو يوم يتدئ بظهور المظهر، ويبقى بقاء الدورة العالمية».

ونجد قُرّة العيون - إحدى أتباع الباب - تدّعي أنها الصُور الذي يُنفخ فيه يوم القيامة، وتقول: «إن الصُور الذي ينتظرون في اليوم الأخير هو أنا».

ويقولون: «ليس المراد من تأويل آيات القرآن معانيها الظاهرية ومفاهيمها اللغوية، بل المراد المعاني الخفية التي أطلق عليها الألفاظ على سبيل الاستعارة والتشبيه والكناية»^(١).

وبعد: هذه نبذة مختصرة عن مناهج التفسير الصوفي الإشاري والباطني لدى أشهر من عرفوا به وهم الصوفية، والشيعنة الاثنا عشرية والشيعنة الاسماعيلية القدامي ثم الاسماعيلية المحدثون وهم البهرة والبابية والبهائية، ولعل ما ذكرناه دليل على ما تركناه فقد وضحت طريقهم وإخوانهم على أشكالهم ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكْلِهِ. فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٤].

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله

وبعد

فقد تبين لنا من هذه الدراسة العاجلة مدى الهجوم الذي تعرض له المصحف الشريف وهو وإن عجز الكفار عن النيل منه والتحدي له وهدمه من الخارج فإنهم لم يعدموا حيلة عن طريق صنائعهم وأذئابهم من الروافض وغلاة الصوفية ممن استحوذ عليهم الشيطان فأنطقهم بالكفر البواح فهرفوا بالأكاذيب التي يستحي أبو جهل أن يقولها لو كان حيا.

ولئن كان التفسير علما قائما على الرواية وإعمال العقل في تدبر النص الإلهي فإن كثيرا ممن خاضوا فيه لم يسلموا من مجانبة الصواب في مواطن قلت أو كثرت وكل يؤخذ منه ويرد إلا الرسول المعصوم.

وإنما كان هذا البحث لئلا يتخذ الناس من أقوال الرجال حجة على دين الله تعالى إذ لا قدسية لرأي بشر يخطئ ويصيب.

هذا، ودراسة مناهج المفسرين على هذا النحو من شأنه أن يخرج المسلم من عبادة تقليد مفسر بعينة لأن المطالع للقضية من أطرافها حتما سيرى أكثر ممن هو أسير كتاب أو كتابين في نفس القضية، فما بالك بالمعاني الثرية الموجودة في كتاب الله أنى لبشر أن يحيط بها؟!!

ولما سئل بعض العلماء عن أفضل تفسير لكتاب الله تعالى فقال كلمة واحدة:

الدهر

ونعم ما قال فالزمن وجده كفيل بإبراز المعاني المتجددة في كتاب الله تعالى والتي يقصر عنها فهم الجامدين المقلدين.

وبعد: فقد كانت هذه محاولة مني - على عجزي وضعفي - لكشف بعض جوانب مناهج المفسرين بسطتها بين يدي المسلم حتى لا يقع في فخوخ منصوبة نصبها له المبتدعة والمستشرقون حتى يبعدوه عن الفهم الصحيح لكتاب الله تعالى ولما كانت أسلحتهم كتب القدامى وطرائقهم في التفسير أردنا أن نبطل سلاحهم ليرد الله كيدهم في نحورهم والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

وما كان من صواب فمن الله وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان.

أبو عمرو خالد خليف

مكة المكرمة في ربيع آخر ١٤٣٤هـ

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
الباب الأول: مناهج التفسير المعتبرة عند أهل السنة (أصول وضوابط)	١٣
معنى التفسير والتأويل والفرق بينهما	١٣
مناهج المفسرين	١٦
حاجتنا إلى معرفة مناهج المفسرين	١٦
أصول وضوابط التفسير عند أهل السنة	١٨
أنواع العلوم في القرآن	٢١
بدء تدوين التفسير	٢٢
أقسام التفسير	٢٣
التفسير بالمأثور	٢٣
هل فسر الرسول ﷺ القرآن كله؟	٢٤
ما نوع بيان الرسول للقرآن؟	٢٥
الصحابة المفسرون	٢٧
من أسباب ضعف التفسير المأثور؟	٢٨
أولها: كثرة الوضع في التفسير	٢٨
ثانيها: دخول الإسرائيليات فيه	٢٨
ثالثها: حذف الأسانيد	٣٠
رابعها: الجهل بمنهج كل مفسر من المفسرين	٣٠
أشهر كتب التفسير بالمأثور	٣٠

الصفحة

الموضوع

٣١	تفاوت التفاسير
٣٢	أفضل من هذه الكتب
٣٤	كلمة جامعة للحافظ ابن كثير عن أفضل طرق التفسير
٣٥	التفسير بالرأي
٣٥	نشأة التفسير بالرأي وظهوره
٣٦	أدلة جواز التفسير بالرأي
٣٨	توجيه مواقف المانعين
٣٨	الجمع بين الرأيين
٤٠	أشهر كتب التفسير بالرأي
٤٤	ما العلوم التي يحتاج إليها المفسر؟
٤٦	إضافات سديدة لمدرسة التجديد المعاصرة
٥٠	المنهج الأمثل في التفسير
٥٣	الأُمُور التي يجب على المفسّر أن يحذر الوقوع فيها
٥٤	ما الآداب التي ينبغي على المفسر أن يتحلّى بها؟
٥٥	فائدة:
٥٥	منشأ الخطأ في التفسير بالرأي
٥٨	المنهج الذي يجب على المفسّر أن ينهج في تفسيره:
٦١	قانون الترجيح عند التعارض:
٦٤	حاجتنا إلى تنقية التراث
٦٩	الباب الثاني: التفسير الصوفي والباطني
٧١	(أ) التفسير الصوفي:
٧١	النوع الأول: التفسير الصوفي الإشاري:

الصفحة

الموضوع

٧١	تعريفه
٧٢	أمثله للتفسير الإشاري
٧٣	حكم التفسير الإشاري وأقوال أهل العلم فيه
٧٩	الأدلة على جواز التفسير الإشاري:
٨٢	شروط قبول التفسير الإشاري
٨٣	مصادر تلك الإشارات والإلهامات الواردة في تفسيرهم
٨٥	ذكر بعض التفاسير التي تهتم بالتفسير الإشاري
٨٥	التفسير الإشاري المقبول: الآلوسي نموذجاً
٨٦	التفسير الإشاري في الميزان
٨٨	هل التفسير الإشاري يعتبر تفسيراً؟
٩١	توجيه القول في حديث الظهر والبطن الحد والمطلع
٩٤	أثر هذا النوع من التفاسير على تراث الأمة
٩٥	كلمة مهمة للغزالي: عن شطحات الصوفية
٩٦	النوع الثاني: التفسير الصوفي النظري
٩٦	ابن عربي نموذجاً
٩٩	تأثره في تفسيره بنظرية الحلول ووحدانية الوجود
١٠١	الفرق بين التفسير الإشاري والتفسير الصوفي النظري
١٠٤	التفسير الصوفي النظري خطوة على طريق التفسير الباطني
١٠٤	التأويلات الباطنية للقرآن
١٠٥	من تأويلات السبئية
١٠٥	من تأويلات البيانية
١٠٥	من تأويلات المغيرية

الصفحة

الموضوع

- ١٠٦ من تأويلات المنصورية
- ١٠٧ من تأويلات الخطابية
- ١٠٧ من تأويلات العبيدين
- ١٠٩ (ب) الشيعة الاثنى عشرية والتفسير الباطني:
- ١١٠ أثر التفسير الباطني في تلاعبهم بنصوص القرآن:
- ١١٢ المخرج لهم من تناقض أقوالهم في التفسير:
- ١١٢ أولاً: أن الإمام مفوّض من قِبَلِ الله في تفسير القرآن.
- ١١٣ ثانياً: دعوى تحريف القرآن ثم ممارستهم للتحريف في المرويات:
- ١١٤ نقد السند:
- ١٢١ احتيالهم على تأصيل عقائدهم وترويجها:
- ١٢٢ أشهر كتب التفسير عند الشيعة الاثنا عشرية:
- ١٢٤ ليسوا سواء
- ١٢٦ (ج) الإسماعيلية الباطنية والتفسير
- ١٢٦ موقف الإسماعيلية الباطنية من تفسير القرآن الكريم:
- ١٢٧ اختلاف التأويلات عندهم باختلاف الزمان والمكان والظروف
- ١٣٠ من غرائب التفسير عندهم:
- ١٣٤ (د) الباطنية حديثاً
- ١٣٤ أولاً: البهرة على طريق الضلال
- ١٣٦ التفسير بالرموز وحساب الجُمَّل
- ١٣٧ ثانياً: البابية والبهائية
- ١٣٧ من تأويلات بهاء الله
- ١٣٩ خاتمة
- ١٤١ الفهرس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com



تبين لنا هذه الدراسة ضراوه الهجوم الذي تعرض له
المصحف الشريف، وهو - وإن عجز الكفار عن النيل منه
والتحدي له وهدمه من الخارج- فإنهم لم يعدموا حيلة
عن طريق صنائعهم وأذئابهم من الروافض وغلاة
الصوفية ممن استحوذ عليهم الشيطان فأنطقهم بالكفر
البواح فهرفوا بالأكاذيب التي يستحيي أبو جهل أن
ينطق بها - لو كان حيا - .

ولما كانت أسلحتهم كتب القدامى وطرائقهم في
التفسير، أردنا أن نبطل سلاحهم ليرد الله كيدهم في نحورهم
﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾

ولئن كان التفسير علما قائما على الرواية وإعمال
العقل في تدبر النص الإلهي، فإن كثيرا ممن خاضوا
فيه لم يسلموا من مجانبة الصواب في مواطن - قلت أو
كثرت - وكل يؤخذ منه ويرد إلا الرسول ﷺ المعصوم

فكان هذا البحث لنأخذ الناس من أقوال الرجال
حجة على دين الله تعالى وعصمة كتابه، إذ لا قدسية
لرأي بشر يخطئ ويصيب

المؤلف